



المحررة

كتاب

د. ثريا عبد الجواد عمارة

القانون والواقع الاجتماعي

دراسة نقدية اجتماعية

لمرحلة السبعينيات في مصر

(الجزء الأول)

٢٠٩



0096756



Bibliotheca Alexandrina

القانون والواقع الاجتماعي

دراسة نقدية اجتماعية

لمرحلة السبعينيات في مصر

الجزء الأول

د. ثريا عبد الجواد عمارة

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٩

عنوان الكتاب: القانون والواقع الاجتماعي

"دراسة نقدية اجتماعية لمرحلة السبعينيات في مصر"

(الجزء الأول)

اسم المؤلف : د. ثريا عبد الجواد عمارة

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

سلسلة كتاب المحروسة (٣٩)

المدير العام، والمشرف على السلسلة : فريد زهران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٩٩/٢٩٥٦

الترقيم الدولي : I.S.B.N : 977-313-013-4

الصفحة	الموضوع
٥٢	= الفصل الأول : القانون والتغيير الاجتماعى
٧٤	- المنطقات النظرية الأساسية
٣٧	- الفصل الثانى: القانون والتغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد ثورة ١٩٥٢
٣٩	- خصائص التكوين الاجتماعى فى المرحلة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧
١٠١	- الفصل الثالث : القانون والتغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد الانفتاح
١٠٣	- خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى المرحلة من ١٩٦٧ حتى الثمانينات
١٦٩	- الفصل الرابع مشكله البحث وإجرائته المنهجية

الباب الأول

القانون والتغير الإجتماعى

المنطلقات النظرية ، الخلفية التاريخية ، الإجراءات المنهجية

الفصل الأول : القانون والتغير الاجتماعى .

- المنطلقات النظرية الأساسية .

الفصل الثانى : القانون والتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد
ثورة ١٩٥٢ .

- خصائص التكوين الاجتماعى فى المرحلة من
١٩٥٢ - ١٩٦٧ .

الفصل الثالث : القانون والتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد
الإنفتاح .

- خصائص التكوين الاجتماعى الإقتصادى فى
المرحلة من ١٩٦٧ - حتى الثمانينات .

الفصل الرابع : مشكلة البحث وإجراءاته المنهجية .

الفصل الأول

القانون والتغير الإجتماعى

المنطلقات النظرية الأساسية .

- تقديم :

أولا : القانون والتغير الإجتماعى فى النظرية الوظيفية .

ثانيا : القانون والتغير الإجتماعى فى المادية التاريخية .

ثالثا : مناقشة نقدية للإتجاهات النظرية فى دراسة القانون والتغير الاجتماعى .

رابعا : التناول المنهجي لعلاقة القانون بالتغير الاجتماعى .

المنطلقات النظرية الأساسية

من المعروف أن علم الاجتماع القانوني ، العلم الذي يتناول دراسة القانون كظاهرة ترتبط بمجمل الظروف الاجتماعية ، قد نشأ كرد فعل ضد ما اصطلح على تسميته بالمنهج الفقهي^(١) في دراسة القانون ، ذلك المنهج الذي يتناول القانون بمعزل عن الظروف الاجتماعية ، أى دون ربط القانون بالبنية الاجتماعية وعلاقات القوة فيها^(٢) فهذا المنهج لا يستطيع أن يجيب على جملة التساؤلات الخاصة بالأنظمة القانونية القائمة ، مثل لماذا وجدت هذه القوانين أصلا ، وكذلك لا يستطيع أن يفسر لنا هل هذه الأنظمة ضرورية أم لا ، ولمصلحة من توجد هذه القوانين ، أو هل يمكن تغييرها بحيث تكون أكثر جدوى ، اذا ما لوحظ من درجة من الاخفاق في تطبيقها ، أو لم يعد هناك حاجة لبقائها .

ولقد كان للمنهج الفقهي في تفسير القانون تأثير كبير ، ولا يزال في مقاومة الفلسفات القانونية ذات الطابع التقدمي ، أو حتى الليبرالي ، من قبل

(١) أنظر المراجع التالية :

- د . ثروت أنيس الأسويلى الصراع الطبقي وقانون التجار ، دار النهضة العربية ، بدون سنة ، القاهرة من ١٣ .

- د . نور فرحات ، الفكر القانوني والواقع الاجتماعى ، دار الثقافة للطباعة ، القاهرة ١٩٨١

، من ٦٥ .

(2) Munch Richard, the Law in terms of systems theory. American Journal of sociology, 1987, 92, 5 March, pp. 1221 - 1223 .

- Manfred reh binder and G.C. London, Sociology of Law, Mouton, new fcrsey 1976, p. 13 - 16 .

- Lowerenc e. M. Fridman, Low and society, printce Hall, New Jursy, 1977, pp. 35 - 40 .

أصحاب الاتجاهات المحافظة لكي لاتخضع دراسة هذه الفلسفات للمنهج العلمى ، ومحاولة اقامة علم اجتماع قانونى مستقل^(١) .

وقد شهد علم الاجتماع القانونى منذ نشأته صراعا بين الاتجاهين النظريين السائدين فى علم الاجتماع ، وهما الاتجاه الوظيفى ، والاتجاه المادى الجدلى ، وقد قدم كل منهما تفسيرات مختلفة للعلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى تنطلق من عدد من المسلّمات النظرية الأساسية التى تختلف اختلافا جذريا بين الاتجاهين^(٢) .

وسوف نعرض فيما يلى لتفسير كل من الاتجاهين للعلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى :

أولا : القانون والتغير الاجتماعى فى النظرية الوظيفية .

ثانيا : القانون والتغير الاجتماعى فى المادية التاريخية .

(١) د. سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانونى ، دار الوادى للطباعة ، ١٩٨٢ ، القاهرة ص ١١ .

(٢) د. سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الاجتماع ، دراسة نقدية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ص ١٠ .

أولا : القانون والتغير الإجتماعى فى النظرية الوظيفية^(١)

١ - معنى القانون :

من المعروف أن النظرية الوظيفية تعتمد على مسلمة أساسية : مؤنها أن المجتمع عبارة عن نسق كلى يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية ، أو الأجزاء التى تتكامل سويا ، ويوجد بينها اعتماد متبادل ، وعلى ذلك فإن أى نسق اجتماعى يمكن فهمه من خلال الأدوار التى تؤديها الأجزاء المختلفة المكونة له ، أو ما اصطلح على تسميته داخل هذا الاتجاه الوظيفة التى يؤديها الجزء للكل ، وتعتبر هذه الوظيفة ، أو ذلك الدور الذى يقوم به أى جزء من أجزاء النسق ، دورا حيويا ، وضروريا فى عملية الأداء الكلية للنسق ، وهو الاسهام الذى يقوم به ، ويقدمه هذا الجزء فى الحفاظ على استمرارية بقاء النسق فى حالة من الاستقرار والتوازن .

وفقا لنقطة الانطلاق المنهجية هذه : فإن القانون هو مجموعة من النواعد التى تنظم السلوك الانسانى ، هذه القواعد تصدر عن سلطة عليا ، عممة ، تجبر الناس على اتباع هذه القواعد بهدف الحفاظ على دعائم النظام

(١) حول النظرية الوظيفية ، مفاهيمها وأسسها ، منهجها انظر المراجع التالية .
- د . سمير نعيم أحمد ، النظرية فى عم الاجتماع ، دراسة نقدية ، مرجع مذكور ، ص ١٩٥ - ١٩٨ .
- د. عبد الباقى عبد المطلبى ، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآدب ، الكويت ١٩٨١ ، العدد (٤٤) ، ص ٥٠ .

الاجتماعى ككل^(١) وعلى هذا ينظر الموظفون الى القانون على أنه يحتل دورا أساسيا فى الحفاظ على استمرار ، وبقاء النظام الاجتماعى ، طالما أنه صادر عن سلطة عليا ، هدفها الحفاظ على استقرار المجتمع واستمرار بقاءه^(٢) .

يترتب على هذا الفهم لمعنى القانون ، أن تتحدد له وظائف معينة ، يؤديها داخل النسق ، أهم هذه الوظائف تحقيق عملية الضبط الاجتماعى . فالقانون طبقا لوجهة النظر هذه يعتبر أحد الوسائل الحاسمة فى تحقيق عملية الضبط الاجتماعى ، وهى العملية التى يمكن بمقتضاها تحقيق الاستقرار ، والاستمرار للنظام ، لأن الضبط الاجتماعى هو أحد الوسائل الهامة ، والرئيسية فى القضاء على حالة الصراع الاجتماعى ، تلك الحالة التى تهدد عملية التوازن داخل النظام .

(1) Lawrance, M., Friedman, Low and Society anintroduction op cit., p. 3 - 5 .

- Duhrkein, Emile, Divition of labour in society, free press, gelncoc 1949. pp. 63.

- Maxweber, the theory of social and economic organization, free press, new york 1964, pp. 26 - 32 .

- Merton, R.K. Social theory and social structure, the free press of geleonco, 1962, p. 30 - 32.

- Swingeuood, A., short history of sociological thoughts, Macmillan, 1984, pp. 20 - 30 .

- Mrtindal, D., the nature and types of social theory, London, Routledge kegoupaul, 1961, pp. 400 - 409 .

(٢) انظر نظرية دور كاهن عن تقسيم العمل فى المجتمع ، والذي أعتبر فيها القانون المعبر الأساسى عن شكل التضامن الاجتماعى السائد فى المجتمع ، كذلك نظرية فير عن التنظيم الاجتماعى .

كذلك تكمن أحد وظائف القانون داخل النسق فى امكانية تحقيقه للتغيير الاجتماعى^(١) للنظام داخل الحدود المرغوب فيها لأن التغيير الاجتماعى بالنسبة للنظرية الوظيفية هو خطوة ضرورية اذا ما أراد النظام أن يستعيد توازنه فى مرحلة معينة ، ويعود الى حالة الاستقرار ، وبذلك تكون العلاقة بين القانون والتغيير الاجتماعى وفقا للمنطلق النظرى والوظيفى هى علاقة ميكانيكية ، مرحلية لتحقيق غرض محدد ، وليست علاقة جدلية يلعب فيها الطرفان دور التأثير والتفاعل المتبادل .

وبلاحظ أن أصحاب الاتجاه الوظيفى وإن كانوا يولون اهتماما كبيرا للعلاقة بين القانون والسلطة ، إلا أنهم يجتزئون الاثنين من سياقهما الاجتماعى العام ، وينحرفون بشكل مطلق ، دون تحديد نوعية النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى توجد فيه ، دون أى إشارة للطبقة الاجتماعية التى تحتلها هذه السلطة .

ومن نماذج أصحاب الاتجاه الوظيفى « ألبرت جيمس » ، « ويرجسن »^(٢) اللذان يؤكدان على دور القانون فى عملية الضبط الاجتماعى ، وهما ينطلقان من وجهة النظر الفيزية فى كون القانون يمتلك قوة من خلال السلطة التى تصدره ، تلك القوة التى يمكن أن تمارس ضغطا

(1) Goskins Richard, Second thoughts on " Law as an instrument of social change " Law and Human behaviour, 1982, 6, 2, p. 153 .

(2) Bergesen, and Albert James, Law and Social control, A comparison of normative and non normative Approaches, free inquiry, 1978, 6, 1, May , pp. 15 - 23 .

على الأفراد في المجتمع للأمتثال لها ، وتحقيق نوع من الضبط الإجتماعى ،
وتؤكد الدراسة على أن هذا الفهم للقانون يتفق مع المنطق النظرى الداخلى
لنموذج الفيرى " The internal thoretical of the weberion mode "
الذى يؤكد على أهمية الضبط الاجتماعى فى تحقيق الاستقرار .

كذلك يؤكد كلمان ^(١) على الدور الذى يمكن أن يلعبه القانون فى
التغيير الاجتماعى وبالذات فى الدول النامية ، فهو يرى أن القانون بما يملكه
من قوة قاهرة يمكنه أن يؤثر فى عمليات التغيير الاجتماعى ، حيث يكون
القانون فى هذه البلدان هو القوة المؤثرة ، والمتاحة لتنفيذ التغيير .

ومن هذه النماذج أيضا ستيفن ^(٢) الذى يؤكد على دور القانون فى
التغيير الاجتماعى من خلال مايقوم به القانون من حلول للمشاكل
الاجتماعية وبالذات فى الدول النامية ، مثل الفقر ، والتمييز الطبقي ،
والبطالة ، والجريمة ، والانحراف ، فالقانون من وجهة نظر هذه الدراسة
يمكن أن يقدم حلولاً حاسمة لهذه المشاكل من الناحية الاجتماعية ،
والقانونية .

ويذهب « روزن لورنس » ^(٣) الى التأكيد على أهمية السلطة كعامل

(1) Kulsar kalman, Development and Low, the scope of low in guided social change, American sociological review, 1981, 1,2, pp. 143 - 158.

(2) Vago-Steven, Low and social problems; A crisis of solution, Illinois sociological association (Ill. S . A) 1979, p. 124 .

(3) Rosen Lowerence, low and social change in the new nations, compartive studies in society and History, 1978, 1, Jan, p. 3-28 .

أساسى فى تنفيذ القانون ، فبدون وجود قوة السلطة ، لا يمكن أن يتم تنفيذ القانون فى التغيير الاجتماعى ، ذلك لأن السلطة هى التى تملك من الوسائل ، والأدوات التى يمكن أن تتحدى بها ، وتقاوم لتنفيذ برنامج التغيير الذى ترغبه .

وهكذا يبدو واضحا أن منطلقات النظرية الوظيفية ، فيما يتعلق بفهم القانون ودوره ، وأيضا فى علاقته بالتغيير الاجتماعى تتبلور فى عدد من النقاط يمكن تركيزها فيما يلى :

أولا : أن القانون يمثل قوة أساسية تستخدمها السلطة لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع بالقوة .

ثانيا : أن تحقيق هذه الأهداف من خلال القانون يؤدي وظيفة أساسية أهمها حماية النظام الاجتماعى ككل وضمان استمراره فى البقاء .

ثالثا : أنه بجانب وظائف حماية النظام الاجتماعى كى يستمر ، توجد أيضا مجموعة من الوظائف الأخرى للقانون ، أهمها الضبط الاجتماعى ، وكذلك إمكانية تحقيق التغيير الاجتماعى من خلال القانون .

هذه الوظائف يمكن تحقيقها بقوة القانون الجبرية ، والصادرة عن السلطة العليا فى المجتمع ، والنظرية الوظيفية فى فهمها لدور القانون فى تحقيق الضبط الاجتماعى ، أو إسهامه فى عمليات التغيير الاجتماعى تنطلق أساسا من أن كلا من الضبط ، والتغيير الاجتماعيين هما عمليتان لازمتان لتحقيق الاستقرار ، والاستمرار للنظام القائم .

وبذلك يمكن القول بأن النظرية الوظيفية تقدم تفسيراً غامضاً للقانون ووظائفه ، وهذا الموقف يرتبط إلى حد بعيد بمنهج النظرية الوظيفية المثالي ، والذي لا يخلو من تبرير أيديولوجي لنظرتها لقضايا المجتمع ، والنظام الاجتماعي بأكمله ، ويترب على هذا الموقف الأيديولوجي دور بالغ الأهمية للقانون من الناحية الاجتماعية ، من حيث استخدامه كأداة قهر بالنسبة للطبقات الأخرى ، والتي لا تملك حق إصدار القوانين ، ويستتبع ذلك بالضرورة محاولات تقنين لصالح الطبقة الأقوى ، بما يدعم من نفوذها وبقائها ، وبما يدعم من قضية الاستغلال داخل النظام الاجتماعي .

٢ - القانون والتغير الاجتماعي

تمثل قضية التغير الاجتماعي قضية ذات أهمية بالنسبة للدراسة الراهنة ، ذلك أن دراسة التغير الاجتماعي من حيث أسبابه ، وعوامله ، ونتائجه ، يمكن أن تكشف عن بعض جوانب العلاقة الجدلية بين التغير الاجتماعي والقانون ، كما أن هذه الدراسة أيضا ، سوف توضح لنا نقاط الاختلاف ، والتباين بين التيارات المختلفة لدراسة الواقع المتغير ، ذلك أن هذا الموقف المتباين لا ينبع من فراغ ، أو ليس له علاقة بأهداف العلم ذاته ، فالعلم وخصوصا العلم الاجتماعي هو ضرب من المعرفة يرتبط ارتباطا قويا بمصالح الطبقات الموجودة في المجتمع ، كذلك فإن النظرية الاجتماعية كانت ومازالت تمثل السند النظري ، والمعرفي للطبقة المستغلة ، وعليه فلا يجب أن ننظر الى هذا التباين ، على أنه مجرد خلاف في الرأي ، ولكنه خلاف في المنهج والرؤى ، والهدف ، ويتميز أوضح هو خلاف ايدولوجي له تثيراته المجتمعية ، والطبقية .

تأسيسا على ماسبق ذكره فيما يتعلق بمنهج النظرية الوظيفية ، وهو المنهج المثالي ، فالتأكد أن تسليم هذه النظرية بقضية التغير الاجتماعي ، وامكانية حدوثه هو تسليم مرحلي ، أي اعتبار التفسير الاجتماعي مرحلة من مراحل استعادة النسق لتوازنه مرة أخرى ، يرتبط بهذه النظرية أيضا تحديد ماهية العوامل التي تؤدي الى احداث اعاقا التوازن ، واضطرابه ، أي تحديد العوامل

الأكثر أهمية فى حدوث التغيير الاجتماعى^(١) .

وعلى ذلك بآى تفسير التغيير الاجتماعى من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه تفسيراً متسقاً مع هذا المنهج ، الذى ينظر الى التغيير الاجتماعى نظرية استاتيكية ، تركز على مفهومين أساسيين لعبا دوراً فى تفسير التغيير الاجتماعى هما مفهوما التطور ، والانتشار .

وطبقاً للمفهوم الأول فإن التغيير الاجتماعى يحدث من خلال المراحل المتعاقبة التى يمر بها المجتمع ، ويتطور من مرحلة الى أخرى ، الى أن يصل الى مرحلة تتخذ فيها التغييرات شكلاً معيناً ، هو الشكل الذى يكون النسق

(١) انظر حول مفهوم التغيير الاجتماعى فى النظرية الوظيفية :

- Merton, R. Social theory and social structure, op cit.
- Frances cancion the Functional analysis of change, American sociologic Rev iew , xxv, 1960 .No. 6, pp. 818 - 820 .
- Parsons, T Structure of Social, Action, New York, 1937, the free press, in New York, 1937, pp. 25 - 78 .
- Berge, P.V., Dialectic and Functionalism Toward Atheoretical of synthesis, in walter walance, sociological theory, Heimman, London, 1969, pp. 202 , 206 .

- د. محمد الجوهري التغيير الاجتماعى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٩٥ .

* بالرغم من الاهتمام الذى تبديه النظرية الوظيفية لدراسة التغيير الاجتماعى ، الا أن بعض متطري هذه النظرية ، قد اعترفوا بأن علم الاجتماع لم يتوصل حتى الان الى صياغة نظرية متكاملة عن التغيير الاجتماعى ، فلقد حدد « اليكس انجلز » أربعة عوامل تجعل من عملية بناء نظرية فى التغيير الاجتماعى داخل علم الاجتماع عملة صعبة التحقق ، هذه العوامل الأربعة هى : أولاً صعوبة ، بل والفشل فى تحديد الوحدة التى تتغير ، وثانياً صعوبة تحديد العناصر ، أو العوامل المتغيرة داخل المجتمع ، وثالثاً عدم القدرة على تحديد الجوانب الموضوعية للتغيير ، وأخيراً صعوبة تحديد معدل التغيير واتجاهه ، انظر المرجع التالى :

- Alex inkeles, what is sociology, englewood cliffs, new jursy, printice Hall, 1964, p. 90 .

فيه قد استعاد توازنه ، واستقر ، وهكذا وتمثل دراسات « كونت » ،
و « دور كايم » نموذجا لهذا التفسير ، أيضا نظريات « شبنجلر » و « توينبي »
و « والت روستو » نموذجا للتيار التطوري المحدث ^(١) .

أما فكرة الانتشار التي يركز عليها الاتجاه الوظيفي في فهم التغيير
الاجتماعي فإنها تفسره من خلال انتقال فكرة ، سمة ثقافية ، عنصر
تكنولوجي ، أو ما الى ذلك من مجتمع الى آخر ، هذه السمة تعمل على
تحديث المجتمع ، وتغييره ، وتمثل دراسات سروكن نموذجا لفكرة التيار
الانتشاري ^(٢) .

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت الى الاتجاه الوظيفي في دراسة التغيير
الاجتماعي ^(٣) الا أن بعض الوظيفيين قد اهتموا بتطوير النماذج التي تفسر

(١) انظر نظرية شبنجلر وتوينبي المرجع التالي :

د . محمد الرضى التغيير الاجتماعى بين البرجوازية والاشتراكية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،

بيروت ١٩٨٢ ، ص ٤٥ .

- انظر أيضا حول مفهوم التطورية البيولوجية ، مجلة عالم الفكر ، الكويت المجلد الثالث العدد

الرابع ١٩٧٣ ، ص ٩٥ .

- انظر أيضا نظرية والت روستو من مراحل النمو

- Walt- Rostow, the stage of Economic growth. A non communist Man-
festo, comberidge, 1960, p. 133.

(2) Pitrim. A. Sorokin, contemporary sociological theories. new
york, 1928, p. 48 .

(٣) د. على ليلة ، كفاءة الاتجاه الوظيفي في دراسة التغيير الاجتماعى ، المجلة القومية
الاجتماعية، يناير ١٩٧٥ ، ص ١١٣ .

التغيير الاجتماعي ، ومن أبرز هؤلاء « فيبر » ، « بارسونز » ،
« وميرتون » .

وبهنا أن نشير هنا الى بعض الأفكار الأساسية التي توضح بعض
المنطلقات النظرية الأساسية للاتجاه الوظيفي ، كما قدمها المهتمون بتطوير
النموذج الوظيفي في فهم التغيير الاجتماعي ، حتى يتسنى لنا تكوين وجهة
نظر متكاملة عن علاقة التغيير الاجتماعي بالقانون ، أكد فيبر على أن التغيير
أنما يأتي من خلال التباين ، أو التخصص في المجتمع ، من خلال ما أسماه
بالنماذج المثالية ، وحدد نموذج المجتمع المتغير ، بالنموذج الذي يتصف
بدرجة عالية من الرشد ، واستخدام التكنولوجيا ، أما المجتمع التقليدي فهو
المجتمع الذي تسود فيه الأشكال التقليدية للعلاقات ، ولاستخدم فيه
التكنولوجيا بدرجة كبيرة ، وأكد أيضا على أن إنتقال السمات الثقافية يمكن
أن تؤدي الى تحديث المجتمع ، وأوضح مثل على ذلك انتشار الديانة
البروتستانتية ، التي عملت على تحديث المجتمع الأوربي ، و ربط بينها وبين
روح الرأسمالية تلك الروح التي تتميز بصفات الانجاز ، والرشادة ، والتنظيم ،
واحترام المواعيد ، والدقة⁽¹⁾ .

أما « بارسونز » فقد ربط نظريته عن التغيير الاجتماعي بنظريته التي قدمها
عن الفعل الاجتماعي ، والتي تلخص في أن النسق الاجتماعي يتعرض
لحالة من حالات عدم التوازن ، تلك الحالة التي تنشأ من خلال تعرض النسق
لمؤثرات ، قد تأتي من داخله ، أو من خارجه ، وأن هذه المؤثرات تعمل مع

(1) Max weber, opcit, pp. 328 - 330 .

بعضها فى تغيير النسق ، اذ تؤدى التغييرات الخارجية الى التغييرات الداخلية ، وهكذا حتى تعود حالة التوازن مرة أخرى الى النسق من خلال تكيفه مع تلك المؤثرات الخارجية ، أو الوافدة الى النسق ^(١) .

أما « ميرتون » فقد أكد على أن عملية التغيير الاجتماعى تبدأ بحدوث تناقص بين السياق الثقافى ، والسياق الاجتماعى ، هذه التناقضات تولد نوعا من الانحرافات ، والتي سرعان ما تدفع الأفراد فى المجتمع الى استخدام انماط للتجديد وهذه الأنماط الجديدة سرعان ما تصبح ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع ^(٢) .

ويرى أصحاب الاتجاه الوظيفى أن العامل الحاسم فى أحداث التغييرات الاجتماعية بشكلها المطلوب ، يتوقف على الدور الذى تلعبه الدولة ، وذلك لامتلاكها ، وسيطرتها على أجهزة التشريع ، وأيضا أجهزة تنفيذ هذه التشريعات ، بالإضافة الى قوتها القاهرة من خلال القانون ، والذى تستطيع الدولة من خلاله أن تنفذ عملية التغيير الاجتماعى .

وهكذا يبرر الاتجاه الوظيفى الدور الذى يمكن أن تقوم به الدولة فى عملية التغيير الاجتماعى من خلال القانون ، لأنه بدون الدولة لا يمكن أن ينفذ القانون ، والدولة وهى تستعمل القانون ، انما تحاول أن تعيد التوازن الى المجتمع ، بحيث يحقق وظائفه فى النهاية من خلال تحقيق الاستقرار ، فالقانون إذن هو العامل الحاسم الذى يمكن الدولة من إعادة ضبط العلاقات

(١) د. محمد الجوهري ، التغيير الاجتماعى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٩٦ - ١١٠ .

(2) Merton R., opcit, pp. 139 - 150 .

الاجتماعية ، وهو بذلك انما يؤدي دورا في سبيل بقاء ، واستمرار النظام الاجتماعي القائم .

من خلال العرض السابق لعلاقة القانون بالتغيير الاجتماعي يمكن أن نرصد بعض المنطلقات النظرية الأساسية للنظرية الوظيفية لهذه العلاقة :-

١- أن التغيير الاجتماعي هو حالة من حالات عدم التكيف ، وأن النسق الاجتماعي بما يضمه من ميكانيزمات ضابطة يمكن أن تعيد النسق الى ما كان عليه .

٢- ان عوامل التغيير الاجتماعي دائما ما تأتي من الخارج ، وليست وليدة التناقضات الداخلية ، وعليه فان إمكانية حدوث تغيرات اجتماعية جذرية داخل النظام الاجتماعي أمر غير متوقع الحدوث .

٣- تلعب ميكانيزمات الضبط المختلفة ، وأهمها القانون دورا في إعادة التكيف لأنساق من جديد .

٤- ان أكثر العوامل حسما في حدوث التغيير الاجتماعي هي الأنساق القيمية .

٥- ان دور الدولة في استخدام وسائل الضبط المختلفة هو دور قوى ، وهام ، نظرا لقدرتها الفائقة على توجيه أهداف النظام الى مصالحها ، وتحقيق نوع من الاستقرار .

ولقد حظيت النظرية الوظيفية بانتقادات عديدة شملت معظمها بعض جوانب النظرية ، ومدى انساقها ، ومحتوى النظرية ككل ، وأيضا مدى

تحييزها الايديولوجي^(١) .

ومع أن جملة الانتقادات هذه لا تدخل ضمن مجال الدراسة الراهنة ، الا أننا سوف نربط بين هذه الانتقادات بشكل عام ، وبين الانتقادات المرتبطة بالمنطلقات النظرية لملاقة القانون بالتفسير الاجتماعي .

يدعى بعض منظري الوظيفية أمثال « ميرتون » و « بارسونز » و « فاندن برج »^(٢) أن الوظيفية تقدم اسهاما واضحا في فهم التغيرات الاجتماعية ، وأنها قادرة على تفسير دروب التفاعل المختلفة التي تؤدي الى التغيرات التي يشهدها النسق ، الا أن الواقع يثبت عكس ذلك ، لا لشيء الا أنها تنطلق من مسلمحات أساسية ترتبط بفكرة الثبات والدوام ، تلك المسلمحات التي ترتبط بالمنهج الصوري ، أو الشكلي ، فنقطة الانطلاق المنهجية انما توضح مدى زيف أو ادعاءات هذا الاتجاه ، كأجته نظري قادر على دراسة وتفسير التفسير الاجتماعي .

وإذا كان هذا النقد يرتبط بمنهج النظرية ، وتسلسلها المنطقي ، فإن هناك

(١) انظر في نقد النظرية الوظيفية المراجع التالية :

١- د. سمير تميم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، مرجع مذكور ، ص ٢١٨ - ٢٢٢ .

2- Percy S. Cohen, Modemsocial theory, heinemann,London, 1968, pp. 36 - 37 .

٣- د. محمد السيد الحسيني ، نحو نظرية نقدية اجتماعية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(2) Piere vonden Berghe, Dialoectic and Functionalism, Toward Athoritical synthesis, opcit. p. 304 .

نقدا آخر ، يرتبط بالتحيز الايديولوجى لها ، وهو تحيزا يكشف عن انتمائها لمن يمثلون السلطة فى المجتمع .

فكيف إذن تسمى هذه النظرية الى أى نوع من التغيير ، قد يؤدى الى تبدل المواقع داخل السلطة ، أو قد يؤدى الى انهيار السلطة ذاتها ، والطبقة التى تمثلها . وهكذا يبدو واضحا أن النظرية الوظيفية فى أسسها المنهجية ، وتوجهها الايديولوجى تنكر عملية التغير الاجتماعى الجذرى ، وإذا كان هذا التحيز يبدو واضحا على مستوى المجتمع ككل ، كوحدة ضمن مجتمع أكبر ، فإن النظرية الوظيفية أيضا تظهر ميلا نحو انتمائها لمن يملكون السيطرة على العالم ككل ، أى العالم الرأسمالى ، ويتضح ذلك من تصورنا لنموذج هذا المجتمع على أنه النموذج المثالى الذى يجب على جميع المجتمعات أن تتخذ حذوه ، فهذه النظرية تسعى الى تبرير ، وتأكيد مصالح المهيمنين ، وهى بذلك تنظر الى التغيير الاجتماعى بالنسبة للدول التابعة فى اطار مايميله هذا النظام الرأسمالى من تغييرات محدودة تهدف الى ابقاء هذه الدول فى حالة تخلف دائم ، وتنظر الى عمليات التغيير كما لو كانت عمليات تهدف الى الاندماج فى اطاره .

أما فيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن يقوم به القانون فى احداث تغييرات ، فإن النظرية الوظيفية قد ربطت هذا الدور بقوة الدولة التى تستطيع أن تنفذ القانون ، وبالدات دور الطبقة التى تحكم داخل الدولة ، فالدولة طبقا لتعريف روسك « هى رابطة من الناس فى مجتمع معين يهدف الى تحقيق أغراض سياسية ، وهى عبارة عن جهاز متخصص وظيفيا فى المجتمع مهمته تحقيق أغراض اجتماعية ضرورية ، ويتميز عن غيره من الروابط الاجتماعية

بثلاث خصائص هي العمومية ، وطبيعتها اللاتلقائية وأخيرا ممارستها للقوة
الفيزيقية الشاملة بحيث تخضع لها كل الروابط الاجتماعية الأخرى في
المجتمع^(١) .

ووفقا لذلك تتحدد وظيفة الدولة في حفظ القانون والنظام في المجتمع
بصفة عامة غير أن هذه الوظيفة طبقا للتصور الماركسي هي في النهاية مآلها
لمصالح الطبقة الحاكمة التي تشكل منها الدولة ، وأجهزتها ، فكل طبقة
حاكمة يهتمها أن يسير المجتمع بطريقة طبيعية دون صراعات^(٢) . وبذلك
تؤكد النظرية الوظيفية على السيطرة الطبقة لطبقة بعينها ، وبالتالي فإن
النظام القانوني لأي مجتمع لا بد وأن يكون انعكاسا لمصالح هذه الطبقة ،
وهذا الدور يؤكد علاقة السلطة ، أو الطبقة بما يمكن أن يطلق عليه صناعة
القانون^(٣) حيث يتم صياغة القوانين التي تتفق ومصالح الطبقة واهدافها .

ثانياً : القانون والتغيير الاجتماعي في المادية التاريخية :

١- معنى القانون :

طبقا للفهم المادي للمجتمع يمكن التفرقة بين بنيتين أساسيتين
للمجتمع ، هما البنية : التحتية ، والبنية-العقوي ، فكما أشار ماركس الى أنه
في عملية الانتاج الاجتماعي للعيش يدخل الناس في علاقات للإنتاج
محددة وضرورية ولا ترتبط بارادتهم وهي علاقات تتوافق مع درجة محددة من
تطور قوى انتاجهم المادية ، ومجموع علاقات الانتاج هذه يكون الهيكل

(١) انظر د. سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانوني ، دار الوادى للطباعة والنشر ، القاهرة
١٩٨٢ ، ص ٥٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٥٩ .

الاقتصادى للمجتمع ، هذا الهيكل الاقتصادى هو بمثابة القاعدة الواقعية ،
التي تعلوها الأبنية الفوقية ، والسياسية ، والقانونية تلك الأبنية التي تتوافق معها
اشكال محددة من الوعى ، وهذا يعنى أن اسلوب انتاج المظاهر المادية للعيش
يحدد العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية التي تجرى عامة فى
المجتمع^(١) .

وقد عبر ماركس عن هذه العلاقة بين البنية التحتية والفوقية بقوله : « إن
البنية الاقتصادية للمجتمع تقدم دائما الأساس الحقيقى الذى لو بدأنا منه
نستطيع وحدنا أن نقدم التفسير النهائى لكل الأبنية العلوية للمؤسسات
الثقافية ، والسياسية ، وأيضا الفلسفية والدينية لفترة معينة »^(٢) .

ونظرا للنظرية المادية التاريخية للقانون : على أنه نتاج لواقع اجتماعى
اقتصادى معين فى مرحلة تاريخية محددة ، فضلا عن تحديدها لمنهج دراسة
القانون ، وهو المنهج الجدلى الذى يربط دراسة القانون فى علاقته الجدلية
بالواقع الاجتماعى ، وبكافة الظواهر الاجتماعية الأخرى^(٣) .

(١) انظر فى المادية الجدلية والمادية التاريخية :

ـ ١. نور فرحات ، الفكر القانونى والواقع الاجتماعى ، مرجع مذكور ، ص ٢٢٣ .

ـ الفيلسوف الماركسية اللينيه ، شيتولين ، ترجمة لويس اسكاروس ، دار الثقافة الجديدة ،

القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢١٩ .

ـ المادية التاريخية ، ف. كيلى : م. م. كونتزون ، ترجمة أحمد دلدز وأنتونز ، دار الجماهير ،

بيروت ١٩٧٠ ، ص ٧٤٠ .

(٢) ماركس انجاز ، الأعمال المختارة ، دار التقدم موسكو ، ١٩٧٩ ، ص ٥٠١ .

(٣) انظر لويد من التوضيح حول النظرية المادية فى القانون :

ـ ١. نور فرحات ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٠ - ٢٤٩ .

ـ Cain Maureen, the main themes of Marx and Engeles sociology of
low, British journal of low and society, 1,2, pp. 136-148 .

أما بالنسبة للمنهج الذى تطبيقه النظرية المادية فى دراسة القانون فهو المنهج الجدلى أى النظر الى القانون كموضوع انعكاس للبنية الأساسية فى المجتمع ، وهو نمط الانتاج السائد .

وفى الوقت الذى يتجاهل فيه أصحاب الاتجاهات المثالية الأساس المادى للقانون ، نجد ماركس يقرر أن العلاقات القانونية شأنها شأن أشكال الدولة ، لا يمكن فهمها بالنظر اليها فى ذاتها ، أو بالرجوع الى مايسمى بالتطور العام للروح الانسانية ، بل أنها على العكس تضرب بجذورها فى العلاقات المادية المعيشية للناس ^(١) .

وقد عبر ماركس فى البيان الشيوعى عن معنى القانون تعبيراً صريحاً حين قال : « ان قانونكم ليس الا ارادة طبقكم ، مصاغة فى شكل قانونى ، تلك الارادة التى يتحد محتواها بالظروف المعيشية لطبقكم » ^(٢) .

وهذا يعنى أنه فى أى مجتمع طبقتى تصبح آراء الطبقة الحاكمة القانونية هى السائدة ، هذه الآراء تملئها المصالح الطبقتية ، وتعبّر عن المحاولات لاقامة نظام قانونى على هوى الطبقة الحاكمة ، ولنفعها ، فأى نظام قانونى ليس سوى نظام للعلاقات الانسانية فى المجتمع تعبّر عنه ، وتدعمه قوانين ، ونظم تكون فى مجموعها قانون المجتمع الملمين ^(٣) .

طبقاً لهذا يعرف القانون بأنه مجموعة من القواعد تحكم سلوك الناس فى المجتمع ، تعبّر عن ارادة الطبقة الحاكمة ، تسنها ، أو تقررها الدولة بهدف

(١) د. نور فرحات ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) ماركس انجلز ، البيان الشيوعى .

(٣) ف . أ . لينين ، الأعمال الكاملة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٨ ، ص ٢٨٩ .

حماية وتدعيم ، وتطوير العلاقات الاجتماعية على نحو يفيد الطبقة الحاكمة ، ونظرا لأن النظام القانوني البرجوازي مكيف لأقامة نظام عام على هوى الطبقة الحاكمة ، أى البرجوازية ، وبالدرجة الأولى لحماية الملكية الخاصة ، فإنه يهدم أثناء الثورة الاشتراكية^(١) .

هكذا تطرح المادية فهما موضوعيا للقانون ، ينطلق من كونه أداة قهر تستخدمها الطبقات الحاكمة لتبرير وضعها الاجتماعي ، وأن هذه الأداة القهرية تربط ارتباطا قويا بمصالحها الطبقية ، فضلا عن أن هذه الأداة من الممكن أن تزول بزوال القوة التي تصدرها .

وبذلك نكون قد اقربنا من القضاء كلية على فكرة حياد القانون ، واستمراره وصلاحيته لكل الأزمان والعصور ، وللفلسفة المادية بدعوتها الى زوال القانون بزوال القوة التي تصدره ، انما تقصد قوة الدولة ، ذلك لأن النظرية المادية فى القانون والدولة ، انما تنطلق من أن الاثنين متلازمان معا ، ومتتهيان معا .

٢- القانون والتغير الإجتماعى :

تشكل قضية التغير أحد المتطلبات الأساسية للمنهج الجدلى ، فعملية التفسير هى النتائج النهائية للحركة الجدلية بين مجمل التناقضات الموجودة ، وعند تطبيق المنهج الجدلى فى مكونات النظرية المادية فى القانون ، فترس موضوعات مثل القانون والدولة ، والقانون والطبقة ، والقانون والتفسير

(١) ف . أ . لينين ، الأعمال الكاملة ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

الاجتماعى ، وبذلك تمكنت النظرية المادية من تقديم نظرية متكاملة عن القانون وعلاقته بالتغيير الاجتماعى .

بالنسبة للمقضية الأولى وهى علاقة القانون بالدولة نجد أنه كما طرحت النظرية المادية فكرة تغيير القانون وزواله ، كذلك فإنها قد طرحت أيضا فكرة تغيير الدولة وزوالها .

ويتعارض هذا التصور مع التصور الوظيفى ، الذى يرى فى بقاء الدولة ، واستمرارها ضرورة حتمية من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعى واستمراره .

١٠ عن فكرة تغيير شكل الدولة من وجهه نظر المادية ، فإن ذلك يتم من خلال التناقض بين القوى الانتاجية ، والعلاقات التى لم تعد ملائمة ، والتى أصبحت عائقا فى سبيل مزيد من تطور القوى الانتاجية والتقدم الاجتماعى ، وفى نفس الوقت يمهّد هذا التناقض لحدوث الثورة الاجتماعى ، وتغيير شكل الدولة ^(١) .

وهكذا تنفى الماركسية ففكرة أبدية الدولة ، كما تنفى فى الوقت نفسه فكرة التغيير القانونى كبديل لاصلاح الأوضاع ، أو أن تغيير الدولة يمكن أن يتم فى اطار القوانين القائمة بحيث يمكن تعديل هذه القوانين بما يتلاءم مع التغيرات الجديدة ، وليكنها تقبل فكرة الترابط الجدلى بين القانون والدولة من حيث علاقة التأثير والتأثر ، وأن قانون الدولة المعلن يمكن أن يزول بزوالها .

(١) ف . أ . لينين ، مرجع مذكور ، ص ٢٩٠ .

فالدولة بالمعنى الماركسى هي المنظمة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصاديا ، هدفها المحافظة على النظام القائم ، وقهر مقاومة الطبقات الأخرى^(١) .

فالمقولة الأساسية اذن لفهم الماركسية للدولة يتركز على أن الدولة تمثل قوة لها مصالح طبقية ، والدولة تسمى دائما الى تأكيد وجودها من خلال جانبيين ، جانب أيديولوجي ، وجانب اقتصادي ، ويتحدد الجانب الأيديولوجي في شكل الدولة ، ومؤسساتها ، ونظامها القانوني^(٢) .

واذا كانت الدولة تمثل قوة ذات مصالح طبقية داخليا ، فانها تلعب نفس الدور على المستوى العالى ولقد أسهمت التحليلات الماركسية الخاصة بدراسة المجتمعات التابعة الى وضوح هذه الحقيقة .

ولقد أدى ظهور الدولة كقوة ذات مصالح طبقية عالميا الى ظهور مايسمى بمفهوم الدولة التابعة تلك الدولة التى تصاغ فيها العلاقات القانونية ، وبالذات فى مجال الاقتصاد والسياسة لمصالح المجتمع الخارجى ، وضد البلد التابع

(١) أنظر حول موضوع الدولة وتطورها :

Engels, F. the origin of the family private property and the state, world paperback Edition, inter mational publishers, 1963, pp. 11

- 22 .

- د. سعد حافظ ، انعكاس أوضاع بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر ، مجلة الطليعة المصرية ، يونيو ، ١٩٨٥ ، ص ٦٤

(٢) جوران ثوربورن ، أيديولوجية السلطة وسلطة الأيديولوجية ، دار الوحدة بيروت ، ترجمة أليس مرتضى ، ١٩٧٨ ، ص ٧٧ .

أنظر أيضا : د. أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، الرؤيا السوسيولوجية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٧ .

للمحافظة على علاقة الهيمنة^(١) .

فى سبيل هذا التحول أو هذا التغيير تفرض الدولة نظاما قانونيا مؤسسيا لتنظيم هذه التحولات فالدولة فى هذه المرحلة تسعى جاهدة لاكساب الشرعية القانونية للأطار الذى تعمل فيه ، وهنا تبدأ مرحلة جديدة من مراحل اعادة تنظيم أسس الحياة الاقتصادية ، من خلال القانون ، حتى يتسنى للدولة أن تمارس عملها فى اطار من الشرعية القانونية.. وبين دورها فى تكريس التبعية وتعميقها .

ويمكن لنا أن نستخلص بعض النقاط الأساسية للفهم المادى لعلاقة الدولة بالقانون :

١- أن قانون الدولة هو قانون طبقى يجسد ارادة الطبقة المسيطرة .

٢- ان القوانين فى المجتمع تختلف من مرحلة الى أخرى ، وفى نفس الوقت تختلف وفقا لنظام الدولة الاقتصادى .

(1) Ronaldo Much, Politics and Development in the third world, the case of latin America, 3ed books, London, 1982, p. 87 .

(2) Muk copper, Egyptian state capitalism in crisis, politics and political interests, 1967 - 1977, in tematicual of middle east studies, vol. 1, no. 10, April, 1979, p. 62.

(٣) انظر : أندرو فرائك ، البرجوازية الرثة ، والتطور الرث ، ترجمة هشام الأيربى وأخرون ، دار الثورة ببيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١١٦ .

- د. سمير أمين ، أزمة الإمبريالية ، أزمة بنوية ، ترجمة صلاح داغر ، دار الحلاله بيروت ، ١٩٨٢ ، مقدمة الكتاب .

٣- ان الدولة والقانون ظاهرتان متلازمتان ، ولذلك فان تغيير أحدهما مرتبط بتغيير الآخر . وبذلك قضت الماركسية على فكرة استمرار القانون والدولة ودوامهما .

وبالنسبة للقضية الثانية وهى قضية العلاقة بين القانون والطبقة نجد أن الماركسية قد أكدت على العلاقة المتبادلة بين القانون والطبقة ، فالقانون دائما مايعبر عن أيديولوجية الطبقة ، ومصالحها ، لذلك فان الوجود الطبقي لايتأكد الا من خلال القانون ، والطبقة تستخدم القانون كأداة ، أو وسيلة لتدعيم وضعها الاجتماعى^(١) ، وحماية مصالحها .

وبذلك نستطيع أن نحدد متطلقين نظريه أساسية فى فهم العلاقة بين القانون والطبقة طبقا للنظرية المادية :

- ١- أن القانون ماهو إلا شكل من أشكال السيطرة الطبقيه .
- ٢- أن الدولة لكونها قوة ذات مصالح طبقية ، لاتمارس دورها كسلطة مستقلة عن القانون ، ولكنها تستخدمه من أجل الهيمنة ، والسيطرة

(١) انظر تعريف لينين للطبقة فى المرجع التالى :

- Ronaldo, Munch, politics and dependency in the third world, opcit., p. 81 .

- انظر أيضا تعريف بولا نتزاس للطبقة الذى يعرّف الطبقة التقنيولوجية كتحريف للطبقة .

- N. Poulantzas, classes in contemporary capitalism, London, 1975, p. 14 .

- لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين القانون والطبقة انظر :

- بولانتزاس ، السلطة السياسية ، والعلاقات الاجتماعية ، ترجمة عادل غنيم ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٦٠ - ٦٨ .

على باقى الطبقات ، وبذلك تتأكد الرابطة بين القانون والطبقة ،
وبين القانون والدولة .

ويرى الماركسيون أن البنية الطبقيّة فى بلدان العالم الثالث قد تشكلت
بفعل العلاقات غير المتكافئة مع العالم المتقدم ، ومن ثم فإن صياغة أى نظم
قانونية ، وبالذات فى المجالين الاقتصادى ، والسياسى لابد وأن يكون انعكاسا
لهذه العلاقة غير المتكافئة من حيث صياغتها بشكل يضمن استمرارية هذه
العلاقة ^(١) .

وهكذا فإن النظام القانونى فى ظل دولة تابعة ، أى فى ظل علاقات غير
متكافئة لابد وأن يكون انعكاسا لمصالح الطرف الأقوى ، من أجل تأكيد
رابطة التبعية ، واستمرارها .

وهم يرون أن الطبقة الرأسمالية المحلية فى الدولة التابعة ، تلعب دورا
مزدوجا فى تأكيد التبعية داخل هذه المجتمعات ، فهى تمارس دورها فى تبعية
بقية الطبقات الأخرى فى المجتمع لسيطرتها من خلال امتلاكها وسائل
تحقيق هذه السيطرة اقتصاديا ، وقانونيا ، وهو ما يطلق عليه التبعية الداخلية ،
أى تبعية الطبقات الأخرى للطبقة الحاكمة داخليا . وثانيا حينما تخضع هى
لتبعية الطبقة الرأسمالية فى الخارج ، وتتبدى علاقة التبعية هذه من خلال
النظام القانونى أيضا .

(١) د. محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ،
١٩٨٢ ص ٢٢٤ .

- التركيب الطبقي فى العالم الثالث ، تأليف مجموعة من العلماء السوفيت ، ترجمة داود
حيدر وآخرون ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ص ٧٢ .

أما بالنسبة للعلاقة بين القانون والتغير الاجتماعي فنجد أن الماركسية تطرح تصورا لهذه العلاقة يتلخص في أن القانون يتطور على أساسين الأول هو تطور البناء الأساسي للمجتمع ، والثاني هو التناقضات الطبقية ^(١) وعلى ذلك فإن التغير في النظرية المادية يكون تغييرا جذريا ، وشاملا ، وتوضح أيضا الرابطة الجدلية بين القانون والتغير الاجتماعي من حيث علاقة التأثير والتأثر ، وبذلك يمكننا أن نحدد عددا من المنطلقات الأساسية لتفسير عملية التغير الاجتماعي وفقا للنظرية المادية ^(٢) :

١- النظر إلى الواقع الاجتماعي ، بوصفة واقعا متحركا ، ومتغيرا على الدوام .

٢- إن حركة تطور المجتمع لا تتم بصورة تدرجية بطيئة ، وإنما تتحول التراكمات الكمية في حالة نضجها إلى حركة ثورية تقلب الأوضاع بصورة نوعية ، وكيفية .

(١) د. سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانوني ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

(٢) انظر : أفانسييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨ ، القاهرة ، ص ٣٢١ .

- أولوبوف ، الوعي الاجتماعي ، ترجمة ميشيل كيلو ، دار الفند بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠ - ٣٨ .

- فيدوسيف ، الماركسية في القرن العشرين ، دار الجماهير العربية ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٥

أنظر أيضا حول النظرية المادية في التغير الاجتماعي :

- John Mceich, the theort of social changc, four views consid-
ered, London, 1962, 2, p. 7.

- Marx, K., critique of political economy London, 1940, p. 11 -
12 .

٣- يعتبر الجدل الماركسي أن العالم متحرك باستمرار ، ومتغير ، ومتطور ، وتنهض هذه الفكرة على مسلمة أساسية هي أن كل الموضوعات والظواهر تتغير ، ولا تبقى على حالها .

ويترتب على هذا الفهم أن القانون يتغير حال تغيير البنية الاجتماعية المعبرة عنه ، أو قد يسبق القانون الواقع فيعمل على تغييره ، وبذا يثبت زوال الفكرة التاريخية حول حياد القانون وثباته ، وملاءمته لكل الفترات التاريخية في أى مجتمع^(١) .

ثالثا ، مناقشة نقدية للاتجاهات النظرية فى دراسة القانون والتغير الاجتماعي :

تطرح المناظرة السابقة لأبعاد علاقة القانون بالتغير الاجتماعي فى ضوء الاتجاهات السوسولوجية التى عرضت لها الدراسة ، ضرورة تحديد الاطار النظرى الملائم لدراسة هذه العلاقة ، ويتطلب ذلك بالضرورة محاولة الوقوف على أهم المركّزات الأساسية لكل من الاتجاهين النظريين^(٢) فى تفسير هذه العلاقة ، وتحدد هذه المركّزات فى نقاط أساسية تدور حولها النظريتين هى :

(١) انظر : أنثيايف . الثانية الديالكتيكية . دار ابن خلدون . ترجمة ساهر لشهيد ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٥٥ .

- ميشال مياي ، دولة القانون ، مقدمة فى نقد القانون الدستوري ، المؤسسة العالمية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ١١ .

(٢) انظر د . سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الاجتماع ، مرجع مذكور ، ص ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

١- طبيعة القانون ودوره .

٢- منهج دراسة القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية .

٣- الموقف الايديولوجي الذي يعبر عن استخدام أى منها فى فهم علاقة القانون بالتفسير الاجتماعى .

فيما يتعلق بالقانون ، ووظائفه ، فقد أسلفنا أن النظرية الوظيفية تؤكد على أهمية القانون بوصفه قواعد ملزمة ، بغض النظر عن أهدافه ، طالما أنه صادر عن سلطة عليا تعمل على حفظ نظام المجتمع ككل .

ويرتبط بهذا الفهم الوضعى للقانون ، أن تكون وظيفته الأساسية تحقيق الاستقرار الاجتماعى كضمان لبقاء النظام ، وحقيقة الأمر أن هذا الاستقرار مهم فقط فى اطار ما يحققه من مصالح لمن يصدرون القانون .

ولاتختلف هذه النظرة للقانون عن النظرة المثالية التقليدية للقانون ، بوصفه قواعد صادرة عن سلطة عليا مستقلة عن إرادة الله ، أو المخلوق ، واستبدالها بنظرة عقلية محدلة متمثلة فى إرادة الحاكم ، الطبيعة ، أو السلطة .

أما النظرية المادية ، فقد استطاعت أن تفصم تماما عن النظرة التقليدية عن أصل القانون ، باعتبار أنه يستمد من الأفكار الروحية ، أو الماورائية ، واستطاعت أيضا أن تربط القانون بأبعاد النظام الاقتصادى الاجتماعى ، فطبقا للمادية التاريخية فإن القوانين لا بد وأن تكون مشروطة تاريخيا ، ومن المهم وضعها فى اطار التشكيلة الاجتماعية التى تناسبها ، وحسب درجة التطور

الاقتصادى ، والاجتماعى لهذه التشكيلة ^(١) .

وبذلك نستطيع أن نحدد بعض أوجه الخلاف بين الاتجاهين النظريين فى نظرتهم للقانون ووظيفته لتلخص فيما يلى :

١- ان القانون طبقا للمادية التاريخية هو اداة هيمنه للطبقة المسيطرة .

٢- ان النظرية الوظيفية قد قدمت فهما مغالطا للقانون ، بتأكيدا على دوره فى تدعيم استمرار النظام ، وتلك النظرة تعبر عن موقف ايديولوجى واضح ، ومتعمد .

٣- ان محاولة صياغة مجموعة من القوانين فى بناء متكامل تهدف الى حماية أى مجتمع ، ماهى فى النهاية الا محاولة لصياغة أهداف ومصالح الطبقة الحاكمة بصورة مشروعة ، ومعترف بها .

٤- تتفق أهداف الاتجاه الوظيفى فى دراسة القانون مع أهداف المدرسة الوضعية ، وهى مدرسة تهتم بدراسة القانون كقاعدة كما هى ، لا كما يجب أن يكون .

٥- يتحدد مضمون القانون ، وأهدافه ، وفقا للمادية التاريخية من خلال مصالح القوى الطبقة داخل التشكيلة الاجتماعية فى مرحلة تاريخية معينة ، أما مضمون القانون فيتحدد بالنسبة للأخرى من خلال مايلعبه من دور فى عملية الضبط الاجتماعى ، وبذلك تفتقد الوظيفة الى أسس وشروط دراسة القانون فى اطاره الاجتماعى الموضوعى ، أو فى سياق

(١) لى بول ، القانون والاشتراكية ، ترجمة هزى رياض ، دار البجل ، بيروت ، بدون سنة ، ص ٧ .

التاريخى .

النقطة الثانية ، وهى قضية المنهج الذى تبنىته النظريتان فى دراستهما لعلاقة القانون بالتغير الاجتماعى ، بالنسبة للنظرية المادية نجد أنها تؤكد على تبنيتها المنهج الجدلى فى دراسة هذه العلاقة ، فلا يمكن أن يحدث التغير الاجتماعى من خلال القانون ، الا بإلغاء التشكيلة الاجتماعية المعبرة عن القانون الطبقي ، واستبداله بقانون آخر لا يكون أداة قهر تستخدمها طبقة معينة ، بقدر ما يكون أداة تحرر بالنسبة لباقي الطبقات .

أما بالنسبة للنظرية الوظيفية ، فان منهجها المثالى لا يقدم لها بديلا للتغيير الجذرى ، وانما التغيير يتم دائما فى اطار ماهو قائم ، وذلك من خلال ممارسة القانون لدوره فى التكيف والضبط الاجتماعيين .

ومن هنا فان تبنى موقفا ايديولوجيا يهدف الى التغيير الجذرى للأوضاع ، يختلف بالتأكيد عن تبنى موقف يدعو الى الإصلاح .

فى ضوء الأبعاد السابقة ، فان الدراسة تؤكد على أهمية الاستعانة بالنظرية المادية فى فهم العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى ، لأنها تقدم منهجا خاصا فى طريقة تناول وتفسير هذه العلاقة ، وتتنظر اليها بوصفها علاقة ذات طابع جدلى ، وتخضع للتفسير فى المراحل التاريخية المختلفة ، وبذلك تحقق هذه النظرية من خلال منهجها قلرا من الموضوعية فى فهم موضوع الدراسة

الفصل الثانى

القانون والتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد ثورة ١٩٥٢

خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى المرحلة من

١٩٥٢ - ١٩٦٧

- تقديم :

أولا : طبيعة سلطة الدولة فى المرحلة من ١٩٥٢ - ١٩٦٧ .

ثانيا : ملامح التغيرات الاجتماعية الاقتصادية فى ضوء خصائص
طبيعة سلطة الدولة .

ثالثا : التغيرات فى البناء السياسى وعلاقتها بالقانون .

رابعا : التغيرات فى البنية الطبقية وعلاقتها بالقانون .

استخلاصات أساسية من واقع الدراسة التاريخية لخصائص التكوين
الاجتماعى الاقتصادى للمرحلة الناصرية وعلاقتها بالقانون .

خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى المرحلة من ١٩٥٢ -
: ١٩٦٧

يمثل تحليل المصالح الطبقية ، أحد الأبعاد الأساسية فى منهج التحليل الخاص بالتعرف على طبيعة التكوين الاجتماعى الاقتصادى لأى مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، فتحليل هذه المصالح يعكس طبيعة البناء الفكرى ، والقانونى ، والعقائدى ، والسياسى داخل هذا التكوين ، كما أنه يكشف عن طبيعة الطبقة المسيطرة فيه ، وبالذات تلك الطبقة التى تعبر عن نفسها فى شكل مؤسسات ، وتنظيمات تكون الدولة هى المسيطرة عليها أثناء عملية العمل الاجتماعى .

وعلى ذلك فإن محاولة التعرف على طبيعة التكوين الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع المصرى فى فترات تاريخية معينة ، يجب أن يتم فى ضوء تحليل طبيعة السلطة والمصالح الطبقية التى تعبر عنها هذه السلطة ، وأيضاً طبيعة البناء السياسى .

ولما كانت الدراسة تهدف الى التعرف على العلاقة بين القانون ، وبين التغيرات التى حدثت فى فترة السبعينات فإن هذا الهدف لن يتحقق دون التعرض لتاريخ المجتمع المصرى فى فترات سابقة لدراسة العلاقة بين القانون وبين طبيعة الطبقة التى تمارس السلطة ، وعلى ذلك سوف ينصب اهتمام هذا الفصل من الدراسة على محاولة تتبع العلاقة بين القانون ، وبين سلطة الدولة ، من ذلك ، بالتركيز على فترتين أساسيتين من تاريخ المجتمع ، من خلال التغيرات ، التى شهدتها كل فترة ، وكان القانون هو الأداة الفعالة فى إحداث التغير فى كل منهما ، وهما الفترة التى أعقبت ثورة ١٩٥٢ حتى

السبعينات ، أما الفترة الثانية فهي فترة السبعينات حتى الآن^(١)

وسوف نحاول الدراسة من خلال تتبع التاريخي للمرحلتين أن نجيب على تساؤلين أساسيين هما :

١- ما علاقة الانساق القانونية في كل مرحلة بمصالح الطبقة الحاكمة ، ثم علاقتها ببقية الطبقات الأخرى في المجتمع وتأثيرها عليها ؟

٢- ما علاقة هذه الأنساق في كل مرحلة بالرأسمالية العالمية ، أى مدى ماحققته من تبعية ، أو استقلال للنظام الرأسمالي العالمى ؟

والاجابة على هذين التساؤلين سوف توضح أهداف ، وأبعاد النسق القانونى لكل مرحلة من مراحل الراسة فى علاقته بسلطة الدولة .

يفرض التحليل السابق على الدراسة محاولة تحديد طبيعة السلطة الدولة فى كل مرحلة من المراحل ، هل هى دولة ذات مصالح طبقية فى ممارساتها الاقتصادية ، والسياسية ، والايديولوجية ، وهل كانت برجوازية صغيرة ، أم كبيرة ، وهل مثلت نظاما رأسماليا خالصا ، أم رأسمالية دولة ، أم سلطة ذات توجه رأسمالى مستقل ، ومن ثم فما طبيعة وحدود الاختلاف بين المرحلتين ، وأخيرا هل التغيرات التى حدثت فى مرحلة السبعينات كان مرجعها عملية الاستمرار التى سادت بالنسبة لتوجهات النظام فى فترة

(١) رأيت الحاجة أن ؟؟ بالفترة التى تلت قيام فترة نيوليبر لمدة إحتبارات أعنيها أن هذه الفترة اختلفت كبقيا عن المرحلة التى سبقتها ، وثانيا أنها شهدت تحولا قانونيا استهدف إقامة نظام اجماعى اقتصادى يختلف عن المرحلة السابقة ، وأما الفترة الثانية وهى فترة السبعينات ، فقد شهدت أيضا تحولا قانونيا ، أفر بشكل جدي وعريق فى أحداث تغييرات ولكنها اختلفت فى تأثيرها عن مرحلة الستينات .

الستينات ، أم ترجع الى طبيعة السلطة الحالية من خلالها ممارستها السيامية والاقتصادية ، والتشريعية ، وأيضا ماهي أبعاد ، وأفاق تطور هذه الطبقة على حركة التغيير في المجتمع ؟

هذه التساؤلات السابقة لابد من وضعها في دائرة اهتمام البحث الراهن عند تحليلنا للفترتين المذكورتين .

ولكي تتمكن الدراسة من الاجابة على التساؤلات السابقة ، ينبغي أن نناقش بعض القضايا الأساسية التي قد تبدو مهمة في كل من المرحلتين :

أولا : طبيعة سلطة الدولة في كل مرحلة .

ثانيا : ملامح التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء خصائص سلطة الدولة وعلاقتها بالقانون في كل مرحلة .

ثالثا : التغييرات في البناء السياسي وعلاقته بالقانون .

رابعا : التغييرات في البنية الطبقية وعلاقتها بالقانون في كل مرحلة .

أولاً : طبيعة سلطة الدولة في المرحلة من ١٩٥٢ - ١٩٦٧

السلطة هي قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة^(١) في ضوء هذا التعريف ماهي طبيعة الطبقة التي سيطرت على السلطة في المرحلة الناصرية ؟ وهل تشكلت ملامح هذه الطبقة من خلال التغييرات التي تمت ، وقادت عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادى ، وماهى عوامل تشكيلها ، وماهى الروافد الأساسية لها ، وماهى رؤيتها الفكرية والابديولوجية لطبيعة التغييرات التي فرضتها ظروف المرحلة ؟ وماهو مدى هذه التغييرات فى تعديل التركيبة الطبقية للمجتمع المصرى .

بالنسبة للطبقة التي سيطرت على السلطة فى مرحلة الثورة ، اختلفت الآراء ، وتعددت ، وتنوعت الاجتهادات ، فمن قائل بأن سلطة الطبقة كانت نابعة من: سلطة الفرد المتجسدة فى (صالح) عبد الناصر ، وهى السلطة والقوة المحركة للنظام^(٢) ومن قائل بأنها كانت سلطة الطبقة البيروقراطية^(٣) وهناك رأى ثالث يرى فيها سلطة البرجوازية الصغيرة^(٤) .

(١) ميشال مياى ، دولة القانون ، مقدمة فى نقد القانون الديمقراطى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٢٤٦ .

(٢) ط . ث . شاكور ، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر ، دار المنار ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٣٢ .

(٣) سامية سعيد ، من يملك مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٥٣ .

(٤) باتريك أوبريان ، ثورة النظم الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ، ترجمة محمد حماد ، دار الكتاب المصرى ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣٠٠ .

ترى بعض الدراسات أن دور عبد الناصر لم يبرز في الحياة السياسية ويكتسب حدا بعيدا من الاستقلالية ، وحرية الحركة ، وتصبح شخصيته بمثابة مؤسسة فعالة ، ومؤثرة ، إلا بعد تأميم قناة السويس ، فقبل هذا التاريخ كان مركزه ضعيفا مهددا ^(١) .

أما بالنسبة للرأى القائل بسيطرة البيروقراطية فيتلخص فى أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تجر تغييرا محسوسا على الجهاز البيروقراطى الهرمى للسلطة الموروث من عهد الحكم الملكى ، اذا اقتصر على بعض التغييرات الجزئية ، والشكلية بعزل بعض العناصر القيادية التى زاولت نشاطا سياسيا واضحا فى خدمة العهد القديم ، أى أن الطبقة الطبقية لتكوين الجهاز لم تتغير كثيرا ، عما كانت عليه ، واستمر فى مجموعة ممثلا للطبقة الوسطى ، وكان أبناء البرجوازية الكبيرة ، والبرجوازية الزراعية بالذات يحتلون معظم المراكز الرئيسية فى قمة هذا الجهاز ، وفى مستوياته العليا ^(٢) ** .

وترى بعض التحليلات كذلك أنه بالرغم من الإجراءات ، والتحويلات ، والتغييرات التى قامت بها ثورة يوليو لضرب معادل الرأسمالية ، الا أن الأخيرة قد تمكنت بفضل ما لديها من امكانات ، من أن تتمحور ، وتشكل ، وأن تجد لنفسها امتدادات ، وتوافد ، ومداخل ، ضمنت خلالها البقاء ،

(١) ط . د . شاكر ، مرجع مذكور ، نفس الصفحة .

(٢) ط . د . شاكر ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٣ .

** يؤيد هذا الرأى كافة التحليلات الماركسية التى درست طبيعة السلطة الطبقية للنظام الناصري ، مثل : « ثورت أونريان » ابراهيم سعد الدين ، سامية سعيد أمام .

والاستمرار داخل النظام الجديد ، أما من خلال التغلغل فى الأجهزة الادارية ، والعسكرية ، وأما من خلال عمليات التأمين الواسعة التى أفضت بدورها الى ايلولة العديد من الشركات المؤممة بكامل مساهميتها ، وبطرق ادارتها العائلية والزج بها داخل الجهاز الحكومى فى اطار القطاع العام ^(١) .

وهكذا تنازع السلطة فى المرحلة الناصرية جناحان أساسيان هما :

١- الجناح العسكرى ، وكان يتمثل فى البيروقراطية العسكرية ، التى تضم الكوادر العسكرية العليا ، والمتوسطة فى القوات المسلحة ، وكوادر الأمن ، وأجهزة المخابرات .

٢- الجناح الذى يضم البيروقراطيين و التكنوقراطيين ، وبعض المثقفين ، والصحفيين الذين أرتبطوا بهذه الفئة الاجتماعية ، وأصبحوا المعبرين عنها ، والناطقين بلسانها ، ويحصلون على امتيازات صارخة ^(٢) .

لقد أصبحت السلطة الطبقيّة للناصرية تتمثل أساسا فى الطبقة الوسطى ، هذه الفئة ، وان كانت لاتملك وسائل الانتاج ، الا أنها تملك بحكم مواقعها ، امكانية التحكم فى الانتاج ذاته ، أى أنها تسيطر على وسائل الانتاج ، ليس بالملكية كما هو الحال مع البرجوازية ، ولكن عن طريق حق اتخاذ القرار ، وتوجيه النشاط الانتاجى ، والاشراف ، الإدارى ، والفنى ، بالإضافة الى تزيج الاستثمارات والنفاذ الاقتصادى ^(٣) . وبالرغم من أن سجل القوانين .

(١) سامية معيد ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٢) ط . ث . شاكور ، مرجع مذكور ص ٢٧ .

(٣) ط . ث . شاكور ، مرجع مذكور ص ٢٨ .

والاجراءات التى اتخذتها الثورة كانت لصالح الطبقة الوسطى^(١) الا أنه كان من الصعب فى بعض الأحيان تحديد الهوية الطبقيّة للسلطة الناصرية نظرا لصعوبة تحديد هذه الطبقة ، ونظرا لطبيعة اجراءاتها^(٢) .

وبغض النظر عن هذه التحليلات التى قد تقترب من الواقع حيناً ، وتبتعد عنه حيناً آخر ، فإن السلطة الطبقيّة لأى دولة ، يمكن الاستدلال عليها ، من خلال انجازاتها ، وممارستها ، وتوجهاتها ، فضلاً عن علاقتها بالطبقات الأخرى فى المجتمع من خلال ماتحققه لهذه الطبقات من مصالح ، ولقد دخل نظام ٢٣ يوليو فى صراعات عنيفة مع القوى الاجتماعية المختلفة ، لكنه أبداً لم يدخل فى صراع مع الطبقة الوسطى^(٣) التى مثلت قاعدة أساسية له ، بل أن كل الانجازات التى تمت كانت لصالح هذه الطبقة ، وعليه فإنه يمكن القول وبشئىء من الاطمئنان ان السلطة الطبقيّة لنظام ثورة يوليو قد تحددت فى اطار الطبقة الوسطى ، أو البرجوازية الصغيرة بالمفهوم

(١) سوف يتضح ذلك عند تحليلنا لقوانين الإصلاح الزراعى ، وقوانين يوليو الاشتراكية .

(٢) انظر عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة النخبية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٠٣ .

يرى عادل غنيم أن هذه الأزمة تتبع أساساً من خلال الفكر السياسى ، والسيوسولوجى الماركسى الذى عجز عن تقديم تحليل علمى للطبيعة الطبقيّة للسلطة السياسية ، أى تحديد الطبقة الاجتماعية ، أو الكتلة الطبقيّة المسيطرة سياسياً فى كل مرحلة من مراحل تطور ثورة ٢٣ يوليو ، ومنع هذا من الخلط بين مفهوم سلطة الدولة ، ومفهوم جهاز الدولة واعتبارهما شيئاً واحداً لم تأتيا علم التمييز بين الطبقة أو الطبقات المسيطرة اقتصادياً .

(٣) بالتركز أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ، ترجمة خيرى حماد ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ٦٨ ، ص ٣٨ .

المادى ، فى ضوء هذه التركيبية كيف تمت عملية التغييرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، وما محتوى هذه التغييرات ، ثم ما دور القانون فيها ، وعلاقة القانون بهذه التركيبية الطبقية ومصالحها ؟ وأخيرا ما أثر هذه التغييرات على الطبقات الأخرى فى المجتمع ؟ .

ثانيا : ملامح التغييرات الاجتماعية والاقتصادية فى ضوء خصائص سلطة الدولة وعلاقتها بالقانون فى المرحلة الناصرية

مقدمة :

أشارت الدراسات العديدة حول المرحلة الناصرية ، والتغييرات التى حدثت بها ، الى أن هذه التغييرات قد مرت بمراحل متعددة ، عكست كل مرحلة نوعية من التغييرات الاقتصادية ، والاجتماعية التى ارتبطت بدورها بتوجه معين لسلطة الدولة .

كذلك تشير هذه الدراسات الى أن ثورة يوليو ، قد بدأت حركتها فى التغيير من خلال القانون سواء كان هذا التحرك على الصعيد الاقتصادى ، والاجتماعى أو على الصعيد السياسى ، فلقد لعب القانون دور القائد فى أحداث التغييرات المطلوبة .

ويمكن تقسيم هذه المراحل ، وفقا للدور الذى لعبه القانون فى كل مرحلة الى مرحلتين :

الأولى : مرحلة الاستمرار من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .

الثانية : مرحلة التغيير والتحول من ١٩٥٦ - ١٩٦٧ .

ولكى نتمكن من التعرف على مجمل التغييرات التى حدثت سوف نعرض بالدراسة لهاتين المرحلتين فى التغيير من خلال بعدين أساسين هما :

أولا : التغيير فى البناء الأساسى وعلاقته بالقانون .

ثانيا : التغيير فى البناء السياسى وعلاقته بالقانون .

يراجه الباحث بالعديد من الكتابات ، والدراسات التاريخية حول طبيعة التغييرات التى حدثت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ، ويوجد قدر من الاجماع فى ثنايا هذه الدراسات حول دور قادة الثورة فى التعاون مع الطبقات الرأسمالية القديمة ، ومحاولة كسب تأييدها ، ومشاركتها فى الاصلاحات المرتقبة ، كذلك تشير هذه الدراسات الى أن هذه التغييرات لم تكن تعبر عن مذهبية واضحة ، أو عن أيديولوجية محددة كانت حكومة الثورة تريد تحقيقها^(١) بل على العكس فان المطروح من سياسات للتغيير آنذاك ، كانت عملية مهادنة من جانب الضباط الأحرار للطبقات الرأسمالية ومحاولة استمالتها للتعاون معهم^(٢) ، والدليل على ذلك أنه بالرغم من سيطرة الأجانب على المواقع

(١) د. عواطف عبد الرحمن ، الصلطة المصرية الماصرة ، أداة تغيير أم آلية استمرار فى اطار النظام السياسى لثورة يوليو ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى للبحوث السياسية فى مصر ، جامعة القاهرة ديسمبر ١٩٨٧ : ص ٣ .

(٢) يذكر أوبريان تقييا على هذا الاتجاه التصريح الذى ذكره صلاح سالم وزير الارشاد القومى حين قال : « نحن لسنا من الاشتراكيين ، ولا نحصد أن اقتصادنا سيزدهر الا عن طريق اندروحات الحرة » وقال القيسونى « تشجع الدولة المشروعات الحرة ، وتدعمها بكل وسيلة ممكنة » انظر : باتريك أوبريان ، مرجع مذكور ص ٩٤ .

الأساسية في الصناعة ، والمال ، والنقل ، وفي التجارة الخارجية ، إلا أن الثورة بالرغم من ذلك قد دعتهم الى المشاركة في المجالات الاقتصادية المختلفة^(١) .

أيضا تتفق هذه الدراسات على أن آليات التغيير في هذه المرحلة في هذه المرحلة كانت قد تمت بفعل القوانين المتتالية التي أصدرتها الثورة في هذه المرحلة .

ولقد كان لهذا الموقف من قبل حكومة الثورة أثر كبير في تحول مجرى التغيير لصالح الطبقة الرأسمالية القديمة ، وهي الطبقة التي عرفت منذ نشأتها ، بأنها طبقة مشوهة ، وتابعة ، بفعل ظروف تكوينها ، لتكون في خدمة الرأسمالية العالمية^(٢) .

وسوف نحاول أن نستعرض جملة القوانين التي صدرت في هذه المرحلة لمستتر هذا الغرض ، وأثر هذه القوانين على التغييرات التي حدثت .

(١) ف . جوتسكلفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي من ١٩٥٢ - ١٩٧١ ، ترجمة ملوى أبو سمدة ، دار الطباعة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٩ .

(٢) انظر المراجع الآتية حرا، نشأة الرأسمالية المصرية ودورها في خدمة الرأسمالية العالمية :
- Kenneth, M. cuno, the origins of private awneship of land in Egypt, Areappriosal, journal of middle, east studies, 1980, p. 259 .

- Galal Amin, Some economic and cultural aspects, of Economic liberalization in Egypt, social problems, vol. 28, No, 4, April, 1981, pp. 430 - 431 .

- أحمد مبراهيم مجاهد ، تاريخ العرب الاجتماعي ، تحول التكوين المصري من النمط الاستيزي الى النمط الرأسمالي ، دار الحدث للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٢٣١ .
- د . محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥ .

- كانت أولى الخطوات التي اتخذتها حكومة الثورة في هذه الأثناء في سبيل التعاون مع الرأسمالية المحلية ، والعالية هي اصدار القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ، بشأن استثمار المال الأجنبي ^(١) .

وكانت أولى أهداف هذا القانون كما ورد في نصوصه هي تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي داخل مصر ، وتقديم كافة الضمانات ، والمزايا والمساعدات للاستثمار الأجنبي .

وهكذا كان القانون هو الوسيلة الأولى التي لجأت إليها حكومة الثورة لاجراء التغييرات التي ترغبها في البناء الاقتصادي ، ولقد عللت حكومة الثورة وقتئذ أسباب توجيهها الى تشجيع الاستثمار الأجنبي بمعجز الاقتصاد المصري ، واعتماده على الزراعة ، وقلة رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة ، فضلا عن ضعف الائتمان الذي تحتاج اليه أى نهضة صناعية ^(٢) .

- ولم يكن هذا القانون هو القانون الوحيد الذى أصدرته حكومة الثورة محاولة تشجيع لاستثمارات ، وفتح المجال أمام رأس المال الاجنبى فلقد سبق هذا القانون تعديل لقانون الشركات المساهمة ^(٣) ولقد نص هذا التعديل على ألا يكون للشريك الأجنبي الذى يوظف رأس ماله في مصر نسبة من رأس مال

(١) نشرة التشريعية - أبريل - يونيو ١٩٥٣ . مكتبة مجلس الأمة . ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) نهر المذكرة التوضيحية لقانون الاستثمار الأجنبي رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ، نفس المرجع السابق .

(٣) نشرة التشريع - نفس العدد السابق .

الشركة يمكن أن تتجاوز ٤٩٪ وأن تزداد هذه النسبة إلى ٥١٪**.

ثم صدر القانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ استكمالا للتعديل السابق ،
والذى نص على اضافة الأرباح الى رأس المال المستثمر ، على سبيل المثال
فى حالة إعادة توظيف الأرباح فى مشروع ما ، بعد موافقة الحكومة المصرية ،
يمكن اعتبار تلك الأرباح رأس مال أجنبى بمقتضى القانون رقم ١٥٦ ،
بالإضافة الى ذلك سمح للمستثمر بنقل رأس المال خلال عام من
الاستثمار ، وليس خلال خمسة أعوام كما كان يقضى بذلك القانون رقم
١٥٦^(١) .

- وعلى الجانب الآخر أصدرت حكومة الثورة ، قرارا بإنشاء مؤسسة
جديدة أطلق عليها س المجلس الدائم للإنتاج القومى ، لتكون مهمته لياغة
السياسات العامة الاقتصادية ، والاجتماعية على أسس سليمة ، ومدروسة ،

** يذكر بايريك أوبريان أيضا أن الحكومة اضافت شرطا آخر لهذا القانون ، بأنه فى حالة عدم
تغطية الحصة المقررة من الأسهم فى غضون شهر واحد من طرحها بالسوق ، أن تصبح حرة ،
وفى متناول أى انسان مهما كانت جنسيته ، كذلك صدر قانونا متمما لهذا القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمهاجر والمهاجر ، الذى تجاوز شرط الجنسية المصرية فى الشركات التى
تقوم على استغلال البترول ، وهو ما كان مقروا فى القانون الملغى سنة ١٩٤٨ .
** انظر بايريك أوبريان ، ص ٩٧ ، مرجع مذكور .

(١) لوتسكلفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ، للرجع المذكور ص ٢٠ .
** يمكن ملاحظة أوجه الشبه والتطابق بين قانون الاستثمار الذى حيز فى أوائل حكومة الثورة
، وبين قانون الاستثمار الذى صدر سنة ١٩٧٤ والمسمى بقانون الانفتاح .

وليدرس موارد البلاد ، ويعمل على استقلالها الى أقصى الحدود^(١) .

- وبالرغم من السياسة التي رسمها المجلس من خلال وضع خطة للاستثمارات ، العامة في برنامج موسع لمدة أربع سنوات ، الا أن هذه الاستثمارات ظلت في معظم الأحوال في المجال التقليدي ، في الانفاق كمشروعات الري ، والصرف ، واستصلاح الأراضي ، وقد كانت هذه الاستثمارات تهدف الى خلق بنية عادية ، وأكثر فاعلية تستطيع المشاريع الخاصة ان تلتها ، أن تنمو بصورة أكثر سرعة ، وفعالية^(٢) .

- ولو حاولنا حصر مجموعة من القوانين التي عبرت عن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة الأولى من الثورة ، نجد أنها في مجموعها تعبر عن توجه حكومة الثورة الى تدعيم النشاط الرأسمالي ، والطبقة الرأسمالية المحلية ، والعالمية^(٣) ونذكر منها :

(١) صدر القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس العالم لتنمية الانتاج القومي ، ونصت المادة الثانية منه على بحث المشروعات الاقتصادية التي يمكن من شأنها تنمية الانتاج القومي في الفروع الزراعية ، والصناعية ، والتجارية ، والنظر في تدبير الوسائل اللازمة لتحويل هذه المشروعات ، وسبل الاستعانة بالملصرف الدولية ، والأجنبية ، والانتفاع برؤوس الأموال الأجنبية ، وبحث نظام الضرائب ، والرسوم الجمركية ، بما يساهم نهضة الانتاج ، واقتراح مايلزم من تشريعات لتحقيق هذه الأغراض .

- المصدر : النشرة التشريعية خلال السنة شهر الأولي لمعهد التحرير ، ص ٣٠٥ .

(٢) د. سماعيل صبرى عبد الله ، ثورة يوليو والتنمية المستقلة ، في نموة ثورة يوليو وقضايا الحاضر وشبهات المستقبل ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٢٠٥ .

(٣) حبيب القزوينى التي نشرت حتى نهاية ١٩٥٣ ثم المنسوخ عليها من المسنن الشافى .
النشرة التشريعية خلال السنة شهر الأولي لمعهد التحرير من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ٢٣ يناير ١٩٥٣ ص ٤٩٣ وما بعدها .

١- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ ، وقد تضمن هذا القانون أن حكومة الثورة ، تكفل للأجانب الذين يوظفون رؤوس أموالهم في مصر ، أن يكون لهم متى أرادوا ٧٥١٪ من مجموع رأس مال الشركة بدلا من ٧٤٩٪ ، أى أن تكون لهم الأغلبية فى رأس المال ، وبالتالي يمكن لهم الاستفادة من توجيه الاستثمارات لصالحهم.

٢- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى للانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية .

٣- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ بتأجيل سداد الضرائب المستحقة اذا طرأت ظروف عامة ، أو خاصة بالمعول تحول دون تحصيل الضرائب (هذا يعنى تقديم إعفاءات ضريبة لطبقة الرأسمالية) .

٤- قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذى ألغى شرط الجنسية المصرية فى الشركات التى تقوم على استغلال البترول .

٥- قانون الاستثمار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

٦- قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ الذى نص على العفو الشامل على جرائم التهريب ، التى تمت قبل عام ١٩٤٧ ، اذا ماتم إعادة الأموال المهربة خلال ثلاثة أشهر .

٧- صدرت مجموعة من القوانين المكملة لقانون الاستثمار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ منها قانون الشركات رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى نص على حرية التعامل فى المجال الاقتصادى ، وإقرار مبدأ حقوق المدخرين وبخاصة رؤوس الأموال الأجنبية ، وأيضا قانون

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٤ بمنح إعفاء ضريبي عن الأرباح الناتجة عن المشروعات الاستثمارية .

٨- قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن مساهمة الحكومة في شركة الحديد والصلب وقد نص هذا القانون على أن تدخل الدولة كشريك للشركة مع ضمانها لكل من يكتب حداً أدنى من الربح قيمته ٧٤٪ ، وكذلك ضمان مدادها لقيمة الأسهم ، والسندات عند استحقاقها ، وأيضاً ضمان تحويل قيمة السندات إلى الخارج ^(١) . **

- ورغم ما بدأ من حكومة الثورة ، من اتخاذ قرارات وإصدار قوانين هي في ظاهرها تهدف إلى سيطرتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لكنها في حقيقتها دعوة حقيقية لتشجيع الاستثمار الرأسمالي ، وقد يدعو ذلك إلى القول ، بأن هذه الثورة في البداية هو الحصول على الاستثمارات الكافية لعملية التنمية المرتقبة ، غير أن ذلك ليس كافياً للتدليل على صدق نوايا

(١) النشرة التشريعية يناير ١٩٥٤ - حتى أبريل ١٩٥٤ .

** يذهب بالريك أوبريان إلى أن حكومة الثورة لم تكن باصطناع القوانين المشجعة للاستثمار ، بل أقدمت على تقديم تأثيرات أيديولوجية مطمئنة لهذه الطليقة ، تمثلت في اختيارها كبار رجال الأعمال ، أعضاء في مجالس التنمية القومية ، كذلك أخذت تسلم بخفض الضرائب للشركات المساهمة الجديدة ، وإعفاؤها من ضرائب الأرباح لمدة سبع سنوات ، المصدر بالريك أوبريان ، مرجع المذكور ، ص ٩ ، ومع ذلك بالرغم من ذلك ، القوانين إلا أن الأحكامات لأجنبية ، والرأسمال العالمي كماله لم يكن يريد أي قيد من أي نوع ، هو يريد التنمية كاملة كما كان الحال قبيل ثورته هذا من جانب الرأسمالية الثمانية ، أما بالنسبة للرأسمالية المحلية فقد تطابق الموقف ليخلق حالة من عدم الاستقرار ، والأمان بالنسبة لها ، مما جعلها تنجذب أموالها من الدخول في مشروعات تحقق عائداً أكبر وبسرعة .

حكومة الثورة ، اذ كان من الممكن أن تحصل على الاستثمارات للتنمية من خلال طريق آخر وهو التنمية المستقلة ، أى دون الدخول فى علاقات مع رأس المال العالمى ، وتقديم الضمانات له .

- وإذا كان القانون قد لعب دورا كبيرا فى التغييرات التى أرادتها حكومة الثورة فى البداية ، فإنه قد لعب نفس الدور بالنسبة للمسألة الزراعية كيف كان ذلك .

- المسألة الزراعية والثورة فى المرحلة الأولى .

- تحتل المسألة الزراعية ، أهمية كبرى فى دراسة التطورات الاجتماعية ، والسياسية فى أى دولة ، وبالذات الدول المتخلفة ، والتى لم يحسم فيها التطور الاجتماعى بعد ، وذلك بسبب خضوع هذه الدول للسيطرة للقوى الخارجية ، وحرص هذه القوى على بقاء العلاقات المتخلفة ، لاعاقبة التطور ، وأيضا لأمكانية الاستفادة من دور الطبقات الاجتماعية الرأسمالية لتكون سندا لهذه القوى الخارجية للاحتفاظ بنفوذها وسيطرتها ، وعلى ذلك فإن ادراك حكومة الثورة ، لحل التناقض فى المسألة الزراعية ، من الممكن أن يمثل خطوة ضرورية نحو حل التناقض بصفة عامة .

- لكن كيف تم ذلك ؟ بمعنى كيف حاولت الثورة من خلال القوانين المختلفة للإصلاح الزراعى أن تحل هذا التناقض ، وهل نجحت الثورة فعلا ؟ ، ونهاى الآثار الاجتماعية التى ترتبت على هذه السياسة ؟ وهل يمكن أن يحل التناقض الاجتماعى ، والطبقى بالقانون وحده ؟ .

- بداية يجب أن نسلم بأن الإصلاح الزراعى لحل قضية التفاوت فى الملكية يعبر بالتأكيد عن الهوية الطبقيّة للسلطة

المنفذة لاجراءاته^(١) واذا كان التوجه الاجتماعي للثورة قد فرض عليها ضرورة اصدار قانون الاصلاح الزراعى الأول^(٢) كوسيلة للقضاء على التفاوت الطبقي فى الريف ، فان القانون فى حد ذاته لم يكن كافيا للحد من هذا التفاوت ، ذلك أن مضمون القانون لا يتحدد وفقا لأهدافه فقط ، وانما يتحدد من خلال الآثار الاجتماعية ، والاقتصادية المترتبة عليه^(٣) ، ونتتج هذه الآثار من جملة الاستثناءات التى يحويها القانون ، والتى تكون بمثابة اجراءات لشل فاعلية القانون ، ويتوقف ذلك بالضرورة على السلطة فى اصدار القانون ، وأهدافها منه ، والمصالح التى ترهد تحقيقها من ورائه ، وكذلك المكاسب السياسية التى ترغب فى تحقيقها .

النقطة الثانية التى يمكن أن تضيف الى مضمون القانون بعدا اجتماعيا ، تبدى آثارها فى العقوبات المترتبة على القانون ، بالنسبة لقانون الاصلاح الزراعى الأول ، حدد القانون العقوبة فى المادة السابعة منه ، بالحبس لكل من يخالف أحكام القانون ، أو كل من يتصرف تصرفا مخالفا لمواده ، وهذا

(١) د. ابراهيم الحيمى ، مذكرة داخلية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٥٢ .

(٢) اقتصرنا هنا على القانون الأول للاصلاح الزراعى ، وذلك لأن القوانين المتتالية ، قد ارتبطت هى الأخرى بالتوجه الطبقي للمراحل المختلفة التى مرت بها الثورة ، نص القانون موجود بالنشرة التشريعية ، يناير ١٩٥٢ ، أبريل ١٩٥٣ ،

(٣) انظر المرجع التالى للوقوف على أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى تربت على القانون :

مدحت مصطفى ، قوانين الاصلاح الزراعى وهيكمل الملكية الزراعية ، ورقة مقدمة ضمن أعمال بحث مستقبل القرية المصرية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٨ .

يوضح الى أى مدى درجة التهادن التى رغبته السلطة في تطبيق القانون ، أو مدى هزلية المادة المعاقب بها للخارجين عليه .

وبالرغم من صدور عدد آخر من القوانين الخاصة بالاصلاح الزراعى فى هذه المرحلة ، الا أنها كلها كانت مكملة للقانون الأول ، مثل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بمصادرة أملاك أسرة محمد على بشأن أراضي الوقف ^(١) ، ثم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتخفيض المصاريف الادارية ، وتخفيض فائدة سندات الاصلاح الزراعى ^(٢) .

ويمكن لنا من خلال الدراسات المختلفة التى أجريت حول أثار قانون الاصلاح الزراعى الأول أن تبين بعض ملامح مضمون هذا القانون من خلال تأثيره على مشكلة التفاوت الطبقي فى الريف ، وهى المشكلة التى صدر القانون لحلها .

تؤكد معظم الدراسات التى أجرى حول هذا القانون بالنسبة لهيكل الملكية ، أن تأثيره قد اقتصر على الشرائح العليا فقط من كبار الملاك ، كذلك كان الأثر للمحموس الثانى فى شريحة الملكيات الصغيرة ، بينما كانت التغييرات فى باقى الشرائح طفيفة لا تذكر ^(٣) .

(١) نشرة التشريعية ، مايو ١٩٥٧ .

(٢) نشرة التشريعية ، ابريل ١٩٥٨ .

(٣) د. مصطفى الجبلى ، ثورة يوليو والتنمية المسئلة ، ندوة ثورة يوليو ، مرجع مذكور ، ص ٢٥٨ .

- Alan Richards, the Agricultural crisis Egypt, the journal of Development studies, April 1980. pp; 384 - 305 .

- د. محمود عبد الفضيل ، الصولات الاجتماعية الاقتصادية فى الريف المصرى من ١٩٥٠ - ١٩٧١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١١٠ .

ولقد أكد على نفس المعنى « ماير » الذى أوضح أن الاصلاح الزراعى المصرى ، لم يستهدف التعطش للملكية الأرض من جانب المستأجرين والعمال والعمال الذين يمدون أرضا ، فلو كان تم نزع ملكية جميع الأراضى المنزوعة ، ووزعت من جديد على ٣,٨ من المليون عائلة ريفية فى عام ١٩٥٢ ، حصلت كل أسرة على فدانين ، وكان يستحيل تنفيذ هذا المشروع على المستويين السياسى ، والادارى ، وغير مرغوب فيه اقتصاديا ، كذلك كان سيتطلب على نزع ملكية صغار الملاك ، حتى نضمن الشكل النظرى للعدالة فى التوزيع ، فى الوقت الذى لم يكن فيه أى تفكير فى المصادرة الكاملة للأراضى ، وفقا للنمط السوفيتى ، وأخيرا فأننا لو استثنينا الأقلية الصغيرة من كبار الملاك الذين تأثروا بالاصلاح ، وبعد التعديلات الطفيفة التى ادخلت على ضريبة الدخل ، فإن الحكومة لم تقم بأى هجوم مباشر على الملكية ، ولم يتحقق بالفعل الا القليل من اعادة توزيع الثروة ، أو الدخول فى السنوات الأولى^(١) .

وهكذا لم يكن قانون الاصلاح الزراعى قادرا على تحقيق أهدافه فى حل مشكلة التفاوت الطبقي ، وانما كان مجرد اجراء سياسى استهدف تحقيق بعض الأهداف المرحلية للطبقة الحاكمة ، فهو من ناحية قد حد من سلطان نفوذ الطبقة البرجوازية فى الريف ، فى مواجهة الطبقة الحاكمة ، وهذا كان اجراء ضروريا فى بداية الثورة ، ولمصلحتها ، ومن ناحية أخرى فقد أدى هذا

(١) روبرت ماير ، الاقتصاد المصرى فى ريع قرن ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ١١٠ .

القانون الى مزيد من الدعم ، والتأييد الشعبيين ، وهكذا استهدف القانون تحقيق أهداف سياسية للطبقة الحاكمة ، أكثر من كونه استهدف تحقيق أهداف اجتماعية وطبقية لطبقة المعدمين وفقراء الريف .

من الاستعراض السابق لجملة التغييرات التي تمت فى البناء الأساسى للمجتمع وعلاقة هذه التغييرات بالقانون فى المرحلة الأولى للثورة يمكن أن نرصد بعض الملامح التى عبرت عن التوجه الطبقي لسلطة نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتى كان القانون الأداة التى استخدمتها السلطة للتعبير عن هذا التوجه :

١- أن القوانين التى صدرت فى هذه المرحلة هى تعبير عن التوجه الطبقي للطبقة الحاكمة ، وهو التوجه الرأسمالى وذلك من خلال مايلي :

أ- تشجيع استثمار رأس المال المحلى والأجنبى .

ب - فقدان الدولة لدورها فى قيادة الاقتصاد القومى وذلك من خلال دعمها للمشاريع الخاصة والرأسمالية المحلية ، والعالمية .

ج - أن الدولة لم تمارس رقابة على الاقتصاد القومى الا بالقدر اللازم لمواجهة اضرار الحياة الاقتصادية^(١) .

(١) د. محمد دويلار ، الاقتصاد المصرى بين التخلّف والتطوير ، طر الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ، القاهرة ، ص ٤٣٧ .

(٢) أن هذه القوانين لم تحدث تغييرا فى علاقات الانتاج وبالتالي كان المردود الاجتماعى لهذه التغييرات لصالح هذه الطبقات . دون غيرها .
ثانيا : التغيير فى البناء السياسى وعلاقته بالقانون فى المرحلة الاولى للثورة :

لا يمكن الفصل بين جوهر التغييرات الاقتصادية ، وبين التغييرات السياسية التى تمت فى هذه المرحلة ، فكلاهما قد تحدد فى ضوء الاعتبارات الطبقيه ، التى لم تستهدف القيام بتحويلات جذرية فى المجتمع .

بجانب هذا الاعتبار لمحاولة فهم طبيعة التغيير ، يوجد اعتبار خاص بالثورة ، هى كونها ثورة النخبة العسكرية ، لا ثورة الجماهير الشعبية ^(١) وهذه النخبة توصف دائما بأنها طبقة ذات فكر وسطى ، سواء فى الاقتصاد أو السياسة ^(٢) ومن ثم فإن التغييرات السياسية التى حدثت فى هذه المرحلة من خلال القانون قد عكست هذه الحقيقة .

كما مرت الثورة اقتصاديا بمراحل التذبذب الاقتصادى المختلفة ، تجريبا ونضوجا وانهيارا ، أو استمرارا وتحولا ، وانكسارا مع التكلفة ، كذلك مر العمل السياسى للثورة بالتجربة والمحاولة فى البداية ، ثم النضوج . وكما كان هناك مجموعة من العوامل الداخلية ، والخارجية التى أسهمت فى تحديد

(١) السيد يس ، التوازن الطبقي فى فكر النخبة السياسية بين الإدراك والممارسة ، مصر فى ربيع ثامن من ١٩٥٢ - ١٩٧٧ دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، بيروت ١٩٨١ ص ١٥٢

(٢) د. جمال مجدى حنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٩٠ .

المسار الاقتصادي للدولة في هذه المرحلة ، كانت هناك أيضا اعتبارات الداخلية ، والخارجية التي وسمت التغيير السياسي للمرحلة الأولى من الثورة .

تحددت ملامح التغييرات السياسية التي تمت بالنسبة للمرحلة الناصرية في محاولة حل اشكالية التطبيق الديمقراطي^(١) * ولقد ظلت هذه الاشكالية قائمة طوال سنوات الثورة ، ومراحلها المتعددة لم تحسم .

كانت للثورة رؤى ومواقف مختلفة من الديمقراطية تعددت بتعدد المراحل التي مرت بها الثورة في تطورها ، كيف تمت عملية الانتقال من مرحلة الى أخرى ، وما هو دور الطبقة الحاكمة في ذلك ؟ ، وما هي أهم القوانين التي عبرت عنها المراحل المختلفة ؟ ، ومضمونها ، وما هي النتائج التي تربت على هذه القوانين السياسية من الناحية الاجتماعية ؟ ، وما علاقتها بمستقبل التطور الديمقراطي في مصر ؟ .

نستطيع أن نقول أنه مثلما جاءت القوانين التي أرادت بها حكومة الثورة ، أن تغير من شكل النظام الاقتصادي دون نظرية مسبقة ، أو ايدلوجية محددة ، وواضحة * جاءت أيضا القوانين التي ساهمت في تغيير شكل النظام السياسي

(١) صحت سيف الدولة : الأحزاب ونشكلة الديمقراطية : طر المسيرة : بيروت : ١٩٨٨ : ص ٤٥ .

٢٨ يرى عصمت سيف الدولة أن سبب اخفاق الثورة في حل قضية الديمقراطية طوال عمرها يكمن في الطبقة الحاكمة لم تكن تسعى الى المشاركة الحقيقية للجماهير من حيث اتخاذ القرارات وإنما كانت تسعى الى ما يسمى بالتطبيق الديمقراطي للطبقة الحاكمة ، أى تطبيق نوع من الديمقراطية يتفق مع مصالحها .

لتعبر عن محدودية الفكر البرجوازي في حل اشكالية التطبيق الديمقراطي .

تمثل التغيير السياسي من خلال القانون في قضيتين أساسيتين هما الأحزاب والدستور . بالنسبة لقضية الأحزاب سارت الثورة في نفس الخط الذي عالجت به مشكلة التفاوت الطبقي في الريف ، فكما حاولت الثورة أن تضيق الخناق على الطبقة البرجوازية الكبيرة اقتصاديا ، فعلت معهم نفس الشيء سياسيا ، فصدر قانون حل الأحزاب الذي هدف إلى الحد من الحركة السياسية للطبقة البرجوازية^(١) .

نص القانون الجديد على حل الأحزاب القائمة ، كما نص على طريقة اختيار القيادات ، وتشكيل الأحزاب فيما بعد ، ولقد تركّز نص القانون على أن من يرغب في تكوين حزب سياسي ، عليه أن يحيط علما وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، كما نص أيضا على أن لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تاريخ اختطاره ، بمرض الأمر على محكمة القضاء الإداري ، كما ألزم القانون الأحزاب بإيداع أموالها في البنوك ، كذلك على أن تقيّد الأحزاب القائمة تكوينها وفقا لأحكام القانون الصادر^(٢) .

(١) عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية ، طر للسرعة ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٤٥ .

(٢) النشرة التشريعية الصادرة خلال السنة شهور الأولى لمهد الصحرير ، يوليو ١٩٥٢ ، يناير ١٩٥٣ ، مرجع مذكور ، ص ٩٤ .

هذا يعنى أن الثورة كانت تريد تطبيق نوع من الديمقراطية يتفق مع أهدافها كطبقة ، وقد كان من الممكن أن يكون قيام الأحزاب معبرا عن القوى المختلفة ومعبرا عن رغبة الجماهير فى المشاركة ، لا من خلال وضع القيود ، والضوابط على قيام الأحزاب ، لتكون مشروطة ، وليسهل حلها فى أى وقت .

ولم يكن قانون حل الأحزاب هو البداية لتقويض أركان النظام الديمقراطى الليبرالى وحده ، بل صدرت مجموعة من القوانين اسهمت فى الأخرى فى شل حركة زعماء الأحزاب ، وقادتهم من خلال القوانين التى تعطى حق اقالة الموظفين من غير الطريق التأديبى ، مثل القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر^(١) ، علما القانون الذى اعتبر مرتكبا لجريمة الغدر كل من كان موظفا عاما ، أو وزيرا ، أو غيره ، وكل من كان عضوا فى أحد مجالس البلدية ، أو القروية ، أو مجالس المديريات ، وكل شخص كان مكلفا بخدمة عامة أو له صفة نيابة عامة .

كذلك نص القانون على مجازاة القائم بجريمة الغدر بالجزاءات الآتية :
العزل من الوظائف العامة ، سقوط العضوية فى مجلس البرلمان ، الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لمدة خمس سنوات وكذلك الحرمان من عضوية مجالس ادارة الهيئات ، أو الشركات التى تخضع لاشراف السلطات العامة

(١) النشرة التشريعية السابقة ص ٦١٤ .

ومن أية وظيفة بهذه الهيئات لمدة أقلها خمس سنوات ** .

كذلك كان قد سبق قانون جريمة الغدر ، مجموعة من القوانين من أجل شل أى حركة معارضة ضد نظام ٢٣ يوليو ، سواء من اليمين أو اليسار ، أولها القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يوليو والنظام القائم عليها ، والذي عدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣^(١) ، وبوجوب هذين القانونين شلت أى حركة لمعارضة نظام الثورة ، وفرضت الرقابة على الصحف .

أما بالنسبة للدستور فقد تطابق الموقف أيضا ، فبالرغم من اعلان سقوط الدستور ، والمطالبة بوضع دستور جديد ، نجد أن اللجنة التى شكلت لوضع الدستور الجديد قد ضمت أعضاء معظمهم من الباشوات القدامى والأسماء المعروفة من البرجوازية الكبيرة^(٢) .

وبذلك يمكن القول أن مسألة تفريضة الطبقة البرجوازية ، كان يتم فى حدود وبشروط معينة ، اذ لم يكن الهدف هو القضاء نهائيا على هذه الطبقة ، وإنما تقليص أظافرها فى حدود المصالح الطبقية التى يمكن أن تجمع

(*) بالرغم من صدور هذا القانون والذي يمكن أن يقال أنه سيف سلط على رقاب زعماء الأحزاب والوزراء القدامى ، الا أن هذا السيف كان مقرونا بجملة معينة ، وهى مدة الخمس سنوات التى حدها القانون لمركب جريمة الغدر ، وبذلك مادفع الثورة بعد ذلك إلى المرحلة بهم مرة أخرى أملا فى معاوتتهم ، فضلا عن أن هذه البرجوازية كما سنرى فى مرحلة السبعينات هى التى استطاعت أن تظهر مرة أخرى بفعل اتفاقيتين مختلفتين انتهىتا منها الصود فى عهد الانفتاح . (١) النشرة التشريعية ، للمصدر السابق ، ص ٨٠٧ .

(٢) أحمد حمروش . قصة ثورة ٢٣ يوليو ، البحث عن الديمقراطية ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٠١ .

بينها وبين قادة الثورة ..

بعد ذلك كان للفراغ الذى أحدثه إلغاء الدستور ، والأحزاب دفع حركة الجيش الى انشاء تكوين هيئة التحرير فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ وبذلك ظهر التنظيم الواحد لأول مرة فى مصر^(١) ، من خلال القانون أيضا .

والواقع أن هيئة التحرير لم تكن حزبا بالمعنى المتعارف عليه ، فهي مؤسسة سياسية أنشأتها السلطة الصاعدة لمحاولة ملء الفراغ السياسى^(٢) ، ولما كانت طبقة العسكريين هى المسيطرة بحكم القانون أيضا على هيئج التحرير فقد أدى ذلك الى حدوث صراعات بينها وبين تيارات المعارضة ، وثبت فى النهاية أنها لم تنجح فى أداء دورها كحزب جماهيرى مؤثر .

وبانتهاء هيئة التحرير ، ووضع دستور ١٩٥٦ انتهت المرحلة الاولى للثورة ..

تعليق :

الثورة عملية تغيير اجتماعى طبقى بمقتضاها تنتقل الثورة ، والسلطة من يد طبقة اجتماعية متخلفة ، الى طبقة اجتماعية أكثر تقدما ، بحكم موقعها من عملية الانتاج ، ومن جملة القوانين ، والقيم والمعتقدات السائدة^(٣) .

الحجـ (٢) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٢) د. على الدين هلال ، تطور الإيديولوجية الرسمية فى مصر الإيديولوجية والاشتراكية . مصر فى ربع قرن من ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٢٦ .

(٣) د. ابراهيم سعد الدين ، أزمة النظام الرأسمالى فى مصر ، مجلة قضايا فكرية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٤٥ .

إن هذا الوضع قد لا يتقابل بالضرورة مع مفهوم ثورة ٢٣ يوليو ، ولكنه قد يتفق معه في أحد جوانبه ، فتورة يوليو كانت ثورة وطنية قامت لحل التناقض الخارجى مع الاستعمار أولا وليس لحل التناقض الداخلى بين الطبقات^(١) .

فى ضوء ذلك جاءت القوانين المختلفة التى أصدرتها الثورة فى البداية ، لحل التناقضات الاقتصادية ، والسياسية قوانينا تدعم الوجود الطبقي لطبقة معينة ، هى الطبقة الوسطى ، دون أن تحل التناقض الأساسى بين الطبقات الرأسمالية ، والمعلمة .

فلقد مثلت القوانين الاقتصادية دعما لمصالح هذه الطبقة ، مثل قوانين تشجيع الاستثمار للطبقات الرأسمالية المحلية ، والعالمية ، والتعاون معها ، وغالبا مايقع تأثير هذه القوانين على الطبقات الفقيرة والمعلمة ، فضلا عن أن هذا التعاون يتناقض كلية مع أهداف الثورة الوطنية المستقلة .

كذلك مثلت قوانين الإصلاح الزراعى دعما للطبقي الوسطى فى الريف ، يؤكد مابروأته لو كانت الثورة قد أقدمت على تطبيق إصلاح زراعى جذرى ، لكان ذلك كفيلا لجلب عداء الطبقات المتوسطة ، تلك الجماعات التى كان نظام الحكم يعبر عنها ، لأن ذلك سوف يقضى الى تجريد الضباط ، والتكنوقراطيين ، وموظفى الحكومة ، وملاك الأراضى فى الريف من ممتلكاتهم ، لأن ذلك كان سيشمل جميع اعضاء ، وأقارب ، وأنصار نظام الحكم ذاته^(٢) .

(١) د. ابراهيم سعد الدين ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) روبرت مايو ، الاقتصاد المصرى من ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، مرجع مذكور ص ٢٠٢ .

بقى أن نشير الى آثار التغييرات السياسية من خلال القانون ، بالنسبة للتطبيق الديمقراطي الذى حاولت الثورة أن تتبناه ، ان النقطة المحورية فى جميع الممارسات التى طبقت سياسيا ، كانت وظلت باستمرار هى خوف الطبقة الحاكمة من حركة الجماهير المنظمة ، وما يترتب على ذلك من مشاركة ايجابية لهم ، وذلك تحت وهم أن حركة الجماهير قد تدفع الصراع الطبقي الى مدى لا يحمد عليه ، ولقد ترتب على هذا الموقف طيلة حياة الثورة نتائج سلبية أهمها :

١- ان الطبقات الشعبية لم تتمكن من المشاركة الحقيقية من خلال المؤسسات الديمقراطية ، وبالتالي قلت فعالية الجماهير فى ادارة عمليات الانتاج ، والنهوض بالمجتمع فى طريق تحقيق أهدافه .

٢- أن هذه الطبقات بحكم ما فرض عليها من قيود لممارسة حريتها لم تقم بدورها الأساسى ، والتاريخى فى تصفية قوى الثورة المضادة ، أو حتى فى مساندة القوى التقدمية ، مما سهل من عملية الانهيار السريع لمنجزات الثورة فيما بعد .

وهكذا نجد أن الآثار الاجتماعية للقوانين الاقتصادية ، والسياسية قد أضرت بمصالح الطبقات الفقيرة ، والمعدمة ، ومرجع ذلك أن القيادة الثورية قد عولت على آمال وهمية للطبقة البرجوازية ، تتعلق بقدرتها على القيام بتطوير الاقتصاد المصرى ، غير أنه بدا يقدر ما كانت تركى الى مزيد من الاقتصار والسيطرة ، وهنا واجهت الثورة بمأزق هل تستمر فى التنمية فى الخط الرأسمالى ، وبذلك تكون قد تنازلت عن السلطة للبرجوازية الكبيرة ، أم تبحث عن مخرج لحل المشاكل الملحة للاقتصاد

المصري^(١).

تلك هى دوافع الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل التغييرات بالنسبة
لثورة يوليو ودور القانون فيها .

ثانيا المرحلة الثانية : مرحلة التغيير والتحول من ٥٦ - ١٩٦٧

مقدمة :

أوضحنا فى التحليل السابق للمرحلة الأولى من الثورة . أنها آتهاء
الرأسمالية ، وتصفيتها لم يكن هدفا من أهداف النظام ، بدليل ماقدم لهذه
الطبقة من إعفاءات ، وضمانات ، وامتيازات من خلال القانون ، لم تكن
ممنوحة لها حتى قبل الثورة ، وأوضحنا أيضا أن التحالف مع الرأسمالية كان
أحد عناصر استمرارية النظام ، والوجه المبرر عنه ، حقيقة الأمر أن ما جرى
لم يستهدف أكثر من وضع قيود ، أو حواجز على ممارسة الاستغلال
الرأسمالى .

غير أن هذه الحقيقة لا تتنافى مع حقيقة أخرى هى أن هناك تفسيرات قد
حدثت فى هيكل الاقتصاد المصرى خلال الفترة موضوع الدراسة وهى
الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٧ ، والى أطلقنا عليها مرحلة التغيير والتحول .

فلقد شهدت هذه الفترة ضربا لقطاعات رأس المال فى مصر ، كما
شهدت نموا لقطاعات انتاجية أخرى مثل القطاع العام ، هذا فضلا عن
بعض القيود التى وضعت لممارسة النشاط الرأسمالى الخاص ، علاوة على

(١) ط . ث . شاكور ، مرجع مذكور ، ص ١٠٠ .

ذلك أعتبر التخطيط أحد أهداف النظام الاقتصادي في تحقيقه لمتطلبات التنمية^(١) كل هذه التغييرات قد تمت كما سنرى بفعل الأداة التشريعية ، ولكنها (أى الاداة التشريعية ، قد استلهمت قوتها مرة أخرى من مصالح الطبقة البرجوازية الوسطى ، ولصالحها ، تلك الطبقة التي قادت المجتمع وعرجت به مرة أخرى الى طريق النمو الرأسمالي ، لكن كيف حدث ذلك ، ان الكيفية التي حدثت بالتغييرات التي حدثت الى طريق غير الطريق الاشتراكي يتطلب منا مناقشة بعض القضايا الآتية :

أولا : التغييرات في البناء الأساسى وعلاقتها بالقانون في مرحلة التحول .

ثانيا : التغييرات في البناء السياسى وعلاقتها بالقانون .

ثالثا : التغييرات الاجتماعية الاقتصادية وأثرها على التركيب الطبقي في الحقبة الناصرية .

رابعا : استخلاصات اساسية من واقع دراسة المرحلة الناصرية بشأن علاقة القانون بالتغيير الاجتماعى .

أولا : التغييرات في البناء الأساسى وعلاقتها بالقانون في مرحلة التحول من ١٩٥٦ - ١٩٦٧ :

تجمع كافة الدراسات التي تناولت طبيعة التغييرات الاقتصادية ، والاجتماعية في هذه المرحلة بأن طريق النمو الذى سلكته ثورة ٢٣ يوليو قد

(١) د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور ، ص ١١ .

تحدد فيما أطلق عليه برأسمالية الدولة المستقلة^(١) والواقع أن اختيار هذا الطريق لم يتم الا بعد سنوات عديدة من قيام الثورة ، وهذا يوضح دلالة اختيارات الطبقة الحاكمة لطبيعة التغيير ، ذلك الاختيار الذى نجم عن فشل متكرر لمجموعة من التجارب^(٢) بعيدا عن تصور واضح لأهداف التنمية ، والاستقلال ، وهذا ما فرضته الطبيعة الايدولوجية ، والطبقية لنظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وتلك مرحلة أخرى من مراحل التغيير الاجتماعى ، لعبت فيها القوانين دورا فى صياغة التغييرات ، والتطورات الاجتماعية تارة بالسلب ، وأخرى بالايجاب .

تمثل المرحلة الثانية فى عمر ثورة ٢٣ يوليو ، مرحلة الثورة الحقيقية ، ذلك لأنها تجاوزت كل الأطر الدستورية والقانونية التى كانت قائمة ، وضربت ضوابطها فى صيغة قرارات ، وقوانين ، وهى قرارات لم تستمد شرعيتها ، الا من خلال غايتها الثورية ، كذلك فانها لم تتردد فى شل حركة أى مقاومة محتملة عن طريق فرض الحراسات (التجريد من الامكانيات الاقتصادية للمقاومة) ، والابعاد من الريف ، وغير ذلك من الاجراءات^(٣) .

(١) انظر التحليلات الآتية بهذه المصادر :

- ط . ث . شاكر ، مرجع مذكور

- د . محمد دويار ، التخلف والتطور ، مرجع سابق .

- د . فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق .

(٢) بايرتاك أنبرهان ، مرجع مذكور ، ص ٩٤ .

(٣) عصمت سيف الدولة ، الديمقراطية ومشكلة الأحزاب فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٣

وسنعرض بشيء من الإيجاز لحملة القوانين التي صدرت ابتداء من ٦١ - ١٩٦٦ ، والتي عرفت باسم قوانين يوليو الاشتراكية ، للوقوف على أهم الآثار المترتبة عليها بالنسبة للتغيرات التي أحدثتها .

(١) القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ : بشأن أرباح الشركات المساهمة ^(١) وقد نص هذا القانون على تخصيص ٢٥٪ من أرباح الشركات المساهمة للموظفين ، والعمال .

(٢) القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ : بشأن تحديد ^(٢) المكافآت والمرتبات للشركات المساهمة . وقد نص هذا القانون على أنه لا يجوز أن يزيد مرتب رئيس مجلس الإدارة عن خمسة آلاف جنيه سنويا ، أو العضو المنتدب ، أو العضو العادي ، أو أى شخص آخر يعمل فى أية هيئة ، أو مؤسسة عامة ، أو شركة ، بأية صفة ، وأيا كان السبب الذى يدفع من أجله الأجر ، أو المكافأة .

(٣) القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بشأن مشاركة العمال ، والموظفين فى الإدارة وقد نص هذا القانون على أن يكون للموظفين ، والعمال فى الشركات نصيب ملحوظ فى اطاره شركاتهم ^(٣) .

(٤) القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ بشأن فرض ضريبة تصاعدية على الدخل ، وقد تضمن هذا القانون فرض ضريبة تصاعدية على

(١) الجريدة الرسمية ، يوليو ١٩٦١ ، المجلد ١٨٦ .

(٢) الجريدة الرسمية ، يوليو ١٩٦١ ، المجلد ١٨٦ .

(٣) الجريدة الرسمية يوليو ١٩٦١ ، المجلد ١٨٦ .

الايراد العام^(١).

(٥) القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ : بتأميم بعض الشركات ، والمنشآت وبموجب هذا القانون تم تأميم جميع البنوك ، والشركات فى جمهورية مصر العربية^(٢).

(٦) القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت وقد نص هذا القانون على نقل ملكية الشركات والمنشآت الخاصة الى القطاع العام بحصة لا تقل عن ٧٥٠ من رأسمالها ، وقد شمل القانون معظم الشركات التى كانت قائمة آنذاك .

(٧) القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ : بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وقد نص هذا القانون على أنه لا يجوز لأى شخص طبيعى ، أو معنوى ، أن يمتلك من أسهم الشركات التى صدر بها القانون رقم ١١٨ ، أكثر من عشرة آلاف جنيه ، ويهدف هذا القانون الى الحد من سيطرة الرأسمالية داخل المنشآت بما يؤثر على القرارات داخلها .

(٨) القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم منشآت القطن فى الاقليم الجنوبي ، والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون ١١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن انتقال ملكية كيس القطن الى الدولة وقد كان الهدف من هذين القانونين هو وضع الحضور الرئيسى للبلاز تحت سيطرة

(١) المجلة الرسمية ، ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، المجلد ١٨٦ .

(٢) المجلة الرسمية ، ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، المجلد ١٨٦ .

وتصوف الدولة^(١) .

(١٠) تبع هذه القانونين مجموعة من القرارات أهمها القرار ١١٨ لسنة ١٩٦١^(٢) وقد شمل القرار فرض الحراسة على بعض الأشخاص والشركات .

هذا عن القوانين التي صدرت عام ١٩٦١ ، أما عن القوانين التي صدرت سنة ١٩٦٣ ، والتي كانت مكملية لاجراءات قوانين ١٩٦١ فيمكن حصرها على النحو التالي :

(١) القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات ، والمنشآت ، وقد توالى فى هذا القانون تأميم بعض الشركات التي لم تكن قد أتمت بعد توؤل ملكيتها الى الدولة^(٣) .

(٢) القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد ، ويوجب هذا القانون تم وضع السياسة الاستيرادية للدولة تحت تصرف الحكومة^(٤)
(٣) القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالوكالة التجارية وقد نص هذا القانون على حظر أعمال للوكالة التجارية على الأفراد ومزاوالتهم لها وقصرها على شركات الحكومة والقطاع العام^(٥)

(١) جميع هذه القوانين أيضا من المصدر السابق نفس العدد .

(٢) الجريدة الرسمية يوليو ١٩٦١ .

(٣) الجريدة الرسمية أغسطس ١٩٦١ .

(٤ ، ٥) الجريدة الرسمية يوليو ١٩٦٣ .. من (١) الى (٦) القوانين من المصدر التالي :

- الاتار السياسية والاقتصادية للإصلاح الزراعى على الفلاحين خلال عشرين عاما ، نلوة أمانة الفلاحين من ٦ - ٩ سبتمبر ١٩٧٢ ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ص ١٣٢ ، وما بعدها .

وفى هذه الأثناء أيضا ظهرت مجموعة من القوانين التى تنظم عملية الانتاج الزراعى استكمالا لقانون الاصلاح الزراعى الأول .

١- صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الهدف من هذا القانون هو الاستيلاء على الأراضى التى تمكن كبار الملاك من تهريبها .

٢- ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى نص على أن تؤول الملكيات المفروضة عليها الحراسة الى الدولة .

٣- ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية .

٤ - ثم صدر القانون الثالث للاصلاح الزراعى سنة ١٩٦٤ وهو القانون رقم (٥٠) الذى وضع حدا أقصى للملكية ٥٠ فداناً للفرد مع التعويض .

٥- وأخيراً صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى بمقتضاه آلت ملكية الأراضى بموجب القوانين السابقة الى الدولة .

بعد أن عرضنا لهذه القوانين يجب أن نتبع آثارها على التحولات التى شهدتها المراكز الاقتصادية فى المجتمع ، من أجل التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتغييرات التى أحدثتها ، وذلك من خلال الربط بين مضمون هذه القوانين وبين التوجه الطبقي لها .

ويمكن تتبع هذه الآثار من خلال التركيز على دراسة جانبين أساسيين من جوانب الاقتصاد هما القطاع العام ، كبناء اقتصادى أسهمت هذه

القوانين فى بناء هيكله ، وتحديد قيادته ، ثم المسألة الزراعية كبناء مكمل
لهيكل النظام الاقتصادى ككل .

١- القطاع العام :

انطلاقا من سياسة الدولة فى فترة الستينات بضرورة السيطرة على وسائل
الانتاج . وتوجيه السيطرة عليها ، بما يحقق أهداف المجتمع الاشتراكى ،
كان لابد من تحديد دعائم النظام الاقتصادى المصبرى فى ركيزتين أساسيتين
هما : القطاع العام ، والقطاع الخاص^(١) ، ومايهما ونريد التركيز عليه هو
تجربة القطاع العام فى تلك الفترة كتجربة أبرزت عناصر التغيير الاجتماعى ،
من خلال جملة القوانين التى صدرت .

كان القطاع العام حتى عام ١٩٦١ يخدم فى الأساس مؤسسات رأس
المال ، ثم جرت المحاولة بعد ذلك بوضعه فى خدمة التنمية المخططة المستقلة ،
وكان من الممكن فى ظل دولة ديمقراطية ، ثورية أن يكون القطاع العام
(أى رأسمالية الدولة) طريقا نحو الاشتراكية ، فرأسمالية الدولة يمكن أن
تلعب دورا بالغ الأهمية فى تحويل المجتمع مستقبلا نحو الاشتراكية^(٢) إلا أن

(١) هير الميثاق فى تلك المرحلة عن هذه السياسة مشيرا الى أن تجربة مصر الاقتصادية ، تؤكد
على أن سيطرة الشعب على أدوات الانتاج ، لاستلزام بالضرورة التأميم لكل وسائل الانتاج ،
ولاأذى للملكية الشخصية ولا يمكن الوصول إليها بطريقتين ثنائيتين على قطاع هام قادر يقود
التقدم فى جميع البلاد ولتأهلهما وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة العامة
للدولة : للمصدر وثائق ثورة يونيو ، للجنة العربية لتطبيق العقائد جمال عبد الناصر ، فلسفة
الثورة ، الميثاق ، بيان ٣٠ مارس ، الجزء الخاص بالميثاق الوطنى .

(٢) د. فؤاد مرسى ، مصر القطاع العام ، دراسة فى انخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال الحلى
والأجنى ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٩٨ .

ماحدث من خلال القوانين التي حكمت العلاقة داخل وحداته المختلفة من تغييرات ، قد جعلت منه مرة أخرى رأسمالية دولة في خدمة الرأسمالية الجديدة ، وفي خدمة فئات الطفيلين ، وجماعات البيروقراطية ، بل وجعلت منه رأسمالية تابعة ليس فقط بحكم أوضاع السلطة في الدولة ، وإنما كذلك بحكم التلاقى بين الرأسمالية المحلية ، والعالمية ^(١) .

وأيما كان الجدل حول الطابع الاجتماعي لهذا القطاع ، من حيث كونه تمثيلا لرأسمالية الدولة ، أم أساسا للملكية العامة تمهيدا للتحويل الى الاشتراكية ، فإن نمو هذا القطاع قد حمل دالتين اقتصاديتين أساسيتين :

أولهما : أنه شكل المصدر الأساسي للتراكم اللازم لعملية تطوير قوى الانتاج في غمار عملية التنمية ، خاصة يعد تقاعس المبادرات الفردية في الخمسينات ، ومع احجام رأس المال الأجنبي عن المشاركة في هذا التراكم .

وثانيهما : أنه ارتبط باعادة هيكله بنية الاقتصاد المصري بما ينعكس على العلاقات الاقليمية ، وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية ^(٢) .

وعلى المستوى السياسي الداخلي ، نجد أن القطاع الاقتصادي للدولة ، وخاصة القطاع الصناعي كان بمثابة الشرط الضروري ، والكافي لاجراء برنامج الاصلاح الاجتماعي ، والسياسي العريض ، متمثلا في اتاحة الفرصة للتعليم المجاني ، ولإعادة توزيع الدخل ، ومشاركة العاملين في الأرباح

(١) د. فؤاد مرسى ، نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) د. سعد حافظ ، انكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع في مصر ، مجلة قضايا فكرية ، يونيو ١٩٨٥ ، ص ٧٦ .

والادارة ، وفى اجراء تعديلات هيكلية فى بعض مكونات نظامى التعليم ،
والادارة ^(١) .

وفى عام ١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة فى نمو القطاع العام من خلال
القوانين التى صدرت لتأمين معظم الشركات ، والمؤسسات ، وهكذا كما
ساعدت قوانين ١٩٦١ الاشتراكية فى نمو القطاع العام ، وفى ضرب
البرجوازية الكبيرة ، فان قوانين ١٩٦٣ ، قدوجهت ضد جزء من البرجوازية
المتوسطة ، من أجل تجنيد كل الوسائل الممكنة لتحقيق أول خطة خمسية
للتنمية ، وكذلك منع البرجوازية من التخريب ^(٢) .

ونتيجة لتطبيق قوانين يوليو ١٩٦٣ أصبحت كل شركات الصناعات
الخفيفة الكبيرة منها ، والصغيرة فى يد الدولة وأيضاً الصناعات الثقيلة ،
والبنوك ، وبهذا الشكل قضى على أسس السيطرة الاقتصادية للبرجوازية التى
استماتت فى مقاومة الاصلاحات ^(٣) ** .

ومع اقرار مبدأ سياسة التنمية المخططة ، أصبح للقطاع العام القيادى فى
معركة التنمية على رأس الاقتصاد المصرى بأكمله ، وتحول القطاع العام
بوصفه محصلة معركة التحرر الوطنى ، ومحصلة تأمين رؤوس الأموال
للشركات ، والمصالح الأجنبية ، والاستعمارية ومحصلة استثمارات عامة ،

(١) د. سعد حافظ ، نفس المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) د. سلوى أبو سعده ، مرجع مذكور ، ص ٢٨ .

(٣) د. سلوى أبو سعده ، مرجع مذكور ، ص ٢٨ .

** ساعدت أيضا القوانين الاشتراكية فى وضع عملية التجارة الداخلية والخارجية فى يد الدولة
مما ساهم فى نمو القطاع العام واختصاصه بسيطرة الدولة .

اقتطعتها الدولة من دخول المصريين جميعا ، تحول الى قاعدة راسخة للتنمية المستقلة^(١) .

ولكى تقترب أكثر من تحديد الآثار الاجتماعية لنمو القطاع العام ، لابد أن نتعرف على التأثيرات المختلفة للقوانين التي حكمت القطاع العام بالنسبة لتوزيع الدخل ، والثروة وبالتحديد في المجال الصناعي .

(١) يذكر هانسن أن مصر لم تشهد تغييرا في الدخل الفردى منذ بداية القرن العشرين حتى عام ١٩٥٥ ، وأن عام ١٩٥٦ يعتبر الحد الفاصل بين حالة الركود ، وبين النمو في الاقتصاد المصرى ، فخلال السنوات ١٩٥٣ - ١٩٦٢ زاد الدخل القومى الحقيقى بمعدل ٤,٧ ٪ سنويا ، وقد كان معدل النمو فى الفترة الأولى للثورة ٢,٥ ٪ أما منذ ٥٦ الى ١٩٦٦ ، فقد ارتفع معدل النمو ٥,٤ ٪ وكان ذلك نتيجة نمو القطاع العام الصناعى^(٢) .

(٢) كذلك فإن أنصبة جميع أنواع العمالة الصناعية فى قوة العمل بالدولة ، قد ازدادت زيادة ملموسة ، ربما باستثناء الفئة المسماة بعمال التراحيل^(٣) .

(٣) أيضا فإن متوسط دخول العمال الذين يتقاضون أجورهم بالاسبوع قد ازداد بمسبة متقوية أكبر من متوسط دخول المستخدمين^(٤) .

(١) ه. فزاد مرسى . مصير القطاع العام ، مرجع مذكور ، ص ٣٧ .

(2) Hansen and Marsauk, Development and Economic policy in the U.A.R., Egyoot, 1965, P. 7.

(٣)، (٤) روبرت ماريو ، مرجع سابق ، ص ٣٣٦ - ٣٣٩ .

أما بالنسبة للتأثير الاجتماعي لنمو القطاع العام فقد تمثل في منح العمال المزايا المختلفة من خلال قوانين يوليو الاشتراكية ، مثل اشتراكهم في الأرباح ، وفي الإدارة ، كذلك ساعدت القوانين على افساح المجال للإدارة من جانب المصريين بعد أن أزاحت القوانين الأعضاء المنتخبين ، وأحلت محلهم أعضاء جدد. فضلا عن خلق أعمال جديدة للمصريين وما أتاحت ذلك من زيادة في دخولهم .

ولكن لما كانت هذه القوانين لم تهدف الى سحق الملكية الخاصة بشكل جبرى ، ولكنها كانت تستهدف فقط إعادة توزيع هذه الملكية ، فقد خلقت هذه القوانين من الناحية الاجتماعية ، وهيات الظروف لوجود ، ونمو شرائح البرجوازية الصغيرة ، كقوى اجتماعية بدأت تظهر ، وبالذات الشرائح البيروقراطية داخل القطاع الصناعى .

٣- المسألة الزراعية فى مرحلة التحول والتغيير :

تحدد طبيعة السلطة الطبقية للدولة فى مرحلة التحول من خلال موقفها من قضيتين أساسيتين ، أولا : موقفها من تحديد درجة حرية النظام الاقتصادى للمبر عن توجهاتها ، وثانيا : موقفها من المسألة الزراعية .

وقد رأينا كيف تطور النظام الاقتصادى فى مرحلة التحول الى شكل من أشكال رأسمالية الدولة ، ولكنه ليس بالتطور الذى يقضى الى مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، لكن ماذا عن موقف السلطة الطبقية للثروة بولير من المسألة الزراعية فى هذه المرحلة .

توجد بعض القضايا الأساسية ، التى يمكن أن تسهم مناقشتها فى فهم الآثار الاجتماعية ، والاقتصادية ، لقوانين الإصلاح الزراعى فى هذه

المرحلة .

القضية الأولى هي قضية التفاضل الطبقي ، أو التفاضل فى حجم الملكية ، القضية الثانية هي العلاقة بين المالك والمستأجر ، القضية الثالثة الجمعيات التعاونية ، وأخيرا عمال الزراعة ^(١) .

ماذا فعلت القوانين التى صدرت فى هذه المرحلة بالنسبة لمعالجة هذه القضايا ؟ بداية يجب أن نشير الى مجموعة القوانين التى صدرت فى هذه الفترة بالنسبة للمسألة الزراعية .

١- بدأت هذه المرحلة بصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، الذى نص على جعل الحد الأقصى للملكية الفرد مائة فدان ، ولقد كان هذا القانون ضمن قوانين يوليو الاشتراكية ^(٢) .

٢- ثم صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المتقاعين بقوانين الإصلاح الزراعى بمقدار النصف ^(٣) .

٣- ثم صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية التى توزع على صغار الفلاحين طبقا لقوانين الإصلاح الزراعى ^(٤) .

(١) د. مصطفى قسبى ، ثورة يوليو والإصلاح الزراعى ، مرجع مذكور ص ٢٦٨ .

(٢) الجريدة الرسمية ٢٥ يوليو ، ١٩٦١ .

(٣) الجريدة الرسمية ٢٥ يوليو ، ١٩٦١ .

(٤) الجريدة الرسمية ٢٥ يوليو ١٩٦٣ .

٤- ثم صدر القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ مقررًا إلغاء الحق في التعويض عن الأراضي التي تم الاستيلاء عليها طبقًا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، على أن تؤول ملكية هذه الأراضي إلى الحكومة دون مقابل ^(١) .

وأخيرًا صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ويعتبر آخر قانون للأصلاح الزراعي ، إلا أن هذا القانون أعاد معه التعويض للأراضي المستولى عليها ، ولكنه حدد الملكية بحدود ٥٠ فدانًا للفرد بما في ذلك الأراضي البور والصحراوية ^(٢) .

نتناول الآن أثر هذه القوانين على القضية الأولى وهي قضية التفاوت الملبقى يمكن القول أنه قد نجم عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي ، وإجراءاته المتعاقبة ، توزيع ٨١٨ ألف فدان بين عامي ١٩٥٣ - ١٩٦٩ ، ومثلت هذه المساحة حوالي ١٢,٥ ٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية عام ١٩٦٥ ، وبلغ عدد الأسر المنتفعة حوالي ٣٤٢ ألف أسرة تمثل حوالي ٩,٥ ٪ من إجمالي المشتغلين بالزراعة عام ١٩٧٠ ^(٣) .

(١) الجريدة الرسمية مايو ١٩٦٤ .

(٢) الجريدة الرسمية ١٩٦١ .

(٣) انظر المصادر الآتية لوقوف على آثار هذه القوانين على قضية التفاوت الطبقي :

- د. محمد دويلار ، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ، مصدر مذكور ، ص ٥٨ .

- د. محمود حيد الفضيل ، التحولات الاجتماعية والاقتصادية في تريف المصري ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

- Samir Radwan, the impact of Agrerien reform on Rural Egypt, Geneva , 1977, p. 16 .

- Alan Richard, the Agricultural crisis in Egypt, opcit,p. 306 .

هذا يعنى مجموعة من النتائج أهمها :

١- حدث بعد تنفيذ القانون الأول ، والثانى للإصلاح الزراعى تغيير جذرى ، وهام لصالح الملكيات الصغيرة (٥ أفدنة فأقل) ، غير أن ملكية الأراضى خارج نطاق الإصلاح الزراعى انتهت الى اتجاه نحو تمركز الملكية فى نطاق من ٥ الى أقل من ٥٠ فداناً ، حيث يسير اتجاه التركيز الى أعلى ، وقد ساعد على ذلك سياسة الإصلاح الزراعى التى أتاحت الفرصة للفئات الاجتماعية المتوسطة بشراء أراضى كبار الملاك الرائدة^(١).

٢- لم يحدث تغيير يذكر فى نسبة من يملكون خمسة أفدنة فأقل ، بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، بينما زاد نصيبهم من الأراضى الزراعية من ٢٥,٤ ٪ قبل تنفيذ القانون الى ٥٧,١ ٪ عام ١٩٦٥ ثم انخفض الى ٤٩,٧ ٪ عام ١٩٧٥ .

٣- انخفضت نسبة مساحة الحائزين لخمسين فداناً فأكثر من ٤٧,٢ ٪ قبل ١٩٥٢ الى ١٢,٦ ٪ عام ١٩٦٥ ، وارتفعت الى ١٦,٢ ٪ عام ١٩٧٥ ، بينما تناقصت نسبتهم من ٢٤ ٪ الى ٢,٤ ٪ عام ١٩٧٥ .

٤- زاد نصيب من يملكون بين عشرة وخمسين فداناً من ١٢,٦ ٪ قبل ١٩٥٢ ، الى ٢٣ ٪ عام ١٩٧٥ فى الوقت الذى انخفضت نسبة

(١) جد الفلاح عبد النبى ، قضايا الريف المصرى بعد الثورة ، البقطة المربية ، العدد الخامس ، مايو ١٩٨٦ ، ص ٩٧ .

اعدادهم ٢,٥ ٪ قبل ١٩٥٢ الى ٢,١ ٪ سنة ١٩٧٥ .

ومن هذه التوزيعات يتضح أن هيكل الملكية الزراعية بعد القوانين مازال يعاني خلا في التوزيع^(١) وهذا يعني أن أحد الأهداف التي صدرت من أجلها قوانين الاصلاح الزراعي والمتعلقة بقضية التفاوت الطبقي لم تتحقق .

فيما يتعلق بقضية العلاقة بين المالك والمستأجر اتفق معظم الباحثين ، على أن من أبرز آثار قانون الاصلاح الزراعي الاول ، التي مست العلاقات التجارية المتضمنة لتخفيض القيمة الايجارية للأراضي ، وتأكيد الحماية القانونية للمستأجر ضد الطرد من الأرض .

فالقانون قد حدد الايجار بسبعة أمثال الضريبة ، أما في حالات الايجار عن طريق المشاركة ، أو المزارعة ، فقد حدده القانون بأن يحصل المستأجر على ٥٠ ٪ من المحصول مقابل تحمله نصف تكاليف الزراعة ، كذلك فقد حدد القانون الحد الأدنى لمدة العقد بثلاث سنوات كان يهدف الى ضمان استقرار الايجار والزراعة^(٢) .

كما حددت القوانين عددا من القواعد التفصيلية لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، كعدم الاختلال ، أو علم تجاوز الحد الأقصى للأجرة ، وعدم التأجير من الباطن ، وإثبات الايجار ، والتزامات المؤجر ، والمستأجر ، ولجان فض المنازعات الاجبارية^(٣) .

(١) د. مصطفى الجبلى ، ثورة يوليو وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠١ .

(٢) د . أماني قنديل ، اصطلاح رأى عن مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٦ .

(٣) الآثار السياسية والاجتماعية للاصلاح الزراعي ، مرجع مذكور .

ويمكن استخلاص المزايا التي منحتها القوانين المختلفة لقضية العلاقة بين المالك والمستأجر :

١- وضع الاطار القانوني للعلاقة بين المالك والمستأجر من خلال اللوائح التي تحدد هذه العلاقة .

٢- تحديد قيمة الايجار بعد أن كان متروكا لهوى المالك .

٣- منع المؤجر بعض الحقوق القانونية في استغلال أرضه ومنعه من الطرد.

وبالرغم من التشريعات السابقة التي هدفت الى تنظيم هذه العلاقة ، الا أن ما يهمننا هو التأثير الاجتماعي لتنظيم هذه العلاقة على دخل الفلاح ، بمعنى هل أحدثت هذه القوانين تغييرا في الدخل لطبقة المعدمين ، أو هل أدت هذه العلاقة الى احداث تغيير جذري في ظروف الاستغلال الزراعي ؟ فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر أكدت على مايلي .

أن توزيع الدخل قد تذبذب منذ بدء التطبيق العملي للقانون ، أى منذ الخمسينات فقد زادت نسبة الأسر المنتفعة بالتطبيق ، وزادت دخولهم بنسبة ٥٠ ٪ خلال الستينات بالمقارنة بما كانت عليه قبل ١٩٥٢ ، وباستثناء هذه الفترة حتى نهاية الستينات فان مستوى معيشة عمال الزراعة ، بالرغم من ارتفاع أجورهم لم يرتفع بالقدر المتوقع ، وذلك نتيجة للتضخم الكبير في الاسعار ، ونتيجة لذلك فقد انخفض نصيب العمال الزراعيين من الدخل من ٣٣ ٪ عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٢٢ ٪ عام ١٩٧٥ ، وفى المقابل زاد

دخل متوسطي ، وكبار الملاك من هذه الأراضي^(١) .

وأخيرا تتناول قضية التعاونيات كما عالجها قوانين الإصلاح الزراعي ، ولقد عكست هذه القضية أيضا ، الى أى حد كانت معالجة المسألة الزراعية ليست بعيدة عن مصالح الطبقة البرجوازية ، ولذلك جاءت معظم القوانين التي حاولت حل القضايا المتعلقة بالمسألة الزراعية لتعكس المصالح الخاصة بهذه الطبقة .

فبالرغم من أن القانون الخاص بالتعاون والذي صدر ١٩٥٦ قد حرص على إبعاد بعض العناصر في الريف من رجال الإدارة بالقرى كالعمد ، والخبراء ، وبعض المحرومين سياسيا من الاشتراك في عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، إلا أنه في الوقت نفسه قد أتاح الفرصة الواسعة أمام صغار الحائزين ، والزراع لتمثيلهم في مجالس إدارة هذه الجمعيات^(٢) وكان لذلك أثره على نمو هذه الفئة ، واستثمارها بعدد من المزايا ، مكنتها من الاستحواذ على عائد هذه الجمعيات ، وجعلت منهم قوة داخلها .

ولقد تكرر نفس الشيء أيضا بالنسبة لقانون التعاون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩^(٣) فقد جاء في مذكرته الإيضاحية أن هذا القانون يسعى لخدمة الزراع ، وإتاحة الفرصة لهم لإدارة جمعياتهم ، باعتبارهم أصحاب المصلحة

(١) د. مصطفى الجبلي ، ثورة يوليو ونخبات المستقبل ، مرجع مذكور ، ص ٣٠٨ .
** يذكر مايو أنه من الصعب تكوين رأى بشأن مدى تحسن أحوال المستأجرين للمزارع الكبيرة التي كان يديرها الإصلاح عقب نزوح الملكية ، مايو ، مرجع سابق ص ٢٠٢ .
(٢) عبد الفتاح عبد النبي ، مرجع مذكور ، ص ١٠٤ .
(٣) انظر قانون التعاون الزراعي المصري ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦٩ .

الحقيقية ، الا أنه قد أدخل شروطا جديدة لعضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية منها : -

١- أن يكون العضو ملما بالقراءة والكتابة .

٢- أن يكون عضواً ملماً في الاتحاد الاشتراكي .

٣- أن يكون مسدداً لجميع مستحقات مؤسسة الائتمان والجمعية .

٤- أن يكون ممن ينطبق عليهم تعريف فلاح ، ويحتلون أربعة أخماس المقاعد .

وواضح من الشروط السابقة أن هذه الشروط لا يتمتع بها الا متوسطى الملاك ، وأغنياء الفلاحين ، وذلك لأن التعريف الذى وضع للفلاح قد اتسع ليشمل المالكين لأكثر من خمسة أفدنة ، وبذلك أتاح القانون فرصة غير متكافئة أمام فقراء الفلاحين والمعلمين ضمن هذه الدائرة .

٣- التغيير فى البناء الأساسى وعلاقته بالقانون :

تعليق عام :

تتوقف هوية النظام القانونى فى أى مرحلة من مراحل التطور ، على الدور الذى يجب على هذا النظام أن يحققه من مصالح ، وأهداف ، ذلك أن عملية الصياغة القانونية تبوء القوانين ، ومواده ، تدخل من دلالة طبقية ، فالتطبيق صاحبة المصلحة فى إصدار القوانين دائماً متكون على مدى بذلك ، ولذلك فالقانون الذى يختص بتنظيم علاقات الانتاج ، دائماً يحوى بعض الثغرات التى قد يسهل النفاذ منها ، لتحقيق بعض المصالح الطبقية .

والواقع أن مسألة الثغرات فى القانون هذه ، على جانب كبير من الأهمية ، إذ أن الملاحظ أن هذه الثغرات - دائما - ما تمثل لب المصالح التى يلجأ إليها المشرع ، والتى تخرص الطبقة على عدم المساس بها ، وفى لغة علم القانون توسم هذه الثغرات ، بالمزايا ، أو الضمانات ، والاستثناءات المحنوخة فى القانون للطبقة التى يريد القانون مساندتها ، أو الحد من سيطرتها ، وليس القضاء عليها كاملا ، لأنه يرى فى التحالف معها مستقبلا أمرا ضروريا .

كذلك قد لا يكون فى مقدور النظام السياسى ، أو سلطة إصدار القانون - مرحليا - على الأقل الدخول فى صدام حاسم مع الطبقات القديمة ، وهنا تلجأ الطبقة الى الصدام ، أو الصراع من خلال أسلوب (الخطوة - خطوة) مثال ذلك أن الصدام العنيف والمباشر يتوقف على أهداف الطبقة الصاعدة من عملية التغيير ، ويتوقف أيضا على المصالح التى ينبغى تحقيقها مستقبلا مع الطبقات الأخرى .

لكن كيف يتم ذلك من خلال القانون ؟

لقد نظم القانون فى مرحلة التحول شكل الملكية العامة ، بأنها ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، الا أنه فى الوقت نفسه من الممكن أن تكون ملكية الدولة هذه شكلا من أشكال الملكية الخاصة ، وبالذات إذا كان النظام الاقتصادى الاجتماعى للدولة يتيح لسيطرة على وسائل الانتاج طبقة ، أو فئة من غر المنتجين المباشرين ، فى هذه الحالة يتحدد الفائض الاجتماعى بعيدا عنهم ، ليصب فى دخول هذه الطبقة ، أو الفئة ، ويتم ذلك من خلال القوانين ، والقرارات التى تسمح لها بتوزيع الفائض الذى يعتبر الطريق

الى التراكم الرأسمالى^(١).

كذلك ساعدت القوانين المختلفة على الاستعانة بالبيروقراطيين والتكنوقراطيين فى ادارة المؤسسات ، والشركات ، وقد أدت هذه الاستعانة بهذه الفئات الى حدوث خلل فى نظام الأجور ، بين هذه القيادات ، وبين غيرها من الشرائح الاجتماعية^(٢) وقد أدى ذلك الى حصولها على مزايا عديدة أفسح لها الطريق أمام الصعود الرأسمالى .

وهكذا ساهمت التغييرات السابقة من خلال القانون فى نمو قاعدة لتطوير الرأسمالية والقضاء على التراكم اللازم لعملية النمو ، بحيث أصبح الشكل السائد لنظام الانتاج هو الاستنزاف والنهب المستمر لصالح رأس المال الطبقيلى ، ورأس المال البيروقراطى ، ورأس المال العالمى ، وأصبحت العلاقة بالقطاع العام فرصة عادية وليست نادرة لتكوين دخل حقيقى قائم على النهب والسلب ، وفرصة عادية أيضا لتكوين رأس المال ، ونقله الى الخارج^(٣).

النتيجة التى يمكن أن تنتهى اليها فيما يتعلق بدراسة القانون وعلاقته بالتغيير الاجتماعى فى مرحلة التحول ، هى أن العبرة ، أو الحكم على طبيعة النظام الاقتصادى ، لا يمكن أن تكون من خلال مدى سيطرة الدولة على

(١) د. محمد دهنار ، الاتجاه الرئى للاقتصاد المصرى من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٣ .

(٢) ط . ث . شاكر ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) د. فؤاد مرسى ، مصير القطاع العام ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

وسائل الانتاج ، بل من خلال سيطرة المنتجين المباشرين عليها ، أى العمال، ويتحقق ذلك من خلال القانون الذى ينظم علاقات الانتاج بين هؤلاء المنتجين ، وبين الملكية ذاتها لأدوات الانتاج ، والا تحولت ملكية الدولة لوسائل الانتاج هذه الى شكل قانونى يمكن البرجوازية البيروقراطية ، من سيطرتها على وسائل الانتاج ، وكذلك المنتجين غير المباشرين ، وتتحول هذه السيطرة الى نوع من العلاقة تربط المستغل بالمستغلين ، حيث تمارس هذه الطبقة نوعا من الحقوق المكتسبة من خلال القانون ، يمكنها من استبعاد طبقة المنتجين عن مراكز اصدار القرارات ، ويمكنهم فى الوقت نفسه من الحصول على امتيازات ، وتصبح هذه الامتيازات هى فائض القيمة الذى يحصل عليه البيروقراطى . أو الرأسمالى^(١).

وإذا تناولنا فى ضوء التحليل السابق المسألة الزراعية ، وماتم فيها من تغييرات من خلال القانون ، نجد أو قوانين الاصلاح الزراعى أيضا كانت معبرة عن هذا الموقف الطبقي والايديولوجى للنظام الاجتماعى ، فبالرغم من القوة الهائلة للقانون الأول ومائلاه من قوانين من حيث كونها ضربة موجبة للملكية الزراعية ، التى كانت أساسا للسيطرة الطبقيّة ، الا أن الثغرات التى آلت بهذه القوانين ، جعلت الكثيرين من الخاضعين له يستطيعون التهرب من أحكامه، الأمر الذى قلل من حجم استفادة الطبقات الفقيرة والمعدمة من القوانين ، فى الوقت الذى ساعدت فيه على نمو الطبقة البرجوازية فى الريف^(٢).

(١) انظر الدراسات الآتية :

(١) د. محمد دويدار ، الاتجاه الرعوى للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور .

(٢) د. مصطفى الجبلى ، ثورة يوليو وتحديات المستقبل ، مرجع مذكور .

ثانيا : التغييرات فى البناء السياسى وعلاقتها بالقانون فى مرحلة التغيير والتحول :

فى مرحلة التحول ، وفى ظل حكم رأسمالية الدولة بقيادة البرجوازية ، كيف تصوغ السلطة الطبقية مشروعها السياسى ^(١) وكيف تعبر عن أهدافها ، ومصالحها من خلال القانون ؟

كما مرت التطورات الاقتصادية للحقبة الناصرية بتغييرات عكست طبيعة السلطة ، وتوجهها تجاه السياسات الاجتماعية ، والاقتصادية من خلال القانون ، برزت أيضا التطورات السياسية المتلاحقة لتعكس هى الأخرى تطور الأيديولوجية السياسية للنخبة الحاكمة ^(٢) وكما عكست التطورات الاقتصادية تغييرا فى بنية الاقتصاد المصرى ، كذلك عكست التطورات السياسية تغييرا فى بنية النظام السياسى المصرى فى مرحلة التحول والتغيير .

تشير العديد من الدراسات ، الى أن أهم التغييرات السياسية التى طرأت على المجتمع فى هذه الفترة قد تحددت فى قضيتين ، الأولى هى وضع الدستور وتقنينه ، والثانية محاولة تحديد هوية النظام السياسى ، أى تحديد الصيغة الملائمة للممارسة الديمقراطية ، وقد عمدت السلطة فى هذه المرحلة الى القانون لتنفيذ هذه التغييرات .

بالنسبة للتغييرات التى طرأت على النمسور ، نجدها كلها قد تارت حول

(١) بولاتراس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، مرجع سابق ص ٤٤ .

(٢) د. على الدين هلال ، تطور الايديولوجية الرسمية فى مصر ، الديمقراطية والاشتراكية ، مصر فى ربع قرن ، معهد الاتحاد العربى ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٢٥ .

تركز السلطة في يد رئيس الجمهورية ، فقد حدد الدستور عددا من الصلاحيات التي تجعل منه سلطة تنفيذية ، وتشريعية في آن واحد^(١) .

بالإضافة الى هذا ، اشتمل الدستور على بعض التعديلات التي تضمن اختيار العناصر النشطة من البرجوازية داخل الأجهزة السياسية من خلال مجالس منتخبة بشكل صوري^(٢) .

أما عن الاطار السياسي للممارسة الديمقراطية فقد تحدد في ضوء ما قرره القانون أيضا ، وفي ضوء التوجه السياسي لسلطة الدولة ولم تختلف الصورة الجديدة للممارسة الديمقراطية عن سابقتها ، فاستبدلت هيئة التحرير بالاتحاد القومي ، وحفظ القانون أيضا للسلطة مسألة انفرادها بتكوين هذا الاتحاد ، وطريقة اختيار أعضائه^(٣) .

وتكمن خطورة هذه التغييرات في أنها تدفع بالنظام الى أن يكون تشغله الشاغل ، هو محاولة كسب تأييد الجماهير لها ، وهذا يفسر ، ويرر لماذا لم تنتهج سلطة يوليو صيغة التعددية الحزبية^(٤) .

الخطورة الأخرى المترتبة على ذلك هي سقوط حق من حقوق الجماهير السياسية في إقامة أحزابها المستقلة^(٥) مما دفع بالطبقة الحاكمة آنذاك الى

(١) انظر دستور الجمهورية العربية المتحدة ، ١٦ يناير ١٩٥٦ ، الهيئة العامة للمطابع الاميرية .

(٢) د. جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، مرجع سابق ص ٨٧ .

(٣) انظر الدستور السابق في الفصل الخامس بطريقة تكوين الاتحاد القومى .

(٤) د. نزيه نصيف الأيوبي ، تطور النظام السياسى والاचारى فى مصر ، مصر فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٥) أحمد حمروش ، البحث عن الديمقراطية ، قضية ثورة ٢٣ يوليو ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٩٧ .

الاستعانة بالبيروقراطية ، ومن ثم تضخم دورها السياسى والاجتماعى^(١) .

ولقد ظل الاتحاد القومى يعمل على الساحة حتى صدور دستور ١٩٦٢ ، الذى حوى تغييرا فى صيغة العمل السياسى ، متمثلة فى الاتحاد الاشتراكى ، ولم تكن طريقة تكوين الاتحاد الاشتراكى بعيدة ، أو مختلفة عن الطريقة التى كان يتم بها تكوين الاتحاد القومى ، أو هيئة التحرير ، فلقد ظلت صلاحيات رئيس الجمهورية بالنسبة للاتحاد الاشتراكى قائمة فى طريقة تكوين أعضائه ، وتأسيسه ، وحله .

من أهم التعديلات التى أضافها قيام الاتحاد الاشتراكى سياسيا هى ائتماع للعمال والفلاحين بالدخول فيه وكذلك الجنود ، والمثقفون ، والرأسمالية الوطنية ، وبذلك تمخض شكل النظام السياسى فى كونه قائما على هذا التحالف .

ترتب على هذا التحول دخول العمال والفلاحين الى مجلس الأمة ، وأيضا المثقفين ، وأن يخصص نصف المقاعد للعمال ، والفلاحين ، الا أن القانون قد وضع عددا من الضوابط من ضرورة تعريف الفلاح والعامل ، وطبقا للمفهوم البرجوازى للديمقراطية ، فقد نص التعريف على أن الفلاح هو الذى يملك حيازة من الأرض لاتزيد على خمسة وعشرين فداناً ، واعتبر العامل هو من تتوفر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية ، وأن يكون عضواً فى الاتحاد الاشتراكى^(٢) . ولقد ترتب على ذلك ، أن الذى دخل مجلس

(١) د. نزيه نصيف الايوبي ، نفس المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) انظر مناقشات مجلة الطلبة ، حول تعريف العامل والفلاح ، يوليو ١٩٦٢ .

الأمة هم أصحاب الملكيات الزراعية ، وليس المعدمون ، وأيضا العمال الذين يمثلون أبناء البرجوازية الصغيرة ، الذين هم فى الأساس أعضاء فى الإتحاد الاشتراكى ، ونقابات العمال ^(١) .

وهكذا يمكن أن تؤكد انه كما كان القانون عاملا حاسما فى تدعيم الوضع الطبقي للبرجوازية من الناحية الاقتصادية ، فقد مارس دوره أيضا بالنسبة لتدعيم السياسى لها ، وبذلك يمكن أن نقول أن خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى لمرحلة الثورة قد تحددت فى ضوء السيطرة الطبقة للطبقة البرجوازية الصغيرة ، وقد استخدمت هذه الطبقة القانون لصالحها ، وبذلك جاءت مجمل التغييرات فى حدود ما فرضته طبيعة هذه الطبقة .

ثالثا : التغييرات الاجتماعية الاقتصادية وأصهرها على التركيب الطبقي للمجتمع المصرى فى الحقبة الناصرية :

عند دراسة العوامل الاساسية للتغييرات التى تطرأ على البنية الطبقة لأى مجتمع ، لابد وأن توضع التغييرات الاقتصادية ضمن جملة الأسباب التى تؤدي الى تغير هذه البنية ، وبالتحديد تلك التغييرات التى تتم من خلال القانون ، ذلك أن النظام القانونى فى هذه الحالة يسعى الى وضع مجموعة من القوانين يكون مآل الناتج الاجتماعى لها لصالح بعض الطبقات ، دون الأخرى ، حيث تتجه هذه القوانين فى تغير علاقات القوى داخل النظام الاجتماعى لصالح هذه الطبقات ، ولصاحبها .

(١) انظر مناقشات مجلة الطلبة المصرية ، حول تعريف العامل والفلاح ، يوليو ١٩٦٣ .

وقد يبدو دور القانون فى علاقته بسلطة الدولة ، من العوامل الحاسمة فى تغيير البنية الطبقية ، فاذا ما سارت الدولة فى طريق تصفية العلاقات الرأسمالية القديمة ، وبشكل جذرى من خلال القانون ، أمكن لها أن تتحول الى مرحلة تطور من أجل بناء مجتمع لا طبقى ^(١) أما اذا تحول دور الدولة الى مجرد وسيلة تتمكن من خلالها تثبيت مواقعها القديمة كطبقة ، وذلك من خلال الاستعانة بالطبقات الرأسمالية القديمة ، والدخول معها فى علاقات على المستويين الاقتصادى ، والسياسى ، فاننا نكون فى سبيل تناقضات جديدة لمرحلة التحول ، أبرزها ظهور طبقات اجتماعية جديدة ، تتميز بأنهم تتمتع بإمكانيات التأثير على النشاط الاقتصادى والسياسى للدولة ، كما تتميز بأنها تحقق قدرا من التلاحم فى الأهداف مع الدولة الطبقة ^(٢) .

وقد يكون التحليل السابق أقرب الى ما حدث بالنسبة لثورة يوليو ، من حيث تأثير التغيرات التى تمت من خلال القانون على التركيب الطبقي ، والذى تمثل فى ظهور ما أطلق عليه بالطبقة الجديدة ، أو طبقة البرجوازية البيروقراطية .

ويشير تعريف البرجوازية الى تلك العناصر التى تقلدت مناصب ، ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة ، والقطاع العام ، واستفادت من التحولات الاقتصادية ، والاجتماعية التى انتابت مصر فى فترة الستينات ، واستطاعت أن

(١) انظر : القوانين الأساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي ، تأليف مجموعة من العلماء السوفيت

، تعريب د. محمد يوسف ، وآخرون ، طر الجماهير ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٦ .

(٢) الدولة فى مرحلة الانتقال ، مناقشات مجلة الطلبة المصرية يوليو ١٩٦٤ ، ص ١٩ .

- دور الدولة فى التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية ، مرجع سابق و ص ٣١

تحقق من وراثتها ثروات طائلة الى أن اصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة^(١).

فلقد ساعدت القوتين على التداخل بين الجماعات الجديدة ، والجماعات التقليدية بطرق مختلفة ، فمن ناحية أصبح كبار الضباط ، وكبار الموظفين يملكون الأراضي ، ويستغلون الأموال العامة في المضاربة ، والتجارة في القطاع الخاص ، ومن ناحية أخرى أصبح التزاوج بين المجموعتين أكثر شيوعا ، بل أن وجود القطاع الخاص ، بجانب القطاع العام ، وقد فتح الباب أمام استغلال الوظيفة العامة ، وكان ذلك أحد القنوات الهامة للتداخل بين الطبقة الرأسمالية ، وبين أعضاء الصفوة البيروقراطية ، والعسكرية^(٢).

ولم يكن نشوء الطبقة الجديدة في المدينة وحدها ، وإنما تمددها أيضا الى الريف ، فلقد ساعدت قوانين الإصلاح الزراعى على تبلور طبقة اجتماعية من متوسطى الملاك ، من خلال القوانين التى سمحت لهم من الاستفادة بالأراضي الجديدة ، ومكنتهم من السيطرة على الجمعيات التعاونية ، وضحت الطريق أمامهم للصعود الاجتماعى فى مواجهة صغار الملاك ، والمعدمين ، وبالذات أن هذه القوانين لم تقضى نهائيا على ملكية كبار المالك^(٣).

(١) سامية سعيد ، من يملك مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) عادل قسيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، مرجع مذكور ، ص ٥٢ .

(٣) د. محمد دويدار ، الاتجاه الرأسمالى للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور .

رابعاً : استخلاصات أساسية من واقع الدراسة التاريخية
لخصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى للمرحلة الناصرية وعلاقتها
بالقانون :

أكدت الدراسة فى مواضع متفرقة ، على أن المعيار الذى على أساسه
يمكن فهم مضمون النسق القانونى ، وأهدافه ، وتوجهاته تتوقف على تحديد
علاقة هذا النسق بطبيعة سلطة الدولة الطبقية ، وأيضاً علاقته بالرأسمالية
العالمية فى مرحلة من المراحل .

ترى الى أى مدى عبرت قوانين المرحلة الناصرية عن هذه العلاقات ..

المشكلة للأساسية فى تحديد هذه العلاقة تكمن فى امكانية تحقيق النسق
القانونى السيطرة على شروط التراكم اللازم لتطوير القوى الانتاجية^(١) ومدى
استخدام هذا التراكم ، هل لصالح طبقة بشكل خاص ، أم لصالح الطبقات
ككل .

فى هذا الاطار يمكن القول أن القوانين التى صدرت فى المرحلة الناصرية
قد لعبت دوراً فى تحديد خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى ، والتى
تتميز باعتماده على الريع^(٢) وليس الانتاج الذى يؤدى الى التراكم هذا يعنى
تحول هذا التكوين الى تكوين غير قادر على تطوير القوى الانتاجية ، ومن
ثم يبيد الغائض اللازم لعملية التراكم بواسطة الطبقة البرجوازية المحلية ، أو ما

(١) د. سمير أمين ، فكرة المركز والأطراف فى النظام الرأسمالى العالمى ، مجلة مصر المعاصرة ،
يوليو ١٩٨٢ ، القاهرة ، ص ١٤ .

(٢) د. محمد دونلر ، الاتجاه الرهيم للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور ، ص ١٥ .

يمكن أن يطلق عليها « البرجوازية الكمبرادورية » ^(١) ** .

فاذا ما توفرت هذه الشروط يمكن للبرجوازية أن تتجزأ مهام مرحلة من مراحل النمو اللارأسمالي ، أما اذا لم تتوفر هذه الشروط فإن عملية التراكم يكون مركزها مكانا آخر ، وفي هذه الظروف لا تكون البرجوازية المحلية سوى برجوازية كمبرادورية ، يكون هدفها أن تتكيف لاحتياجات تطور رأس المال المسيطر على العالم ككل ^(٢) .

كيف تمت عملية التراكم في ظل النظام الناصري . من خلال القانون ؟

لا بد أن نذكر أولا أن الدولة في ظل النظام الناصري قد لعبت دورا كبيرا في توجيه عملية التراكم الداخلي ، والخارجي ، من خلال القوانين ، والقرارات ، لصالح بعض الطبقات داخليا ، ولصالح الرأسمالية العالمية خارجيا ، وذلك من خلال تدخل المشروعات العامة مع الخاصة ، والتي اعتبرت أساس مصدر هاما لتبديد التراكم الداخلي ، ثم تمكن هذا التدخل من أن يلعب دور الوساطة مع رأس المال العالمي ، وبذلك أمكن تبديد هذا الفائض مرة أخرى ولكن إلى الخارج .

(١) د . سمير أمين ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

** يذكر سمير أمين أن من أهم خصائص هذه البرجوازية فشلها في السيطرة على شروط التراكم والتي من أبرزها :

١- السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل . ٢- السيطرة على أسواق السلع الداخلية إلى حد المنافسة . ٣- السيطرة على الأسواق النقدية ، والمالية ، والسيطرة على تكنولوجيا

الانتاج المعمول بها في مختلف دول العالم . تطور النظام الإجماعي .

(٢) د . محمد دويغار ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

وهكذا لم تستطع قوانين المرحلة الناصرية أن تغير من آليات عملية التراكم بما يخدم تطوير القوى المنتجة ، بل على العكس استمر دور رأس المال الأجنبي فى استنزاف الفائض ، واستمر تحويله من الريف الى المدينة ، ومنها الى الخارج^(١).

ويرى بعض الباحثين ، أنه من الصعب القبول بسهولة بأن التحولات الاجتماعية التى حدثت هى لصالح الرأسمالية أساساً ، سواء فى ذلك الرأسمالية الكبيرة ، أو المتوسطة ، وبغض النظر عن كل الاختلافات فقد تم فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ تغييرات أساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر ، وهى تغييرات صفت وجود سيطرة الرأسمالية الأجنبية واليهودية وكالت ضربات قوية للرأسمالية الكبيرة ، ووضعت قيوداً مختلفة على التلقائية الاقتصادية التابعة من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وتم التوجه الى استخدام التخطيط المركزى أداة لتوجيه النشاط جنباً الى جنب مع آليات السوق^(٢).

الا أنه فى ظل هذه التغييرات حرصت السلطة على ابقاء القاعدة الصلبة لاعادة النمو الرأسمالى متمثلة فى الرأسمالية المتوسطة والصغيرة فى كل من

(١) د. محمد دويغار ، مرجع مذكور .

(٢) د. ابراهيم سعد الدين ، التغييرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مجلة قضايا فكرية ، أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ص ٤٠ - ٥٠ .

الريف والمدينة^(١) .

وبذلك تتأكد الرابطة بين الأنساق القانونية للمرحلة الناصرية ، وبين الرأسمالية المحلية والعالمية ، ترى هل يمكن أن تمارس هذه العلاقة دورها مرة أخرى في السبعينات ، من هذا القرن ؟ لیتتم بذلك اندماج الرأسمالية المحلية ، والعالمية من خلال القانون ، ان ذلك سوف يتضح من خلال دراسة مرحلة السبعينات دراسة واقعية تاريخية .

ويمكننا أن نصل الى عدد من الملاحظات الخاصة بتأثير القانون على التركيب الطبقي للمجتمع نرصدها فيما يلي :

١- أن ظهور مسمى بالطبقة الجديدة في المجتمع المصرى كان وليدا للتغيرات القانونية التى تمت فى هذه المرحلة ، فقد أدت هذه القوانين الى توسيع قاعدة البرجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة .

٢- ان هذه الطبقة قد لعبت دورا كبيرا فى مجرى التغيرات الاجتماعية من حيث اجهادها لمحتوى التغيرات التى تمت لصالح الجماهير .

(١) د. ابراهيم سعد الدين ، التغيرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، مجلة قضايا فكرية - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٤٠ - ٥٠ .

ويمكن الخطر الأساسى فى تركيب هذه الطبقة من حيث كنهها تؤثر بشكل حاسم على مجمل القرارات ، والاجراءات التى توجه المجال الاقتصادى ، والسياسى ، فهى وان كانت لاتملك أدوات الانتاج الا أنها ، بحكم ماتشغله من موقع داخل العلمية الانتاجية يجعل دورها فى عملية التوجيه الاقتصادى اقرب الى مصالح الرأسمالى منها الى المصلحة العامة (٢) .

-
- (١) انظر المصادر الآتية للوقوف على أهم القوانين التى ساهمت فى نمو هذه الطبقة ، وأيضاً التحليلات المختلفة لمفهوم الطبقة الجديدة :
- د . محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح ، بيروت معهد الإنماء العربى ، ١٩٨١ ، ص ٢٢٧ .
- عادل غنيم ، النموذج للمصرى لرأسمالية الدولة التابع ، مرجع سابق ، ص ٤٦

الفصل الثالث

القانون والتغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى بعد الانفتاح

- خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى المرحلة من ١٩٦٧
- حتى الثمانينات .
- مقدمة .
- أولا : طبيعة سلطة الدولة فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون .
- ثانيا : ملامح التغيرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد المصرى فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون .
- ثالثا : ملامح التغيرات الهيكلية فى البناء السياسى المصرى فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون .
- تعليق وخاتمة .

خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى المرحلة من ١٩٦٧ - حتى الثمانينات

مقدمة :

انتهينا فى الجزء السابق من الدراسة الى أن أهم خصائص التكوين الاجتماعى الاقتصادى للمرحلة الناصرية ، قد تمثلت فى فقدانه لشروط التراكم ، أى فقدانه لشروط اعادة استخدام الفائض فى تطوير القوى الانتاجية ، وأن هذه الخصائص قد قننت من خلال علاقة التبعية للعالم الرأسمالى الذى يستحوذ على هذا الفائض باستمرار ، من خلال الوساطة التى يقوم بها رأس المال المحلى .

ولما كانت الفترة من ١٩٦٧ حتى الآن ، قد شهدت تقنيا فعليا علاقة التبعية مع الرأسمالية العالمية ، من خلال ماسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، فان محاولة فهم هذه العلاقة لايمكن أن يتم دون الوقوف على أهم الآليات المختلفة التى تتم من أجل تكريس وضع التبعية ، وفى مقدمة هذه الآليات القانون ، خلال مرحلة السبعينات .

ومن المهم الاشارة الى المقارنة بين الدور الذى لعبه القانون فى هذه المرحلة ، ودوره فى مراحل تاريخية سابقة وبالتحديد منذ الحملة الفرنسية على مصر .

لقد كانت النظم القانونية للمجتمع المصرى قبل الحملة ، واحدة من أهم العقبات التى يمكن أن تقف فى سبيل رسلة الاقتصاد المصرى ، وادماجه فى النظام العالمى ، لذلك كان لابد للنظام الرأسمالى أن يضمن مشاركته

لرأسمال المصرى من خلال عوامل أساسية أهمها ^(١)

أولا : سيطرة الرأسمال العالمى على اقتصاد الدولة وذلك من خلال :

أ- إزالة الاحتكار الذى تمارسه الدولة على اقتصادها ، أى إلغاء قبضة الدولة على اقتصادها ، وتركه مفتوحا .

ب - فى مقابل تركه مفتوحا لابد من منح الاقتصاد الوافد ، المزايا ، والاستثناءات ، وذلك مقابل توسيع سياسة الاقراض والاستثمار مع الاقتصاد العالمى .

ثانيا : تفويض دعائم سيطرة الدولة على اقتصادها من خلال وضع نسق قانونى يضمن عملية المشاركة ويقويها :

مثلت هذه العناصر دائما ، عوامل اساسية أمام تحول الدولة فى طريق الاندماج مع الرأسمالية العالمية ، سواء فى فترة محمد على ، أو بعدها ، ولقد كان الاتجاه الأساسى لحمل التشريعات التى صدرت منذ محم على حتى مابعد يتحدد فى دور أساسى هو ضرورة إلغاء نظام الاحتكار بحيث يؤدي فى النهاية الى تأكيد حق التملك ، وحق الملكية الفردية ^(٢) وذلك من أجل ايجاد طبقة اجتماعية تمثل الوسيط الذى يمكن أن يلعب الدور

(١) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى، بين التخلف والتطوير ، دار المطبوعات المصرية ، القاهرة

١٩٧٨ ، ص ١٥٢ .

(٢) انظر المصادر الآتية :

- أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعى ، تحول التكوين المصرى من النمط الاسيوى ، الى النمط الرأسمالى ، مرجع مذكور ، ص ٢٣٩ .

الأساسى فى عملية التبعية^(١) .

إذا كانت الفترة التى نلت ١٨٤٠ قد شهدت إقامة نظام تشريعى فى مصر لمحاولة اقرار الملكية ، وانتهت بتأكيدها والاعتراف بها ، بعد أن كانت ملكا للحاكم ، أو الإله ، أو الفرعون ، فان الفترة التى أعقبت حرب ١٩٦٧ هى الأخرى مثلت فترة اقرار نظام قانونى يختلف كلية عن النظام القانونى لمرحلة الستينات^(٢) .

وهكذا برز دور التنظيم القانونى فى ارساء مؤسسات التبعية اللازمة لتفغل رأس المال كعلاقة اجتماعية ، على نحو يغير هيكل الاقتصاد القومى ، لكى يصبح جزءا من الاقتصاد العالمى^(٣) .

والأن ترى هل يعيد التاريخ نفسه ، بحيث يمكن القول أن ضرب المشروع التنموى المصرى عام ١٩٦٧ ، ثم النجاح فى الهيمنة على السلطة قد ارتبط باحداث تغييرات جوهرية فى النسق القانونى المصرى ، لكى يضمن ، ويدعم استمرارية التبعية فى سبعينات هذا القرن فى سياق معطيات العصر ، وبما يتلائم مع المصالح المتجددة للرأسمالية العالمية .

ترى هل تحققت التركيبة السابقة لعلاقة التبعية بميكانيزماتها المختلفة ، بالنسبة للمجتمع المصرى فى مرحلة السبعينات ، هل يمكن القول أن

(١) د. محمود متولى الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، مرجع مذكور .
(2) Galal Amin, Same economic and cultural aspects of economic liberalization in Egypt, opcit, p. 430 - 431 sadat .

(٣) انظر مح' بولدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، ص ٢١٢ ، مرجع مذكور .

التغييرات الهيكلية في بنية الاقتصاد المصري ، وفي نظامه السياسى فى هذه الفترة ، قد ارتبطت بالتغييرات فى النسق القانونى من أجل تكريس التبعية ؟ ان اجابة هذا السؤال تقتضى مناقشة بعض النقاط الآتية :

أولا : طبيعة سلطة الدولة فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون .

ثانيا : التغييرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد المصرى فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون .

ثالثا : التغييرات الهيكلية فى البناء السياسى فى مصر وعلاقتها بالقانون .
خاتمة .

أولا : طبيعة سلطة الدولة فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون :

تمثل جملة العوامل التى ساهمت فى تحديد القوى الطبقية لمرحلة السبعينات ، ودفعت بها الى الاستيلاء على الحكم تعبيرا صريحا عن العلاقة بين هذه السلطة وبين القانون ، ذلك أن تحديد القوى الطبقية لهذه المرحلة لم يبدأ بتولى السادات الحكم ، ولكن هذه القوى كانت تعمل فى الخفاء ، حتى هزيمة يوليو ١٩٦٧ ، و وفاة عبد الناصر ، وبذلك أمكن لها أن تحتل السلطة بعد أن أزاحت من أمامها القوى المناوئة لها ، وهى القوى التى كانت تتمسك بالطريق الاشتراكى سبيل للتقدم الاجتماعى^(١) .

ويمكن لنا أن نميز بين جناحين أساسيين ، شكلا فى خصائصهما

(١) د. غالى شكرى ، الثورة والثورة المضادة ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص

طبيعة القوى التي أفرزتها قوانين المرحلة الناصرية .

الجناح الأول وهو الجناح البيروقراطي ، الذى تسلم مقاليد الحكم فى السلطة الناصرية ، وند تميز هذا النجاح بمعاداته للاشتراكية ، وللإجراءات الثورية عموما ، ولكنه كان يؤديها من منطق الولاء ، الاحتفاظ بالمراكز ، والمواقع المتميزة ، وينجو عموما نحو تقليص تدخل الدولة ، وسيطرة القطاع العام ، الأخذ تدريجيا بخطوات نحو الانفتاح على الولايات المتحدة من خلال تشجيع القطاع الخاص ، وعدم فرض إجراءات ، وقوانين اشتراكية ، مقابل جناح آخر يتسلك بالتحول الاشتراكي ، مع تعميق تمثيل الأبنية السياسية ، ورفض أى حلول ، أو دور أمريكي فى الصراع ^(١) .

يتولى السادات السلطة حدث نوع من التغيير النوعى فى بنية السلطة ، من خلال انقلاب مايو ١٩٧١ ، والذى سهل للطبقة الطفيلية ، الاستيلاء على السلطة ، وعلى ذلك لم يكن التحول الى اليمين تحت حكم السادات ، انفصالا عن الخط السياسى لسلطة عبد الناصر ، بل كان امتدادا طبيعيا للجناح القوى فيه ، فالسادات لم يبدأ الانتقال نحو اليمين ، ولكنه عجل به ، ونشره بطريقة تتفق مع سياسات ، واحتياجات الطبقات التى تمثل أساس سلطته ^(٢) .

(١) انظر الدراسات الآتية :

- أحمد ثابت ، من يملأ من التبعة فى مصر ، مجلة القفظة العربية ، العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٣٨ .

- (2) Raymond william Baker, Sadek, open Door: opposition form within, social problems, vol. 28, No. 4, April, 1986, pp. 379 .
2. M.E.R. I. p. reports, class roots of sadat Regime, Reflection of an Egyptian leftst, 1977, p. 1.

هذا التغيير قد تم بفعل القانون ، وفي حمايته كيف كان ذلك ؟

يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل ، الداخلية ، والخارجية قد ساهمت في اعتلاء قوى السلطة الطبقية المرحلة السبعينات ، وهي القوى الطبقية الرأسمالية ، ويمكن القول أيضا أن جملة العوامل الداخلية ، والخارجية قد مارست تأثيرها بفعل القانون أيضا ، ولذلك لا بد أن نحلل هذه العوامل في علاقتها بالقوانين التي هيأت الظروف لاستدعاء القوى الطبقية الرأسمالية المحلية ، والعالمية .

أولا فيما يتعلق بالعوامل الداخلية :

فاننا لا يمكن أن نفصل بين ماتم في المرحلة الناصرية من ممارسات ، وبين ماتم في بداية هذه المرحلة ابتداء من ١٩٦٧ ، من حيث تأكيد هذه الممارسات لاعلاء القوى الرأسمالية القديمة ، والرأسمالية البيروقراطية ، والتي تبلورت بفعل قوانين المرحلة الناصرية ، فهذه القوى لم يجر لها أى تقليص ، أو تخفيف لدورها الاقتصادي ، والسياسي ، بل أن النظام الناصري كان يكتفى دائما بالتصفية الادارية ، وبذلك تمكنت هذه القوى من تدعيم وضعها الطبقي ، والايديولوجي ^(١) .

(١) انظر الدراسات الآتية حول تحليل البنية الطبقية للمجتمع الناصري :

- ط . ث . شاكر ، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر ، مرجع سابق ، ص

- Osama Hamed, Egypt's open Door economic policy, An Attempt at Economic integration in the middle east, M.E.S. 13, 1981, pp. 2

ولقد كان نمو هذه الطبقات فى المرحلة الناصرية ، مرتبطا أساسا باعتمادها على مساعدات الدولة ، وهى المساعدات التى كلفتها الدولة لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولقد تم هذا النمو بعقل القانون أيضا ^(١) ففى الريف كانت هناك دائما الشرائح العليا من الفلاحين المتوسطين الذين كونوا ثروتهم من السيطرة على الجمعيات التعاونية ، التى أقامت الدولة ، لمساعدة الفلاح أصلا ، كذلك كانت هناك الفئة التى احتلت مكانة البشوات القدامى بنفوذها الاقتصادى والسياسى ، وهى تحتكر كل الحقوق التشريعية فى القرية ، وتزيد من طاقتها الانتاجية بقدرتها المالية على استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة ، وهى الفئة التى ترتبط بعلاقات وثيقة بالقطاع التجارى ، والربوى . أما فى الصناعة فقد استفاد القطاع الخاص ، من جملة التسهيلات التى قدمها القطاع العام له من خلال التسهيلات المقدمة له ^(٢) .

وبالنسبة للطبقة البرجوازية البيروقراطية ، فقد تمكنت هى الأخرى من تحقيق أكبر قدر من الثروة ، ولقد تدعم دور هذه الطبقة بعد هزيمة يوليو ١٩٦٧ ، وبدأت مطالبة بإزالة القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص ، وإطلاق حرية رأس المال ، والربح الفردى ، وتحجيم دور القطاع العام ، تحت اسم الترشيد ، فضلا عن ضرورة التأكيد على مخاطر التأمين ، والحراسة ^(٣) .

(١) د. سيد امام محمد ، الاصفاءات الضريبية ، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧١ ، ص ٢١٤

(٢) د. غالى شكرى ، الثروة ، والثورة المضادة ، مرجع مذكور ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) د. غالى شكرى ، المرجع السابق ، نفس الصفحات .

كانت أولى الخطوات التي اتخذت لتدعيم الطبقة الرأسمالية فى أواخر الستينات ، اصدار مجموعة من القرارات لتسهيل نشاط القطاع الخاص ، واطلاق حرية الاستثمار وتقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ^(١) .

نضيف الى ذلك جملة القوانين التى صدرت بتصنيف الحراسات ^(٢) للأفراد الذين صدرت ضدهم قوانين الحراسة عام ١٩٦٤ ، فضلا عن السماح بقبول تظلمات ممن فرضت عليهم الحراسة ، وكان القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٤ ، قد أقر برفض أى تظلم من فرض الحراسة ، ولايجوز الطعن بأى وجه الوجوه أمام أية جهة كانت فى قرارات رئيس الجمهورية الصادرة ^(٣) .

وبالنسبة للمبرجوازية الزراعية أيضا لعب القانون دورا فى صعود هذه الطبقة مرة أخرى ، وذلك من خلال الحكم الذى صدر من محكمة النقض فى مايو ١٩٧٤ ، بأعلان أن كل صور المصادرة ، وفرض الحراسة على الملكية الفردية غير قانونية ، وأن كل النتائج المترتبة عليها باطلة ، وقد أعيدت معظم الأراضي التى لم يشملها الاصلاح الزراعى ، والتى كانت الحكومة قد صادرتها ، وأجرتها للفلاحين المعدمين ، الى أصحابها الأصليين ، وطرد المستأجرين منها ^(٤) .

(١) انظر جملة من القرارات التى بدأت بمنح الحرية للقطاع الخاص فى الاستيراد ، وانتهت بقرار السماح بالاستيراد بدون تحويل عملية ، د. خالى شكرى ، المرجع السابق .

(٢) النشرة التشريعية ١٥ ابريل ١٩٧١ .

(٣) النشرة التشريعية يوليو ١٩٦٤ .

(٤) M.E.R.P. reports, class rools of sadat regime, opcit, p. 4 .

وقد كان هذا الحكم بناء على التكليف الذى أمر به السادات فى بداية حكمه ، من ضرورة تشكيل لجان قضائية لاستكشاف امكانية تصفية الحراسات القائمة ^(١) وذلك طبقا للدستور الجديد الذى أصدره السادات والذى نص على مادتين أساسيتين هما :

١- لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام ، ويقانون تعويض مادة (٣٥) .

٢- المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا يجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى مادة (٣٠) ^(٢) .

والحقق الدارس لهذه التصريحات ، والقوانين التى صدرت ، ونفذت بالفعل نجدها قد مثلت الأساس الطبقي لصعود القوى الرأسمالية فى السبعينات ، والتى استولت على السلطة ، ومثلت أيضا الاتجاه الطبقي لصياغة التشريعات المعبرة عن مصالح هذه القوى من خلال القوانين التى استهدفت اعطاء القرصة لنمو القطاع الخاص ، ذلك النمو الذى تطور ، واكتمل باصدار قوانين سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وهكذا تم من خلال القانون تهية الجو لصعود قوى اقتصادية جديدة ، لعبت دورا فى تشكيل السلطة الطبقية لفترة السبعينات من خلال جملة من

(1) Ali El Hicai Dossoki, policy making in Egypt, A case study of the open door economic policy, social problems, vol, 28, No. 4, April 1981 , p. 413 .

(٢) الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ، دستور ١٩٧١ ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، القاهرة.

العوامل يمكن تركيزها على النحو التالي :

أولاً : السماح للقطاع الخاص بالدخول فى مجالات الاستيراد ، والتصدير ، وبدون تحويل عمله ، أى دون رقابة على النقد الأجنبى كما كان متبعاً من قبل ** .

ثانياً : تصفية الحراسات ، والتي سمحت بظهور القاعدة الاجتماعية للطبقات الرأسمالية القديمة مرة أخرى .

ثالثاً : ازدياد توسع نشاط القطاع الخاص مع الرأسمالية العالمية من خلال السماح بتمثيل الشركات الأجنبية داخل مصر .

والواقع أن اتجاه القانون نحو استدعاء الطبقات الرأسمالية القديمة يمثل محاولة من جانب القوى المسيطرة فى السلطة لجذب رضاء هذه الطبقات ، حتى تكون فى مقدمة الطبقات المستجيبة للتحويلات اللاحقة ، وتؤكد بعض الدراسات أن محاولة السلطة الطبقية لمايو ١٩٧٢ استدعاء هذه القوى ، كان لعدة اعتبارات وعوامل من أهمها (١) .

١- أن استدعاء هذه القوى يمكن أن يعرضها عن الاضرار السابقة ، ومن شأنه أن يدفعها مرة ثانية لأن تستأنف دورها على المسرح

** أنظر فوجين المرحلة الثامنere والتي كانت تقضى بقرابة على التمدد ، والاستيراد والتصدير والوكالات الأجنبية وذلك بهدف سيطرة الدولة على النظام الاقتصادى .

(٢) سامية سيد أمام ، رأسمالية الانفتاح الاقتصادى بين الاستمرارية والتغيير من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، المؤتمر الحادى عشر للأعضاء والعضوات العلمية ، ١٩٨٠ ، ص ٥ .

الاقتصادى ، وفى استعادة امتيازاتها فى اطار فرصة مقننة للتحالف بينها ،
وبين الرأسمالية العالمية .

٢- أن هذه القوى مازالت مرتبطة بعلاقات مع رأس المال الأجنبى
والعالمى .

وبذلك أكتمل للسلطة الطبقية لفترة السبعينات ، بجانب شقها
السياسى ، وشقها الاقتصادى ، الذى جسده البرجوازية الكبيرة ، بكافة
أقسامها ، وشرائعها ، وبالذات القطاعات الطفيلية فيها ، ثم القوى الطبقية
التي ضربت أيام عبد الناصر ^(١) .

ثانيا فيما يتعلق بما أطلق عليه بالعوامل الخارجية ، نجد أنه كما ساهمت
القوانين فى استدعاء الرأسمالية القديمة ، فإن قوانيننا ماثلة قد صدرت
لامتدعاء الرأسمالية العالمية من أجل المشاركة مع رأس المال الملقى .

من ضمن القرارات التي فرضت فى بداية السبعينات مايلى :

(١) صدر قرار رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٧٠ ^(٢) برفع الحظر على التعامل مع
الشركات الأجنبية ، والمنشآت العالمية ، وكذلك رفع الحظر على التعامل
مع البنوك ، والمصارف الأجنبية كما شمل القرار رفع الحظر عن استيراد
كافة منتجات الشركات المذكورة فى قرار رفع الحظر ** .

(1) M.E.R.I.P., reports, opcit, p. 1 .

(٢) النشرة التشريعية يونيو ١٩٧٠ .

** كان قد صد قرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ بفرض الحظر على بعض الشركات الاجنبية ،
والبنوك والمصارف العالمية ، والتعامل معها .

(٢) أيضا صدر قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٠ الذى بمقتضاه ألغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، ومافى حكمها ، وقد نص هذا القرار على صرف تعويضات للأجانب ، الذين أستولت هيئة الاصلاح الزراعى على أراضيههم ، وصرف التعويضات لهم ، ومتابعة كافة المراحل ، مع دراسة العقبات التى تعوق التنفيذ ، والعمل على تذليلها^(١) .

(٣) وكان قد صدر قرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٦٨^(٢) أى قبل القرارين السابقين قد نص على :

أولا : يسمح للأجانب المقيمين داخل البلاد ، ولرعايا الجمهورية العربية المتحدة المهاجرين للخارج ، والذين يعملون فى الخارج لمدة تزيد على خمسة سنوات ، يسمح لهم بفتح حساب بالعملة الأجنبية فى البنوك المحلية ، حيث يمكنهم ايداع أموالهم فيها ، ولهم الحق فى سحب هذه الأموال ، سواء دفعة واحدة ، أو على دفعات ، وفى ايداعها بأى طريقة ، دون الحصول على اذن من سلطات النقد الأجنبى ، ودون أى رقابة ، أو قيود ، فضلا عن تمتع هذه الايداعات من العملة الاجنبية بكل الحرية فى تحويلها داخل وخارج البلاد .

ثانيا : يسمح لهؤلاء الذين يعملون فى الخارج لمدة لا تقل عن خمس سنوات ، وهؤلاء الذين يمثلون مصالح خارجية ، ووكلاء لشركات أجنبية ، والمكاتب الاستشارية ، وما شابه ذلك يسمح لكل هؤلاء بفتح حسابات

(١) النشرة التشريعية يونيو ١٩٧٠ .

(٢) النشرة التشريعية ، يونيو ١٩٦٨ .

بالعملة الأجنبية .

(٤) وفي ٢٢ يوليو ١٩٧١ تم توقيع اتفاقية تقضي بدفع تعويضات للرعايا البريطانيين ، الذين صودرت ممتلكاتهم في الستينات ^(١) .

بموجب هذه القوانين ، والقرارات ، ثم استدعاء الرأسمالية العالمية مرة أخرى ، وقد تزامن هذا الاستدعاء مع محاولات صعود الطبقات الرأسمالية القديمة ، فأصبحت الفرصة التاريخية مهيئة للتحويل في اتجاه سياسة أخرى ، وأصبحت السلطة الطبقيّة في مرحلة السبعينات تتشكل من قوى مختلفة ، وأهمها بقايا الرأسمالية القديمة ، وعناصر البرجوازية البيروقراطية ، وأيضاً العناصر الطفيلية التي استفادت من الاجراءات التي أعقبت النكسة ، وأخيراً الرأسمالية العالمية ، تمثل الاتجاه الأساسي لدى هذه القوى في النمو الكيفي نحو مزيد من تشجيع الاستثمار ، والانفتاح على العالم ، ومشاركة الرأسمالية العالمية .

تري في ظل هذه التركيبة الفريدة ، والمميزة كيف يكون شكل النظام القانوني الذي يسبر عن مصالح هذه التركيبة ، وكيف عكس هذا النظام طبيعة التغيرات الهيكلية التي حدثت في الفترة موضوع الدراسة .

(١) النشرة التشريعية ، يوليو ١٩٧١ .

ثانيا : التغيرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد المصرى فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون :

مقدمة :

ان محاولة تحليل التغيرات الهيكلية فى بنية الاقتصاد المصرى فى فترة
السبعينات ، يمكن فهمها فى اطار التفرقة بين نمطين أساسيين من أنماط
التنمية ، الأول يمكن تسميته بنمط تنمية رأسمالية الدولة المستقلة ، والثانى
يوسم بأنه رأسمالية الدولة التابعة ، وتحليل الفرق بين جوانب هذين
النمطين ، يكشف بعمق ، وجلاء عن مجرى التغير الذى حدث فى هذه
المرحلة .

ظهرت الدولة فى النصف الأول من الخمسينات ، كأداة للتغيير
الاجتماعى ، لصالح طبقات الشعب ، بيد أن الأمر كان عكس ذلك فى
الحقبة الحالية ، حيث أصبحت الدولة أداة للتغيير الاجتماعى ، ولكن لصالح
نفات ، وطبقات اجتماعية ، أهمها الطبقات الرأسمالية ، من أصحاب
البنوك ، ورجال الأعمال ، وملاك الأراضى ، وأصحاب المشاريع الخاصة ،
بجانب طبقات الطفيليين والسماصرة ، وعلى رأسهم الرأسمالية العالمية ،
والاحتكارية .

وطبقنا لنظرية المونوموتية لتحقيق الاندماج بين هذه الشرائح ، فبين
الرأسمالية العالمية ، ذلك الاندماج الذى لن يتحقق ، الا من خلال الاقتصاد
القومى من قبضة سيطرة الدولة ، وقوانينها ، فان التعبير الجذرى قد تم داخل
الهيكل الرئيسية للاقتصاد والتى أهمها : -

قطاع الاستثمار ، قطاع النقد ، قطاع الاستيراد والتصدير ، قطاع الصناعة ، قطاع الزراعة ، ولقد تم التغيير داخل هذه القطاعات بموجب قوانين ، هدفت في المقام الأول الى تحرير هذه القطاعات من سيطرة الدولة ، وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص المحلي ، والعالمي فيها على سبيل المثال نذكر القوانين التالية :

- بالنسبة للتغيير في قطاع الاستثمار ، فقد صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وبمقتضى هذا القانون أتيح الاستثمار الخاص في جميع قطاعات الدولة الاقتصادية .

- بالنسبة للأقد ، صدر قانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ، والذي فسد به تحرير معاملات النقد الأجنبي في الداخل ، فضلا عن

ملحوظة : في بداية عام ١٩٧٤ ، وهي بداية التنفيذ الفعلي لسياسة الانفتاح ، لم تكن القوانين السالفة في القطاعات المشار اليها تسمح بتطبيق القوانين التي صدرت مع سياسة الانفتاح ، فما كان من الرئيس السادات الا أن استخدم حقه الدستوري في اصدار قرارات لها قوة القانون ، وبموجب هذا الحق صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ الذي صدر في مادة واحدة كان نصها : يقوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات قوة القانون ، لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير ، والنقد ، وذلك وفقا للأسس الآتية : (١) تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي . (٢) تبسيط الاجراءات الادارية . (٣) الالتزام بالخطة العامة للدولة ، ويرى هذا التفويض لمدة أربعة شهور ، ولقد كان صدور هذا القانون بغير صرخ الاستثناء من القيود التي وضعتها قوانين المرحلة الناصرية ، وبالتحديد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذي نص على قصر الاستيراد ، والتصدير على القطاع العام وحده ، دون الأفراد والقطاع الخاص .

السماح بقيام البنوك الأجنبية^(١)

- بالنسبة للتجارة ، صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ ، والخاص بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ، والذي سمح بسيطرة شرائح البرجوازية المالية ، من القيام بأعمال الوكالة التجارية ، وتمثيل الشركات الأجنبية .

- أما فى مجال الزراعة : فقد صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، والذي قصد به تحرير علاقات الانتاج الزراعية من قبضة الدولة .

- وفى مجال الصناعة صدر القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٤ بالغاء المؤسسات العامة ، والذي قصد به الغاء سيطرة القطاع العام على المؤسسات التابعة له ، فضلا عن الغاء التشريعات العمالية المعوقة لانطلاق رأس المال سواء كان محليا ، أو اجنيا .

وهكذا وضعت هذه القوانين الاطار القانونى للتغلغل الرأسمالى داخل قطاعات الاقتصاد الاساسية ، هذه القطاعات تم تغيير القوانين الأساسية التى تعمل فى اطارها ، من خلال ماسمى بسياسة الانفتاح ، وبهكذا فى هذا الصدد أن نتناول ماهو المصود بهذه السياسة ، ودوافعها ، وأيضا دور العوامل

(١) طبقا لهذا القانون بدأ تنفيذ نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، بحقتصى القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، بشأن تطوير السوق الموازية للمقد الاجنبى ، والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ ، والذي تقرر بموجه أن يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريق القطاع العام ، والخاص .

انظر : تقرير مجلس الشورى عن ميزان المدفوعات المصرى من ١٩٥٢ ، ١٩٨٢ ، مكتبة مجلس الشعب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، مقدمة التقرير .

السياسية ، والاقتصادية ، داخليا ، وخارجيا فى تنفيذ هذه السياسة لنرى الى
أى مدى يمكن أن يكون القانون فى دولة تابعة هو تعبير عن المصالح الطبقية
داخليا ، وخارجيا . وفى إطار هذه السياسة سوف نتناول التغييرات الهيكلية
التي تمت فى بنية الاقتصاد من خلال هذه السياسة ، ويمكن القول أن
التغييرات قد تمت فى ميادين أساسية هى : التغييرات فى المجال الصناعى
(القطاع العام) .

التغييرات فى المجال الزراعى (المسألة الزراعية) :

ولاشك أن هذه التغييرات قد أثرت على البناء الطبقي للمجتمع المصرى
لذلك فإن الدراسة فى هذا الجزء سوف تركز على المحاور الآتية :

أولا : فى معنى الانفتاح الاقتصادى .

ثانيا : الانفتاح الاقتصادى بين العوامل الداخلية والخارجية .

ثالثا : التغييرات الهيكلية فى الصناعة .

رابعا : التغييرات الهيكلية فى الزراعة .

خامسا : التغيير فى البناء الطبقي (الطبقة الجديدة الطفيلية) .

أولا : فى معنى الانفتاح الاقتصادى :

يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين فى فهم ، وتحديد معنى الانفتاح
الاقتصادى :

١ - الاتجاه الرسمى :

وهو الاتجاه الذى عبرت عنه القوى الطبقية لسلطة مايو ١٩٧٢ من خلال

الموائيق الرئيمية ، والخطوات العملية التى نفذتها .

٢- الاتجاه غير الرسمى :

وهو الاتجاه الذى ينظر الى سياسة الانفتاح الاقتصادى . على أنها تعبير عن مصالح طبقية ظهرت فى فترة السبعينات .

تمثلت الأفكار الأساسية التى طرحها الاتجاه الاول فى الدعوة للانفتاح فى تحقيق هدفين هما : أهمية بل وضرورة مشاركة الاستثمارات ، والتكنولوجيا الغربية فى انقاذ مصر من أزمتها الاقتصادية ، ثم ضرورة القضاء على كل المعوقات القانونية لهذه المشاركة ^(١) .

فى اطار هذا السياق كان الحديث عن مفهوم تنفيذ سياسة الانفتاح يتحدد فى خطتين أساسيين :

اقتصاديا : بمزيد من الادعاءات لأهمية الاستثمارات الأجنبية ، والقروض من أجل تحقيق أهداف التنمية ، سياسيا بضرورة تبنى علاقة خاصة مع الرأسمالية العالمية ، وفى طبيعتها أمريكا ^(٢) .

فى ظل هذا الطرح لسياسة الانفتاح الاقتصادى كيف عبر الاتجاه الأول

(١) اشطر للزمانات الآتية :

Nazem Abdallah, the role of foreign capital in Egypt's economic development : 1960 - 1973 , Middle east-studies, vol 14, 1982, pp. 87 - 97 .

- Marvin Beveinbanm, Dependent Development and U.S. economic Aid to Egypt Middle East Studies, vol, 18, 1986, pp. 119 - 120 .

(2) Osama Hamed Egypts open poor policy an Attempt of economic Integration in the middle east, opcit, p. 3 .

من خلال المواقف الرسمية عن طبيعة سياسة الانفتاح فى بيان الحكومة فى ٢١ ابريل سنة ١٩٧٤ أكد البيان : على أن هدف الانفتاح هو تطوير اقتصادنا القومى ، وأدفع حركة البناء ، بما يحقق مصالح البلاد من خلال الانفتاح على الغرب . مع القضاء على أى حدود أمام حركة الاقتصاد الوطنى للمسير بالتنمية بأسرع معدل ^(١) .

ثم صدرت ورقة أكتوبر بعد ذلك والتى أشارت الى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى تعنى اتساع المجال امام الاستثمارات العربية ، والأجنبية ، فى اطار من التخطيط الذى يرسم ، أهدافا استراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييرا جذريا ، ووضع الخطط التفصيلية التى تكفل تحقيق هذه الأهداف ^(٢) .

وتوجبا لهذه الاجراءات صدر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص ^(٣) باستثمار رأس المال العربى والاجنبى ، ذلك القانون الذى عبر بصراحة عن مضمون ، ومعنى وأهداف هذه السياسة ، والتى وردت فى نص القانون على أن سياسة الانفتاح تهدف الى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- فتح الباب لرأس المال العربى والاجنبى للاستثمار .
- ٢- توظيف رؤوس الأموال الأجنبية ، بالمشاركة مع رأس المال العام ، والخاص .

(١) د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور ، ص ٦ .

(٢) انظر ورقة أكتوبر .

(٣) انظر قانون الاستثمار ، مجموعة الأعمال التحضيرية ، مجلس الشعب ، اللجنة التشريعية ، مناقشات مجلس الشعب ، ابريل ١٩٧٤ .

٣- علم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

٤- الاعفاءات الضريبية للأرباح التي تحققها المشروعات .

ويمكن طبقا لهذه الأهداف تعريف الانفتاح الاقتصادى كما جاء فى حديث الدكتور عبد العزيز حجازى^(١) .

الانفتاح الاقتصادى ليس أيديولوجية جديدة تعبر عن مسار السياسة الاقتصادية المصرية عن الخط الذى هدانا فى السنوات الماضية بل هو استمرار فى المسار الوطنى ، وترشيد له ، ودعمه ، الانفتاح هو دعوة الى تحرير التجارة الخارجية ، تستهدف ازالة القيود البيروقراطية التى عزلت توفير متطلبات الانتاج ، والاستهلاك ، والاستثمار ، الانفتاح ، والقرارات ، والنظم ، بما يخدم متطلبات الانطلاق الاقتصادى والاجتماعى ، ويزيل القيود ، والمعوقات التى تعرقل تنفيذ السياسة العامة ** .

أما الاتجاه غير الرسمى وهو الاتجاه الذى ينظر الى سياسة الانفتاح كعبير عن قوى طبقية هدفت الى تنفيذه فيشير الى أن هذه السياسة تعنى :

أولا : تخلى الدولة عن مسئولية تنمية الاقتصاد القومى .

ثانيا : ترك الدولة هذه المسئولية لرأس المال المحلى الخاص ، والعالمى ، على

(١) انظر المرجع التالى : قانون الاستثمار مجموعة الأعمال التصديرية ، مرجع مذكور .
** يلاحظ أن الدعوة للانفتاح قد حملت شعارات براققة ، ورجحت لما يمكن أن يحققه الانفتاح من اصلاح اقتصادى ، وهو هدف كاتب تمه السلطة صاحبة المصلحة فى تنفيذ هذه السياسة .

أساس سيادة قوانين السوق ، والاعتماد على حرية قوى العرض ، والطلب في تعبئة وتوزيع الفائض الاقتصادى .

ثالثا : السماح للدولة بإعادة هيكله الاقتصاد المصرى لصالح الرأسمالية المحلية ، والعالمية ، على أساس تخلى الدولة عن مهام تعبئة الفائض الاقتصادى ، لإعادة الانتاج ، والسماح على العكس لكل من يريد استنزاف ذلك الفائض ، وتبليده ، بل ونهب أصول المجتمع الانتاجية^(١) .

وبذلك تكون سياسة الانفتاح الاقتصادى هى تعبير طبيعى عن قوى طبقية ، ومصالح هذه القوى ، تبلورت فى مصر فى فترة السبعينات ، عكست مصالحها من خلال القانون ، الذى عبر عن هذه السياسة ، وعليه فالتا يمكن أن نقول إن قانون الانفتاح الاقتصادى ، يمثل حلقة من حلقات التبعية للنظام الرأسمالى العالمى ، وعلى أساس ذلك يمكن تعريف سياسة الانفتاح بأنها ذلك النظام الذى يهدف فى الأساس الأول الى ادماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى ، بما يحقق مصالح الامبريالية العالمية خارجيا ، والطبقة الرأسمالية داخليا^(٢) .

(١) د. فؤاد مرسى ، مصر القطاع العام ، دراسة فى اختضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والاجبى ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٨٧ ، ص ٤٠ .

(٢) يؤكد هذا المعنى عدد كبير من الدراسات التى أجريت حول هذه السياسة منها :
أ- د. محمد دويدار ، الاتجاه الرسمى للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور .

ب- د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور .

ج- عادل حسين ، الاقتصاد للمصرى فى الاستقلال الى التبعية ، مرجع مذكور .

ثانيا الانفتاح الاقتصادى بين العوامل الداخلية والخارجية :

اذا كان تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى مرحلة السبعينات ، هى التعبير المباشر لمصالح التحالف الطبقي الذى استولى على السلطة فى مصر فاننا يمكن أن نقول أن هذه المصالح لم تنفصل بدورها عن مصالح الطبقة الرأسمالية العالمية . فالواقع أن الدفع الى الأخذ بهذه السياسة كما ساعدت عليه بعض العوامل الداخلية ، قد تزامن ، وتلازم مع مجموعة من العوامل الخارجية ، تلك العوامل التى تمثل بدورها حلقة من حلقات إخضاع الدول النامية للاندماج مع الرأسمالية العالمية .

وقد أسهنا فى الجزء السابق من الدراسة فى تحديد العوامل الداخلية التى ساهمت فى تبنى سياسة الانفتاح ، والتى قصرناها على عاملين :

أولهما : الصعود الطبقي للقوى الرأسمالية بكافة شرائحها ، من خلال القوانين التى ساهمت فى عودة هذه القوى ، وأكسبتها قوة اقتصادية ، وسياسية .

ثانيهما : انهيار نمط التنمية المستقلة بقيادة الدولة ، وذلك النمط الذى أسهم فى انهياره أيضا جملة القوانين التى أفضت الى التطور الرأسمالى ، وإلى مزيد من التبعية .

وبهتأ أن نتعرف على العوامل الخارجية التى ساعدت على الأخذ بسياسة الانفتاح ، لنترك الى أى حد انعكست هذه العوامل على مضمون قانون الانفتاح ، مثلت فى أساسها الاهداف الرئيسية التى صدر القانون من أجلها .

تحددت هذه العوامل فى مجموعة الاتجاهات التى تحكم ميكانيزمات التطور داخل المجتمعات الرأسمالية ذاتها ، أولى هذه العوامل هى جوهر النظام الرأسمالى ذاته ، ذلك الجوهر الذى يقوم على التناقض الاساسى بين الطابع الاجتماعى للانتاج ، وبين الطابع الفردى للملكية ، هذا التناقض يجعل قانون السعى نحو تعظيم الأرباح ، قانونا أساسيا فى الاقتصاد الرأسمالى ، ومن ثم يتطلب دائما لهذا الاقتصاد أسواقا خارجية ، لتوسيع نطاق الانتاج ، وتصديره ، فوجود أسواق التصريف معناه الراج ، وفقدان هذه الاسواق معناه الأزمة ^(١) .

ولما كانت الرأسمالية العالمية تعيش منذ حقبة السبعينات من هذا القرون أزمة طاحنة ، لذلك فإن المخرج من هذه الأزمة الاقتصادية لن يكون ، الا بظهور وضع تاريخى جديد موات لاستئناف التوسع السريع فى الانتاج والتراكم الرأسمالى ^(٢) .

ولما كانت مصر عبر تاريخها المتصل هدفا لاجتاز هذه المهمة ، من جانب الراسمالية ، فانها أضحت كذلك فى مرحلة السبعينات .

(١) انظر حول هذا التحلل للمراجع التالية :

- د. رمزى زكى ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مساهمة نحو وضع أفضل ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ١٣ .

- د. رمزى زكى ، فكر الأزمة ، دراسة أزمة علم الاقتصاد الرأسمالى ، والفكر للتموى ، مكتبة مديولى ، ١٩٨٧ ، ص ٣٦ وما بعدها .

(٢) بول سوزى ، وآخرون ، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة ، ترجمة سعيد محيو ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٥ ، ٦ .

وهكذا لعبت الرأسمالية العالمية دورها من خلال الولايات المتحدة الأمريكية كطليعة لها ، وأيضاً المنظمات الدولية ، والمؤسسات التمويلية كمنظمات خاصة للرأسمالية ، وتعمل لحسابها .

أكدت معظم الدراسات التي تناولت دور الولايات المتحدة في الأخذ بسياسة الانفتاح بالنسبة لمصر ، كان يقوم على شرط أساسى هو القضاء على الاتجاهات المعارضة للانفتاح على الرأسمالية العالمية ، وبذلك تتمكن من ممارسة نشاطها^(١) ، وقد تحقق لها هذا الدور بعد حرب ١٩٦٧ ، وأيضاً الممارسات التي تمت حتى انجاز حرب أكتوبر وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من اعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة على نحو يكفل اطمئنانها على مصالحها ، وكان على مصر أن تقدم قربان حسن الثنية تجاه هذا الدور ، وكان هذا القربان هو قبول سياسة الانفتاح الاقتصادى .

(١) انظر تحليلات عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، مرجع مذكور ص ١٢ .

انظر أيضاً د. فؤاد مرسى هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع مذكور ص ١٦ .
يقول فؤاد مرسى انه أثناء التمهيد للسياسات الاستثمارية الأمريكية في مصر ، وبالذات في أحقاب البيان المشترك الذى صدر عن اللجنة الأمريكية المصرية ، ليحث فرص اكبر للتعاون في المجال الاقتصادى مثل رئيس اللجنة عن المقصود بالمشاكل التي تعترض العلاقات الاقتصادية فكانت اجابته « أى مشروع استثمارى لابد » وان يتوفر له مناخ سياسى مناسب ، حيث أن الحروب والمشاكل تعارض مع فكرة الاستثمار « اذا فالملرب هو انتهاء حيلة العرب ، لكى يأبى المال وينهى الرجل كلامه على أى حال لقد حصلنا على تأكيدات من الحكومة بأنهم سيقومون بكل جهد لازالة أية عقبات أمام الاستثمار » .

أما فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية :

فيمكن القول أن هذه المؤسسات تلعب دائما دورا في تعميق علاقة التبعية مع العالم الرأسمالي ، وذلك من خلال محاولاتها الدائمة إيجاد صيغة يعمل في ظلها الاقتصاد الرأسمالي داخل الدولة التابعة ، ولكي نتبين الى أى حد عكس قانون الانفتاح هذا الدور ، وهى الوسائل التى بمقتضاها تظل هذه الدولة فى حالة تبعية تامة لها .

يذكر محمد دويدار أن هذه المؤسسات عادة ما تقترح بروشته تكاد تتفق ، وتتطابق مع كل سياستها ، تتلخص هذه الروشة فى أربعة وسائل للعلاج^(١) :

الآول : خاص بالعلاقة بين القطاع العام ، والقطاع الخاص ، وضرورة إعادة تنظيم هذه العلاقة على نحو يشجع النشاط الفردى المحلى ، والاجنبى .

الثانى : خاص بالأثمان والرقابة عليها ، وضرورة ازالة الرقابة تدريجيا ، وترك الأثمان لتحدها قوى السوق ، وفى هذا الاتجاه ، لابد من الحد التدريجى من سيامة دعم أثمان السلع الأساسية .

الثالث : تحرير الواردات ، والصادرات ، من القيود ، وتخفيض قيمة الجنيه فى علاقته بالعملات الأخرى .

(١) د. محمد دويدار ، التخلف والتطوير ، مرجع مذكور ، ص ٥٩٧ .

الرابع : هو اعادة النظر فى النظام الضريبى على نحو يشجع رأس المال الاجنبى ، أو على الأقل اعفاء ، واعطاء الامتيازات له .
هذه الروشته بدأت هذه المؤسسات التمويلية تنفيذها من ١٩٧٣ وذلك من خلال تأكيد مصر على قبولها .

يذكر على الدين هلال أن القاهرة قد استقبلت منذ ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٤ ، شخصيات تمويلية دولية ، وذلك لاجراء محادثات مع السادات والمسؤولين المصريين ، ولقد أجاب رئيس البنك الدولى على زيادة مصر بقوله « اننى اعتقد أن مصر أدركت أن الاشتراكية ، والقومية العربية ، لم نقدم الكثير لـ ٣٧ مليون مواطن ، وأنه اذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم ، فعليه أن يلتفت الى المشروع الخاص ، والمساعدات ^(١) .

كذلك جاء التأثير الحقيقى من الحكومات ، ومؤسسات التمويل الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولى ، الذى بدأت مشاوراته مع المسؤولين المصريين ، وقد جاء فى قرار المجلس التنفيذى للصندوق مايلى

أ- لقد أكلت الحكومة المصرية ، التزامها بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، يعتقد الصندوق ضرورة اجراء تغييرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية ، حتى يتم تطبيق هذه السياسة بنجاح ، فعلى الصعيد المحلى يجب تخفيض الدعم ، لتخفيف عجز الموازنة . وتوفير الموارد للاستثمارات .

ب - ان الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى حادة جدا ، فى القطاع الخارجى ، وهذا يتطلب اجراء تعديلات مناسبة فى سياسات سعر

(1) Ali El Deen Dossoki, policy making in Egypt, opcit, p. 413 .

الصرف ، وضرورة استمرار الاتجاه الحالي نحو مزيد من اللامزية فى قرارات التجارة الخارجية ، وخاصة التخلص التدريجى من ضرورة الموافقة المسبقة على الاستيراد^(١) .

توالت بعد ذلك ضغوط الصندوق على مصر لتنفيذ مطالبه ، وجاء فى تقرير بعثة الصندوق مايلى : س لقد أجريت مناقشات على أساس الاتفاق بين الممثل المصرى ، والبعثة ، على أن المطلوب يتمثل فى إعادة تشكيل جذرى للاقتصاد ، وقد اعترف الممثلون المصريون والبعثة بأن الاصلاحات الضرورية كثيرة ، وأنه يجب تنفيذها على عدة سنوات ، ومع ذلك فان البعثة تعتبر أن الاجراءات السريعة ، والجمهورىة حتمية لدفع عملية الاصلاح .

وهكذا مارست المؤسسات التمويلية ، والدولية ، والمقرضون الغربيون ضغوطا على مصر لجعل اقتصادها أكثر اتصالا بالسوق الرأسمالى العالمى ، عن طريق رفع الدعم وتخفيض قيمة الجنيه ، ولقد كان على مصر أن تدعن ، فقد قبلت مبدأ الاشراف الدولى على سياستها الاقتصادية ، كشرط للمساعدات التمويلية من المصادر الغربية^(٢) .

كذلك تم فى عام ١٩٧٤ اجتماع المجموعة الاقتصادية الامتحارية لمساعدة مصر فى باريس ، وهى تتكون من كبار دائنى مصر ، برئاسة البنك الدولى وأكدت المجموعة على أهمية اتباع سياسة اقتصادية مناسبة لمصر ، واقترحت إلغاء سعر الصرف الرسمى ، وإلغاء الدعم تدريجيا ، ورفع أسعار

(1) Ali El Deen Dossoki, opcit, p. 414 .

(2) Mark Copper, Egypton stat capitalism in cricis, politics and political interests, opcit, p, 60 .

الفائدة ، وقد انعكس روح هذا الاجتماع فى كلمات نائب رئيس البنك
الدولى :

« ان المدوبين يدركون حجم المهمة التى تواجه الحكومة المصرية ، وهذا
يتطلب برنامج اصلاح طويل المدى ، اذ يجب تغيير القوانين ، والعادات ،
ولكن الدول والهيئات ، قررت تقديم المعون ، والتأييد لادراكها صعوبة هذه
المهمة ، وان الاصلاح سيستغرق وقتا طويلا »⁽¹⁾ .

ولقد لعبت القروض التى منحتها هذه المؤسسات التمويلية دورا كبيرا فى
تهيئة المناخ لتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ففى الفترة من ١٩٧٤ -
١٩٨١ حصلت مصر على قروض بلغت قيمتها ٤٤٧, ٤٢٩٣ مليون دولار
من امريكا⁽²⁾ .

وكان لابد وفقا للمناخ السابق وفى مواجهة هذه الضغوط ، والتسهيلات
المقدمة من ضرورة البدء فى التنفيذ ، والأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ،
تلك السياسة التى تطلبت تغيير الشكل المؤسسى للنظام القانونى للدولة ، الى
الشكل الذى يتيح حرية الحركة للمؤسسات الاقتصادية لكى تدخل فى
علاقة مع رأس المال الوافد ، وعلى ذلك تم تحديد سياسة قانونية لاعادة تحرير
الاقتصاد المصرى من خلال مايشمله هذه السياسة من تنفيذ مطالب صندوق
النقد الدولى ، والتى تتركز أساسا فى :

(1) Ali El Deen Hellal opcit, p. 415 .

(2) Marvin G. weinbaum, Dependent Development and U.S. economic aid to Egypt, opcit, p. 119 .

١- رفع قبضة الدولة عن الاقتصاد ، واطلاق حرية العمل للرأسمال الخاص ، والأجنبي .

٢- اعادة النظر فى القوانين التى تحكم الاقتصاد القومى وبالذات قوانين النقد ، والتجارة ، والاستيراد ، والتصدير .

٣- تسهيل مشاركة رأس المال الوافد مع رأس المال العام .

بهذه الأسس الثلاثة تم صياغة قانون الانفتاح الاقتصادى لكى يتلائم مع التغييرات المطالب بها على طريق الاندماج فى السوق العالمية .

ترى الى حد أسهمت هذه القوانين الجديدة فى احداث التغييرات الهيكلية للاقتصاد المصرى ، على نحو يحقق أهداف الرأسمالية العالمية فى تبعية المجتمع المصرى لها .

ثالثا : التغييرات الهيكلية فى الصناعة من خلال قوانين الانفتاح :

تحددت اتجاهات حركة الصناعة فى ضوء الاجراءات ، والقوانين التى اتخذت من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وذلك باعادة تنظيم العلاقة بين رأس مال الدولة ، ورأس المال الفردى المحلى والاجنبى . وقد تحققت هذه العلاقة من خلال ^(١) :

(١) إلغاء المؤسسات النوعية التى كانت تحتوى شركات القطاع العام ، واعطاء الشركات حرية أكبر فى اتخاذ القرارات الاقتصادية .

(١) د . محمد دويدار ، الاتجاه الرئاسى للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور ، ص ٣٢ .

(٢) الاتجاه الى تحويل شركات القطاع العام الصناعى الى شركات للأفراد، يمكن التصرف فيها عن طريق طرح أسهمها فى سوق الأوراق المالية ، على نحو يمكن أن تتحول معه الى شركات مختلطة ، بل وتحويل بعضها الى شركات تخضع لقانون الاستثمار .

(٣) الاتجاه نحو أبعاد وحدات القطاع العام للدولة تدريجيا عن تحمل بعض الأعباء المتمثلة فى تشغيل العاملين ، أو فى ضمان تزويد السوق المحلية بأثمان منخفضة^(١) .

ما أثر هذه التغييرات على البناء الصناعى ؟

من الضرورى أولا أن نشير الى أن أى تغيير فى البناء الصناعى ، يمكن أن يقودنا الى تحديد الهوية الاجتماعية لعملية التصنيع ، ذلك أن تلبية الصناعة للحاجات الاجتماعية لا بد ، وأن يعكس التوجه الطبقي للدولة من حيث خلق قوة عاملة لتطور المجتمع^(٢) .

ولما كانت التغييرات التى طرأت على البناء الصناعى فى مرحلة السبعينات قد تحددت فى ضوء القوانين ، والاجراءات الخاصة بسياسة الانفتاح ، والتى من أهمها السعى نحو تعظيم النشاط الاستثمارى داخل هذا القطاع فان النتائج المترتبة على هذا التغيير يمكن ايجازها فيما يلى :

(١) نفس المرجع السابق ص ٣٦ .

(٢) د. سعد حافظ ، انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل وسائر التصنيع فى مصر ، مجلة قضايا فكرية ، العدد الأول ص ٧٧ - ٨٠ يوليو ١٩٨٥ .

أولا : اتجاه الصناعة الى التحول من انتاج الصناعات الاستهلاكية ، وأيضا التحول من الانتاج المادى الى انتاج الخدمات .

فى دراسة أجريت حول طبيعة المشروعات الصناعية التى تمت فى بداية الانفتاح اتضح مايلى^(١) :

١- أن عدد المشروعات التى يمكن أن تكون انتاجية كانت أقل من نصف المشروعات التى تمت الموافقة عليها ، حيث كانت فى حدود ٤٥ ٪ .

٢- أن ترتيب المشروعات الصناعية ، وعير الصناعية كانت حسب نسبتها تنازليا : الصناعات الكيماوية ، وتشمل بالطبع مستحضرات التجميل (١٨,٢ ٪) ، يليها السياحة (١٨,٢ ٪) ، فالصناعات الهندسية ، ثم الصناعات المعدنية (٤,٣٥ ٪) ، هذا يعنى أن المشاريع الانفتاحية الصناعية لايمكن أن تساهم فى تطوير البنية الأساسية للمجتمع .

ولقد كان لهذا الاتجاه أثر على معدل النمو الصناعى ، ذلك النمو الذى تميز بظاهرة عدم التوازن القطاعى ، اذ تعكس الأرقام أن الصناعة لن تنمو الا بمعدل ٦,٢ ٪ خلال فترة الانفتاح ، بينما وصلت هذه النسبة ٨,٥ ٪ فى اطار الخطة الخمسية الأولى^(٢) .

(١) د. عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة الاجتماعية فى مصر ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٣١٦ .
(٢) الأهرام الاقتصادى ، الانفتاح ماذا فعل بالانتاج الصناعى ١٩٨٥/٢/١٠ .

ثانيا : الاتجاه نحو تبعية البناء الصناعى الوطنى للرأسمالية العالمية ، حيث أصبح هذا القطاع معتمدا على القروض التى تأتى من الخارج ، وهذا يعنى مزيد من تعميق تبعية الهيكل الصناعى للسوق العالمية (١) .

ولقد ترتب على هذه السياسة مجموعة من الآثار الاجتماعية بالنسبة للبيان الصناعى ، وبالتالى بالنسبة للطبقات الشعبية المستفيدة منه .

فأولا : أنه هذه السياسة الانفتاحية فى التصنيع ، قد ربطت الانتاج المحلى باحتياجات السوق العالمية ، دون احتياجات السوق المحلية ، وبالدات احتياجات الجماهير الشعبية وهذا يعنى تلبية احتياجات المستهلك من السوق الأجنبى ، من خلال توجيه طاقات وموارد الاقتصاد القومى لتلبيتها .

وثانيا : الاعتماد الكامل للسوق المصرى على السوق الاجنبى ، وربط التقلبات الخاصة بالسوق الأجنبى ، وانعكاسها على المستهلك المصرى من حيث التضخم ، وارتفاع الأثمان ، وانخفاض قيمة العملة .

- القطاع العام فى السبعينات :

يهيمن أن تتناول بعض التغييرات التى طرأت على القطاع العام فى هذه المرحلة من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادى .

ولعل الهجوم المتزايد منذ بدء سياسة الانفتاح على هذا القطاع له مغزاه ، ودلالاته القوية ، ذلك أن الرأسمالية العالمية فى مشاركتها للرأسمالية المحلية لا ترغب فى وجود أى نوع من الملكية العامة ، فضلا عن أنها تخشى قيود

(١) صلاح المعروسى ، حول الرأسمالية الطفيلية ، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٠١ .

القوانين واللوائح ، حتى أن البعض قد فسر هياكل الانفتاح بأنها تهدف فقط الى القضاء على القطاع العام^(١) .

ومع التحولات الاقتصادية ، والسياسية في السبعينات ، كان الموقف من ضرورة احداث تغييرات ، وتحولات في هذا القطاع بات هو شغل النظم الشاغل ، بدأت الدعوة في الخفاء تحت اسم تطوير القطاع العام ، وذلك من خلال التشكيك في قدرته على مسايرة التقدم ، والتنمية ، وبالذات بعد الحرب^(٢) ** .

نتيجة لهذه التحولات ، تعددت الآراء بشأن تصفية القطاع العام ، والاجهاز على مجزائه ، فالقطاع الأوسع من الطبقة العاملة ، وبعض الشرائح البرجوازية البيروقراطية ، والتكنوقراط مثلوا اتجاهها مدافعا عن بقائه ، وفي المقابل فإن شرائح البرجوازية البيروقراطية التي كونت ثروتها الخاصة من استنزاه ، وبالتحالف مع الشرائح الاخرى ، تبنت الدعوة الى تصفيته ، ذلك لأنها اعتبرت وجود القطاع العام معيقا لممارسة هذه القوى الاجتماعية لاورها^(٣) .

والواقع أن جوهر المسألة قد تركز في قضية أساسية هي تطوير القطاع العام ، أي تطويره بما يلائم ، ويخدم قوانين الانفتاح ، والاستثمار ،

(١) د . فؤاد مرسى . مصير القطاع العام ، مرجع مذكور ، ص ٣٧ .

(٢) ^{٢٤} النظر دستور جمهورية مصر العربية الذي ينص على أن الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ، ويتضمن المسؤولية في خطة التنمية .

(٣) د . محمد حناظ ، قضايا فكرية ، نفس العدد السابق ، ص ٧٦ .

وبشاركة للرأسمالية العالمية ، أى تقليص دوره بحيث يمكن الإبقاء عليه
بقا مع المعطيات الجديدة للاقتصاد المصرى ، فى ضوء علقته الجديدة
لاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وعلى هذا الاساس صارت الدعوة من خلال القوانين المتتالية ،
بى محاولة لتطوير القطاع العام بما يخدم مصالح الرأسمالية
العالمية ، والمحلية ، وركزت معظم هذه القوانين على التغيير فى اتجاهات
عدة :

١ - ربط القطاع العام بمجلة الاحتكارات الدولية من خلال القوانين التى
تبيح مشاركته للرأسمال الخاص ، والعالمى .

٢ - السعى نحو تحويل هذا القطاع الى قطاع علفىلى ، يخدم مصالح
الرأسمالية الجديدة .

٣ - الاتجاه نحو تحويل بعض شركات القطاع العام الى شركات خاصة ؛
أى السماح للرأسمالية العالمية ، والمحلية بمشاركة القطاع العام تحت
دعوى التوسع والتجديد والتطوير ** .

ولكن ماهى النتائج الاجتماعية التى ترتبت على هذه التحولات الهيكلية
داخل القطاع العام من خلال القانون .

** سوف تدرس هذه الآثار ، والتغيرات التى طرأت على القطاع العام عند تناولنا لتحليل
مضمون قانون الاستثمار .

يمكن إخطار الاجتماعى فى هذه التغييرات الهيكلية فيما يلى :

١- أن المشروعات الجديدة المنشأة طبقا لهذه القوانين ، لا يمكن النظر اليها على أنها مشروع عام ، حيث لاتخضع لقواعد تنظيم المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة ، من حيث مشاركة العمال فى الادارة ، والارباح ، وقوانين التعيين ، والفصل التعسفى ، أو قواعد الالتزام فيما يتعلق بتمويل الأرباح للخزينة العامة لاعادة توظيفها فى التراكم الرأسمالى^(١) .

٢- ان القوانين الجديدة تبيح الغاء التشريعات العمالية التى تؤكد حقوق العاملين من حيث الفصل التعسفى ، أو التعيين ، وذلك يفقد الدولة دورها فى الاشراف على العمال ، فضلا عن الضمانات الخاصة التى تضعها الدولة لحماية العمال ، مثل مساهمتهم فى الارباح^(٢) .

٣- ولا يقتصر الأمر على تحويل الهياكل العامة للاقتصاد الى هياكل يساهم فيها رأس المال الأجنبى ، والمحلى ، وإنما توجد مجموعة من الضمانات القانونية التى منحت له من حيث التأمين ، والمصادرة ، والاستيلاء ، وفرض الحراسة ، وكذلك من حيث الضمانات القانونية والقضائية ، واستثناء المشاريع من أحكام القوانين السائدة فى مصر ، وبالذات القوانين الخاصة بالاستيراد ، والتصدير ، وقوانين النقد ، وأبضا

(١) د. سعد حافظ ، قضايا فكرية ، نفس المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٢) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٧ .

الاعفاءات الضريبية على الأرباح ، وإمكانية تحويلها للخارج ^(١) .

رابعا : التغييرات الهيكلية في الزراعة من خلال قوانين الانفتاح :

لم يكن من الممكن أن يتم اجراء تغييرات فى هيكل الاقتصاد المصرى ، وتحوله الى اقتصاد رأسمالى تابع ، دون امتداد لجانبه الزراعى فى بداية السبعينات ، على أنه من الحقائق المؤكدة اجتماعيا ، أن التغييرات التى شهدتها القرية المصرية فى بداية السبعينات ليست وليدة سياسة الانفتاح ، وإنما مثلت هذه السياسة الاطار القانونى الذى تعمقت فيه علاقات الانتاج فى القرية تجاه التوسع الرأسمالى ، سواء فيما يتعلق بنمط الملكية ، أو عملية الاستغلال الزراعى نفسها .

وكما أسهمت قوانين يوليو الاشتراكية فى مرحلة التحول فى الستينيات فى بروز طبقة اجتماعية ، استفادت من منجزات هذه المرحلة ، كذلك أسهمت قوانين اصلاح الزراعى المتتالية فى بروز طبقة اجتماعية زراعية ، استحوذت على السلطة فى القرية ^(٢) ، وبرزت فى مواجهة طبقة الفلاحين المعدمين ، والاجراء ، والتفت أمالها وتطلعاتها مع اجراءات سياسة الانفتاح ، كيف تم ذلك ؟ .

يذكر دويدار أن التغييرات الهيكلية فى الريف المصرى والتى تمت من خلال القوانين قد تعثلت فى مختصرين أساسيين ^(٣) .

(١) د . فؤاد مرسى ، مصير القطاع العام ، مرجع مذكور ، ص ٣٨ .

(٢) د . أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل جماعات الصغرة القديمة والحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٤٤٥ .

(٣) د . محمد دويدار ، الاتجاه الرأسمالى للاقتصاد المصرى ، مرجع مذكور ، ص ٥٥ .

(١) اختفاء طبقة كبار الملاك ، أى أصحاب الملكيات العقارية الكبيرة .

(٢) هذا الاختفاء يفسح المجال أمام تطور نوع جديد من التركيز فى السيطرة على الأرض تقوم به اساسا طبقة متوسطى الملاك ، وخاصة اغنياء الفلاحين ، تركزا يتضمن تحول هؤلاء الى زراعة تتجه اساسا للسوق ، يقصد الربح ، وتتوسع فى استخدام العمل الاجير ، وتحول الى محاصيل غير تقليدية .

ويوضح حجم هذه الطبقة من خلال توزيعات فئات الحياة للأرض الزراعية فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٤ ، والتي تؤكد هذه الحقيقة .

توزيع فئات الحياة للأرض في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٤^(١)

Z	المساحة بالآلاف	١٩٧٤		Z	المساحة بالآلاف	١٩٦٥		فئة الحياة
		Z	عدد للملاك بالآلاف			Z	عدد للملاك بالآلاف	
٤٩,٧	٢٧٧٠	٩٤,٩	٣١٧١,٢	٥٧,١	٣٦٩٣	٩٥,١	٣٠٣٣	أقل من خمسة أفدنة
١٠,٩	٦٠٥	٢,٧	٩١	٩,٥	٦١٤	٢,٤	٧٨	من ٥ - ١٠
٢٣,١	١٢٨٤	٢,١	٧٠,٥	٢٠,٨	٣١٤١	٢,٢	٦٩	من ١٠ - ٥٠
٦٣	٩١٠	٠,٢٤	٨,٣	١٢,٦	٨١٣	٠,٣	٦٩	أكثر من خمسين فدانا
١٠٠	٥٥٦٩	١٠٠	٣٣٤١	١٠٠	٦٤٦١	١٠٠	٣١٩٠	الجملة

يتضح من الجدول مايلي :

- ١- تناقص نسبة الملاك من فئة الحياة أقل من خمسة أفدنة ، وأيضاً نسبة مابحوزته من أرض .
- ٢- زيادة نسبة الملاك في الفئة من ٥ لأقل من عشرة ، وأيضاً زيادة نسبة مابحوزته من أرض .

(١) د. محمود منصور عبد الفتاح ، الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ملاحق المستقبل في ضوء استراتيجيات بديلة للتنمية ، جهاز السكان وتنظيم الأسرة ، القاهرة ، إيدكاس ٢٠٠٠ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١١ .

٣- تناقص نسبة الملاك من فئة الحائزين من ١٠ - ١٥٠ فداناً ، مع زيادة مابحوزته بنسبة ٢,٢ من الأراضي الزراعية^(١) .

وتوضح هذه ابيانات جملة حقائق اجتماعية منها مايلي : (٢) .

١- ازدياد قوة الحائزين لأكثر من خمسين فداناً ، والذين كان الاصلاح الزراعى بقوانينه المختلفة ، قد وضع حداً أقصى لما يبحوزته ، لاي تجاوز الخمسين فداناً ، ولعل من أبرز مظاهر هذه القوة ، هو الاستيلاء على أرض صغار الحائزين الذين يحوزون أقل من خمسة أفدنة ، وحسم الصراع حول الأرض لصالحهم ، خاصة وان الفئات الوسطى هي الأخرى قد زاد نصيبها .

٢- تحالف الفئات الوسيطة والعليا ضد صغار الحائزين .

٣- اتجاه الاراضى الزراعية نحو التركيز فى مساحات كبيرة لصالح كبار الرأسمالية الزراعية .

ذلك يعنى تركيز ملكية مايزيد على ربع الأراضى الزراعية فى يد القوة الهيدبة الاجتماعية ، تركزا يتضمن احتكار الأرض الزراعية ، وتنتزع حدة هذا النوع من التركيز أكثر عندما تدخل فى الصورة مابحوزة أفراد هذه الطبقة عن طريق الاستعمار ، فالسيطرة على الأرض لا تتم فقط من خلال الملكية ،

(١) د. محمود منصور عبد الفتاح ، الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ملامح المستقبل فى ضوء استراتيجيات بديلة للتنمية ، جهاز السكان وتنظيم الأسرة ، ايدكس ٢٠٠٠ ، اكتوبر ١٩٨١ ، ص ١١ .

(٢) د. محمد منصور ، نفس المرجع السابق ، ص ١٢ .

وإنما كذلك عن طريق استئجارها ، هنا تصبح الحيازة المعبر الفعلى عن القوة الاقتصادية ، خاصة فى ظل تنظيم يؤيد استئجارها ^(١) .

هذا فضلا عن ملكية افراد هذه الطبقة لأدوات الانتاج الزراعية ، والمتمثلة فى الجرارات ، وأدوات الزراعة ، وقيامها بالنشاط الاستثمارى فى مجال تربية وئاشى والدواجن والمناحل .

تلك هى الطبقة المسيطرة فى الريف فى بداية السبعينات ، كيف التقت مصالح واهداف هذه الطبقة مع أهداف ومصالح قوانين سياسة الانفتاح ؟

تمثل التغييرات الهيكلية التى أحدثها قانون الانفتاح فى الاقتصاد المصرى أعم العوامل التى أتاحت لهذه القوة ابراز وضعها الطبقي ، وقوتها التطبيقية من خلال مايصدر من قوانين لصالح هذه الطبقة تبدت هذه الحقيقة فى جملة القوانين التى ساعدت على : ^(٢) .

١- إزالة جميع القيود ، التى تعتبر معوقة لتطور البرجوازية بصفة عامة ، مثل إنهاء الحراسات ، وتصفيتها ، ودفع التعويضات لمن أصبحوا من قوانين الاصلاح الزراعى ** .

(١) د. محمد دويلار ، الاتجاه الرسمى ، نفس المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) د. محمد دويلار ، نفس للرجع السابق .

** انظر جملة القوانين التى منلت السند الأساسى لصمود القوى الطبقيّة لمرحلة السبعينات فى بداية هذا الجزء من الدراسة .

٢- محاولة السيطرة الفعلية على التنظيمات داخل القرية ، سواء في الجمعيات التعاونية ، أو المجالس المحلية من خلال القوانين التي تحدد شروط السيطرة اللازمة لهذه الطبقة ^(١) .

٣- إعادة النظر فى قوانين الاصلاح الزراعى الخاصة بالعلاقة بين المالك ، والمستأجر ، وبالتحديد الايجار ، على النحو الذى يزيد من الايجار بالنسبة لكبار الحائزين .

٤- تدعيم وضع كبار الحائزين أيضا من خلال اصدار القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر ، لتسهم بذلك القانون فى التحول الكلى للنمو الرأسمالى فى الزراعة المصرية .
نص هذا القانون على اجراء التعديلات الآتية ^(٢) :

١- تعديلات فى العلاقة بين المالك والمستأجر فيما يتعلق بالقيمة الاجارية ، وذلك عن طريق رفع القيمة الاجارية للفقدان .

٢- تقرير حق المالك فى طرد المستأجر اذا تأخر فى دفع الايجار ، وذلك بالنسبة لمن يملكون خمسة أفدنة فأقل .

(١) انظر قوانين الجمعيات التعاونية ، والمجالس المحلية ، التى تنقص على شروط محددة يجب توافرها للانضمام لهذه الجمعيات منها ، الملكية للأرض الزراعية ، والألم بالقراءة والكتابة ، وانظر ايضا : المرجع التالى د . أحمد زليد ، البداء له . يلى فى الردف الم. رى ، مرجع مذكور .

(٢) انظر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالعلاقة بين المالك والمستأجر ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، ملحق الاهرام الاقتصادى ، القاهرة مايو ١٩٨٦ .

٣- إلغاء لجان فض المنازعات بالقرية ، وتحويلها الى المحكمة ، وما يستتبعه ذلك من فقدان فقراء الفلاحين من الحصول على حقوقهم نتيجة لعدم مقدرتهم المالية .

٤- للمالك حق الطرد بالنسبة للمستأجر ، اذا ما أراد أن يحول أرضه فى الزراعة من محاصيل تقليدية ، الى محاصيل نقدية وفى ذلك مايشجع على النمو الرأسمالى للزراعة المصرية .

وبذلك يمكن القول أن التعديلات التى أدخلها القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ ، ذلك القانون الذى تم إصداره بموجب التعديلات التى تمت فى كافة القوانين المنظمة للاقتصاد القومى ، طبقا لقانون سياسة الانفتاح ، قد مكنت الطبقة الجديدة من القضاء على القيود التى كانت قوانين الإصلاح الزراعى قد وضعتها ، للحد من نفوذ كبار الملاك فى القرية ، نضيف الى ذلك الدعوة التى بدأت برفع الحد الأدنى للملكية الزراعية ، وبالذات فى الأراضى المستصلحة ، وفى هذا الصدد نشير الى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦^(١) ، وهو أحد القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعى ، والذى نص على أنه لايجوز لأى شخص هو ، وأسرته ، وأولاده القصر ، أن يحرزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد ، أو بلمة وسيلة أخرى ، مساحة تزيد على خمسين فداناً ، أو مافى حكمها من الأراضى البور الصحراوية .

نضيف الى ذلك ما أدى اليه قانون سياسة الانفتاح ، الذى أعطى الحق

(١) انظر القوانين التى تمت بالنسبة للمسألة الزراعية ، فى مرحلة التحول والتغيير بالنسبة للثورة يوليو فى الفصل الثانى من هذه الدراسة .

ليس فقط للمصريين بل أيضا للأجانب ، أن يحوزوا مساحات لاتقدر بنهاية ، اذا ما أرادوا استصلاحها ، بالمشاركة مع المصريين ^(١) .

بهذه التغييرات التي أشرنا إليها ، سواء في الصناعة ، أو الزراعة من خلال قوانين الانفتاح ، يمكن القول ، أنه بهذه القوانين قد اكتملت حلقة من حلقات احكام الاقتصاد المصرى ، زراعيًا ، وصناعيًا لصالح الرأسمالية المحلية ، والعالمية ، وبهذه الاجراءات التشريعية ، تدعم أوضاع الطبقة الرأسمالية في الريف ، ليشهد الريف المصرى تحولاً نحو التبعية ، بما يزيد من حدة التناقض الطبقي داخله ، وأيضاً تدعم أوضاع الطبقة الرأسمالية في المدينة بما يزيد أيضاً من تحول الاقتصاد المصرى بأكمله اقتصاد تابع ، ويزيد من هذا التحول ، تدعيم المكانة السياسية لهذه الطبقات ، والتي تجعلها فى النهاية توجه التشريعات بأكملها لصالحها ، وبالتحديد فى مجال الاقتصاد .

وبذا نكون قد ربطنا بين جملة التغييرات الهيكلية التى طرأت على الاقتصاد المصرى وبين القوانين التى استحدثت ، من خلال الدراسة التاريخية لمجتمع السبعينات .

بقى أن نتناول أثر هذه التغييرات على البناء الطبقي للمجتمع المصرى فى هذه المرحلة .

(١) انظر مجالات الاستثمار التى أتاحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وهو القانون الخاص بسياسة الانفتاح .

خامسا : التغييرات فى البناء الطبقي فى مرحلة السبعينات :

أشارت الدراسة فى بداية التناول التاريخ للعلاقة بين القانون والواقع الاجتماعى الى تساؤل أساسى هو هل يمكن أن يخلق القانون طبقة ؟ ، وبرهنت الدراسة أيضا على ايجابية هذا التساؤل ، من خلال ظهور مسمى بالطبقة الجديدة فى مرحلة الستينات ، وهى الطبقة البرجوازية البيروقراطية ، والتي كانت القوانين من أهم العوامل التى دفعت ، وساعدت على تبلورها . ترى هل يمكن فى هذه الحقيقة ، فيما يتعلق بحقبة السبعينات ، بعبارة أخرى ، هل القوانين التى صدرت فى هذه الحقبة ، وبالذات القوانين الاقتصادية ، قد ساعدت هى الأخرى فى تغيير التركيبة الطبقي للمجتمع المصرى ، وهل أدت هذه القوانين أيضا الى ظهور طبقات اجتماعية جديدة ، وإذا كان ذلك صحيحا ، فما هى خصائص هذه الطبقة ، وكيف تكونت ، وأخيرا ماهو الدور الذى لعبته القوانين المختلفة فى ظهور هذه الطبقة ؟

أغلب الدراسات^(١) التى تناولت التغيير الطبقي للمجتمع المصرى فى حقبة السبعينات قد ركزت على مفهوم الطبقة الطفيلية ، كطبقة اجتماعية برزت ، وتبلورت من خلال تطبيق قوانين الانفتاح .

(١) انظر الدراسات الآتية حول مفهوم الطبقة الطفيلية :

- د. ابراهيم العيسوى ، التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى ، سلسلة أوراق

عمل بحثية رقم (٩) معهد التخطيط القومى ، القاهرة يونيو ١٩٨٣ ، ص ٢٠ .

- سامية سعيد ، من يملك مصر ، مرجع مذكور .

- د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم رأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح ، الطليعة ، مايو ١٩٨٤ .

يمثل مفهوم الطبقة الطفيلية أداة لفهم طبيعة التغييرات التي حدثت في المجتمع المصرى فى هذه الفترة ، من خلال القوانين ، ذلك أن لفظ طفيلي^(١) هو تعبير واقعى عن سمات الاقتصاد فى مرحلة تاريخية من تاريخ المجتمع المصرى من حيث :

١- تبعيته لاقتصاد آخر له نظامه والذى ينعكس عليه سلبيا .

٢- الاعتماد الكامل ، وليس المتبادل على هذا الاقتصاد ، وفى ذلك مايقضى على امكانية تطور هذا الاقتصاد ، فى مواجهة الاقتصاد المعتمد عليه .

ماذا تعنى الطفيلية طبقا للمفهوم المادى ؟

ينول ماركس معالان لتكوين الدخول والثروات :

أ- مجال الانتاج حيث يتم تحقيق فائض القيمة ، وهذا هو المصدر التقليدى للأرباح الرأسمالية .

ب - مجال التداول ، حيث يتم تحقيق ثروات ، ودخول نتيجة عمليات الاتجار ، وتداول السلع ، والخدمات ، والأصول العينية ، والمالية وفى اطار مجال التداول يمكن ادراج عمليات الاقتراض الربوى للمال المسائل ، ولذا

(١) يورد ابراهيم الحسوى أصبل كلمة طفيلي كما وردت فى الموسى أكسفورد « أنه نبات يتسلق ، على نبات آخر ، أو على حائط ، أو غير ذلك ، أما منناه فى علم الأحياء ، فهو أنه كائن يعيش متطفلا على كائن آخر داخله ، أو خارجه ، وبالتالي فحياته تتوقف على ما يحصل عليه من غذاء هذا الكائن » أنظر المرجع التالى : د . ابراهيم الحسوى ، التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد: للاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ص ٢٠ .

فان الجانب الأعظم للدخول ، والثروات الطفيلية ، يتولد في مجال التداول ، وليس في مجال الانتاج ، وخلق القيم .^(١)

نقطة البدء في التمييز بين النشاط الطفيلي ، والنشاط غير الطفيلي تكمن في محاولة استجلاء التمايز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، ذلك أن مجمل التعريفات التي تعرضت لمفهوم النشاط الطفيلي قد ركزت ، على أن الطفيلية هي مجموع الدخول الناجمة عن أعمال الوساطة ، والتوزيع والتداول ، أي العمل غير المنتج^(٢) .

وعلى ذلك يمكن تعريف النشاط الطفيلي كما قدمه العيسوي على أنه نشاط يقوم على استغلال الغير ، ويتمثل في الحصول على أشياء (دخل ، ثروة ، قيمة) بدون وجه حق ، وهو أيضا نشاط ناقل للثروة ، ومجاله الأساسى التبادل ، بعبارة أخرى النشاط الطفيلي هو نشاط غير منتج للثروة ، أو القيمة ، وممارسته في المقام الأول خارج نطاق الانتاج^(٣) .

(١) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح ، الطليعة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٥٢ .

(٢) ** يرى بعض الدارسين ، أن دسم النشاط الطفيلي بالملاح غير المنتج ، صفة يمكن فهمها في حدود الزمان ، أو المالح الذي تنشأ فيه الطبقة الطفيلية ذاتها ، فالرأسمالية كطبقة ، في مرحلة تاريخية معينة لعبت دورا أساسيا لاغنى عنه للتطور الانستى ، وفي اطار تلك الأنشطة التي لاغنى عنها لتحقيق الدور التاريخى للرأسمالية ، وبذلك يجب النظر الى تحديد مفهوم النشاط الطفيلي في قدرته على تعطيل ، أو اعاقة تطور قوى الانتاج في كله مرحلة من مراحل التطور : انظر المصدر التالى :

عادل الغمري ، الرأسمالية الطفيلية رؤية ثلاثية ، الرأية العربية ، مجلة غير دورية ، سبتمبر ١٩٨٨ ص ٨ .

(٣) خليل أبو راشد ، كتابات مصرية ، دار الفكر الحديث ، بيروت ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٧٥ ص ٥٠ .

وكذلك يعرف خليل أبو راشد النشاط الطفيلي بأنه نشاط اقتصادى ، يحقق دخلا عن طريق غير منتج ، تقوم به فئة اجتماعية ، معينة ، فى ظل القوانين الشرعية السائدة ، تضم ممولين ، وتجار ، وروبين ، ومقاولين ، ووكلاء فى مجال التصدير ، والاستيراد ، وتجارة العملة ، وأيضا الصفقات التجارية^(١) .

ويتضح من جملة التعريفات السابقة الوثيقة بين ظهور هذا المفهوم ، وبين التفسيرات التى أحدثتها القوانين المختلفة على الأنشطة الاقتصادية ، وكيف ساعدت هذه القوانين على ظهور الطبقة فى المجتمع . فمما لاشك فيه أن جملة القوانين التى ظهرت فى هذه المرحلة ، والتى عبرت عن ايدولوجية الطبقة الحاكمة فى بنى نمط من الاقتصاد ، يرتبط بالطبقات الرأسمالية داخليا ، وخارجيا ، قد ساهمت فى زيادة نشاط بعض الفئات ، وبالدات تلك الفئات التى اكتسبت مكانة سياسية ، مكنتها من اصدار تشريعات خاصة فى مجال النقد ، والاستيراد ، والتصدير والوكالات التجارية ، ولقد ساعدت هذه القوانين على زيادة نشاط هذه الفئات فى كافة الأعمال غير المنتجة .

(١) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الطفيلية فى ظل الانفتاح ، مرجع مذکور ، ص ٥٤ .

وفي دراسة عن أنواع النشاط الطفيلي ، وجد أن هذه الأنشطة
تركز في :

أنواع الأنشطة الطفيلية والدخول المتولدة عنها^(١)

أنواع الأنشطة الطفيلية	فئات الرأسمالية الطفيلية	أنواع الدخول الطفيلية
١- عمليات التصدير والاستيراد	الرأسمالية الوكيعة للرأسمال الاجبي عن الاتجار في السلع المستوردة	الأرباح الطفيلية الناتجة للسلع الكمالية
٢- عقود المقاولات من الباطن	كبار المقاولين	دخول العمولات والسهميرة
٣- تجار السوق السوداء في التقد الاجبي	تجار العملة في السوق السوداء	فروق الاسعار الناتجة عن للضاربة في اسعار العملات
٤- تهريب السلع المستوردة من المنطقة الحرة .	تجار السلع المهربة	هوامش ربح طفيلية .
٥- جمعيات الاسكان	شرائع من كبار المهنيين	دخول العمولات والسهميرة
٦- تقسيم الاراضي التناوبية	شركات تقسيم الاراضي	العصفقات التجارية .
٧- مقاولات البحر وأعمال التخليص الجمركي .	مقاولوا البحر والمخلصون الجمركيون	أرباح طفيلية وقنوات .
٨- عقود التوريد للقطاع العام	المصنفون والموردون	دخول العمولات والسهميرة
٩- مكتب السفرة . والمضمو	مستطاب مكاتب السفرة	أرباح طفيلية .
١٠- الاتجار غير المشروع في تسلع اتصوبية	بعض تجار البقالة والجملة	أرباح طفيلية (٢)

(١) خليل أبو راشد ، كتابات مصرية ، دار الفكر الحديث ، بيروت ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٧٥
ص ٥٠ .

(٢) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الطفيلية في ظل الانفتاح ، مرجع مذكور ص ٥٤ .

من لأنشطة السابقة يمكن أن نحدد الخصائص العامة لهذه الطبقة من واقع ما أتاحتها لها القوانين المختلفة ، التي شجعت على نشاطاتها :

١- السعى الى الربح السريع ، والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل ، والميل الى تراكم رؤوس الأموال تراكما سريعا .

ويرى عبد الفضيل أن هذا التركيز المفرط السريع للمال ، لدى فئات الرأسمالية الطفيلة ، هو الذى دفع فئة المليونيرات الجدد الى اطلاق التعبير السوقى ^(١) المارج (الأرناب) للإشارة الى الملايين الجديدة التى تكونت ، وتكاثرت بأ. اليب طفيلية ، وهذا التعبير له دلالة بالغة على الواقع الاجتماعى الاقتصادى ، اذ أنه يتميز بخاصيتين :

أ- ظاهرة التوائد ، والتكاثر السريع .

ب - ظاهرة الجبن الشديد اذ سرعان ماتلوز بالفرار من نشاط الى آخر ^(٢) .

١- هذا السعى الشديد الى الربح يجعلها تستخدم كافة الطرق المشروعة ، وغير المشروعة فى ممارسة أنشطتها .

٣- التركيز على الأنشطة الخدمية (غير المرتبطة بالعملية الانتاجية) مثل الاقراض ، والمضاربة ، والسمسرة ، حتى تتمكن من التحول من النشاط الى آخر حسب الظروف ، وتوقعات الربح السريع .

يندلك يمكن أن نستخلص أن جملة القوانين التى صدرت فى مرحلة

(١) طر : عهد الفضيل ، الطليمة ، نفس العدد للذكور ص ٥٤ .

للسبعينات ، قد ساهمت فى احداث تغييرات فى البناء الطبقي
لمجتمع المصرى ، أبرز هذه التغييرات ظهور مايسمى بالطبقة
الطغرافية ، تلك الطبقة التى أصبح دورها هو اعاقه تطور قوى الانتاج فى
مصر^(١) .

وبالتالى يمكن أن نقرر أن قوانين الانفتاح لم تعمل على تطوير
وتحديث الانتاج ، وتحقيق الرخاء بقدر ما هدفت الى اعاقه التطور
الاجتماعى للمجتمع المصرى ، وبذلك يمكن أن نستخلص بعض
الحقائق :

١- أن هذه الطبقة هى التعبير الفعلى عن ممارسات الطبقة الحاكمة من
حيث المصالح ، والأهداف التى منحها لها القانون .

٢- أن القوانين الاقتصادية التى تبنتها الطبقة الحاكمة قد عكست مكانة
هذه الطبقة على الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى فى هذه
المرحلة .

٣- أن هذه الطبقة بحكم انتماءاتها ، ونشأتها ، وتحالفاتها لايمكن أن
تؤدى الا دورا تخريبيا للاقتصاد المصرى .

(١) د. محمد دينار ، الاتجاه الرسمى للدولة فى مصر ، دراسة فى تعميق التنمية ، قضايا فكرية ،
العدد الثامن ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٠ .

ثالثة : التغيرات الهيكلية فى البناء السياسى المصرى فى مرحلة السبعينات وعلاقتها بالقانون :

مقدمة :

اتضح دائما من واقع الدراسة الموضوعية لحركة تطور المجتمع ، أنه لا انفصال بين طبيعة النظام الاقتصادى ، وهوية النظام السياسى ، ويتحدد الأخير فى ضوء مايمكن أن يقدمه من ضمانات لحماية النظام الاقتصادى ، الذى ترتضيه السلطة القائمة ، باختصار تتحدد الممارسة الديمقراطية لأى نظام فى ضوء الأهداف التى ينبغى على النظم الاقتصادى أن يحققها ، ويحافظ عليها .

وعلى ذلك يمكن ربط التغيرات التى حدثت فى النظام السياسى فى هذه المرحلة بطبيعة التغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى ، ولكى تتمكن من التعرف على هذه التغيرات ينبغى أن نركز فى مناقشتنا على النقاط
التالى :

أولا : الاطار العام للتغيرات فى النظام السياسى فى مرحلة السبعينات .

ثانيا : التغيرات فى البناء السياسى وعلاقتها بالقانون .

ثالثا : استخلاصات وخاتمة .

أولا : الاطار العام للتغيرات فى النظام السياسى فى مرحلة السبعينات :

ركزت ورقة أكتوبر^(١) ، كوثيقة رسمية على مجموعة من الأسس ،

(١) ورقة أكتوبر .

يمكن اعتبارها الاطار الذى تم من خلاله عملية التحول التى جرت فى هذه المرحلة ، هذه الأسس هى :

١- تشجيع رأس المال المحلى ، ودفعه الى العمل بكل السبل ، والاجراءات الممكنة ، ومنحه مزيدا من فرص الاسهام ، والمشاركة فى تحقيق مجتمع الرفاهية سنة ٢٠٠٠ .

٢- ضرورة الاستعانة برأس المال الاجنبى أيضا من أجل تحقيق مجتمع الرفاهية بعد الحرب .

٣- ان تحقيق هذين المطلبين يرتبط بتوفير الضمانات القانونية ، والتشريعية التى تساهم فيما يلى :

أ- ازالة القيود على حركة رأس المال داخل المجتمع ، من خلال القوانين التى تحرر هذه الحركة ، وأيضا بالنسبة لما يمكن أن توفره من تحقيق جو من الاستقرار السياسى ، حتى يتسنى لرأس المال ممارسة نشاطه دون خوف أو تهديد .

ب - تحقيق السلام الاجتماعى بين الطبقات بما يشبع جو من الحب ، ونيل الكراهية والحد .

وبذلك تكون ورقة اكتوبر قد حددت الاطار الملائم للتغيير السياسى ، فى ضوء جملة من القوانين ، التى يمكن أن تحمى رأس المال من الأخطار ، وتحمى أيضا المجتمع مما قد يتعرض له من صراع طبقى .

توضح ورقة اكتوبر هذا المعنى فيما يلى :

« نحن نعلم أن الديمقراطية ، ليست مجرد نصوص ، ولكنها ممارسات

عملية ، ويوميه والديمقراطية لاتمارس من فراغ ، بل لابد من اطرار
تحدد من خلالها الاتجاهات التى تخص أمور الوطن والسياسة الاقتصادية ،
والاجتماعية ، واد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل ، اطارا
لحياته السياسية ، واننا فى معركة البناء والتقدم لاحوج ما نكون لهذا
التجمع ، ومن ثم فأننى أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل
مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب ، ولكننى لا أقبل نظرية الحزب الواحد
الذى يفرض وصايته على الجماهير ، ويصادر حرية الرأى ، ويحرم الشعب
عمليا من ممارسة حريته السياسية ، ولهذا فأننى حريص على أن يكون
التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن
مصالحها المشروعة ، وعن آرائها ، بحيث تتضح الاتجاهات التى تخطى بتأييد
الأغلبية التى يجب أن تتبناها الدولة ، ان التنظيم السياسى يجب أن يكون بؤرة
للحوار تنصهر فيه الأفكار المتعارضة ، وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما
ترده القاعدة الشعبية العريفة .

يمكن أن تتبين بعض الدلالات التى تشير الى الرغبة فى ضرورة تغيير نظام
التنظيم الواحد ، وفى نفس الوقت عدم قيام هذا التنظيم خارج اطار الاتحاد
الاشتراكى ، ذلك أن فكرة التنظيم الواحد تعنى قيودا سياسيا لممارسة الطبقات
لنشاطها اقتصاديا ، فضلا عن عدم انساق ، أو إمكانية قبول الطبقات جميعا
داخل تنظيم واحد ، وبالنذا بعد التطورات الكبيرة لنمو الطبقة الرأسمالية .

تمجد اطار التغيير اذن فى شكل التنظيم السياسى ، وهو الاتحاد الاشتراكى
خلال مرحلتين المرحلة الاولى التى بدأت بقيام المناير ، والمرحلة الثانية هى
الاحزاب والسماح بها .

طرحت فكرة تطوير الاتحاد الاشتراكي فى خطاب للسادات فى ٢٣ يوليو ١٩٧٤ حين قال « ان الاتحاد الاشتراكي بصورته ، الحالية ، ولظروف كثيرة ومراحل متعددة مر بها أصبح محتاجا الى تطوير عميق جنباً الى جنب مع عملية تطوير سائر الأجهزة السياسية ، والتنفيذية لمواجهة مسؤوليات المرحلة الجديدة »^(١) .

أسفرت عملية مناقشة تطوير الاتحاد الاشتراكي عن إلغاء بعض القيود التى كان النظام الناصرى قد وضعها للحد من السلطة السياسية لبعض القوى ، وقد تمثلت هذه النقاط الثلاثة فيما يلى :

١- إلغاء كل النصوص التى تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطاً لتولى مناصب ، أو للترشيح لمسؤولية انتخابية ، أو للتصدي لقيادة العمل النقابى أو الاجتماعى .

٢- اقرار مبدأ العضوية الجماعية لل نقابات العمالية المهنية .

٣- اطلاق حرية تعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي ، مع منع أى حظر من الانتماء اليها^(٢) .

والواقع أن هذه المبادئ الثلاثة تعنى قلباً للنظام الأساسى للعضوية داخل الاتحاد الاشتراكي ، وبالتالي داخل النظام السياسى نفسه ، حيث أنها تعنى ضمن ما تعنى إتاحة الفرصة لدخول عناصر غير العناصر الحالية ، وهى

(١) الهيئة العامة للاستعلامات ، مجموعة خطاب الرئيس ، فى الفترة من يناير الى ديسمبر ١٩٧٤ . خطاب الرئيس فى جامعة الاسكندرية ، ٢٣ يوليو ١٩٧٤ ص ٥٢٨ .
(٢) منقشات وتقارير حول تطوير الاتحاد الاشتراكي ، الطليعة ، أغسطس ، ١٩٧٤ .

العناصر التي حرص النظام الناصري على استبعادها ، وهي بالتأكيد في ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، لا بد وأن تكون القوى الطبقية الانفتاحية التي تبحث عن السند السياسي الذي يكسبها شرعية في تحركاتها .

ويدل على هذا التحليل جملة المطالب الآتية التي عبرت عن المناقشات حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي والتي تركزت فيما يأتي :

(١) رفض كل موافق ثورة يوليو .

(٢) إلغاء نسبة الـ ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين على اعتبار رفض البعض أن للفلاحين والعمال مصالح متميزة .

(٣) السماح بتكوين أى أحزاب واشتراط ألا تتجاوز الأحزاب الاشتراكية نظريتها في المجترة أو السويد ، وما عدا ذلك فهو مرفوض ^(١) .

كذلك أسفرت نتائج مناقشات تطوير الاتحاد الاشتراكي ** ، الى ضرورة قيام المناير ، انطلاقا من رفض فكرة الأحزاب ، وايضا انطلاقا من رفض فكرة

(١) انظر : الطلبة ، نوفمبر ١٩٧٤ ، صراع للمصالح في مناقشات الاتحاد الاشتراكي .
انظر أيضا ، افتتاحية الطلبة نوفمبر ١٩٧٤ ، اليمن المتخلف الذي طفع على جلد الأمة .
** يكمن ملاحظة أوجه الشبه ، بين ماتم في المجالين الاقتصادي ، والسياسي من تغييرات ،
فحينما وضعت الطبقة الحاكمة في تفويض اركان النظام الاقتصادي تمثلا في القطاع العام ،
دعت الى تقديم ورقة لمناقشتها حول امكانية تطوير القطاع ، ونفس الشيء حدث حينما
أرادت تفويض الاتحاد الاشتراكي كصيغة سياسية سابقة فطالبت بتقديم ورقة حول تطوير
أوضاعه وفي كل مرة غالبا ما تدعول المهتمين والقوى السياسية ، والهيئات والمراكز ، ولكنها
تكون حريصة على عدم تمثيل قوى اليسار .

الحزب الواحد ، وقد وضعت عدد من الضوابط لاشتراط قيام هذه المنابر :

- ١- ان المنابر داخل التحالف لا خارجه .
 - ٢- انها ليست منابر تتنوع حسب تنوع القوى الممثلة في التحالف ، بل أنها منابر للرأى .
 - ٣- أنها ليست منابر فكرية خالصة لأن هناك درجة من الالتزام تتمثل في الالتزام بمواثيق ثورة يوليو .
 - ٤- أن هذه المنابر وسيلة للتعبير عن آراء القوى المختلفة ومن ثم فان عليها ، أن تقيم حوارا ديمقراطيا يسوده الاحترام^(١) .
- ولقد سمح باقرار منابر هما ، اليمين ، والوسط ، واليسار ، مثل منبر الوسط ، واليمين قوى الانفتاح الاقتصادى التى تؤمن باتاحة الفرصة لانطاق الرأسمالية ، والاستثمارات الأجنبية والوكالات العالمية ولقد كان منبر الوسط هو المنبر المعبر عن انتماعات الطبقة الحاكمة^(٢) .
- وهكذا مثلما ولد الاتحاد الاشتراكى ميلادا فوقيا ، وطبقيا من حيث تعبيره عن سلطة البرجوازية بتحالفاتها ، فكذا ولد المنابر مرة أخرى ميلادا سلطويا بعيدا عن المشاركة الشعبية ، وبعيدا عن رغبة الجماهير فى بناء تنظيماتها الخاصة ، والمعبرة عنها .

(١) د . بطرس غالى وأخرون ، الديمقراطية فى ربع قرن ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٧ ، القاهرة ، ص ١٠٢ .

(٢) أحمد حمروش ، البحث عن الديمقراطية ، مرجع مذكور ، ص ١٩٧ .

لعل أخطر ما واجهته هذه المنابر ، مثلها مثل الاتحاد الاشتراكي هو فقدانها للحوية الشعبية ، وفقدانها أيضا للمساندة الشعبية ، وبالتالي لم تضيف الى رصينة التغيير الديمقراطي ، فهي لم تنشأ نتيجة تفاعل حر طبيعي ، وتلقائي للإرادة الشعبية ، وهي أيضا لم تيسر السبل للالتقاء بهذه الإرادة ، فضلا عن ذلك فان المنابر الثلاثة لم تكن تمثل التيارات الحقيقية للقوى السياسية في المجتمع .

وبفشل تجربة المنابر انتقل الاتحاد الاشتراكي الى مرحلة التطوير الثانية ، وهي تحويل المنابر الى أحزاب ، ففي ١١ نوفمبر ١٩٧٦ القى الرئيس السادات خطابا قال فيه ^(١) « ولقد اتخذت قرارا وسيظل تاريخيا يرتبط بكم ، ويوم افتتاح مجلسكم الموقر ، هو أن تتحول هذه التنظيمات الثلاثة الى أحزاب .. ان هذا القرار ينطوي على تحول اعمق مما يبدو منه ، وعلى مسؤوليات أكثر مما ترى العين من النظرة الاولى ، فالدستور الدائم في تقديرى يتسع لهذا التطور الجذري في البناء السياسى العام لبلدنا ، وهذا أمر قد يعن لكم بحثه ، وتأمله ولكن هناك نصوص أخرى لايد من أن تراجع على ضوء هذا القرار ، وخصوصا النظام السياسى الأساسى للإتحاد الاشتراكي ، وفي تصورى أنه أصبح من المحتم أن يكون هذا النظام الأساسى منظما للأحزاب بعد أن قفز الشعب بالتجربة الديمقراطية ، وبكم هذه القفزة الرائعة خلال المعركة الانتخابية الأخيرة بين الأحزاب الثلاثة ، ولا أريد أن أسبقكم الى التفصيل ، ولكن هناك نتائج لايد أن تترتب منطقيا على هذا القرار ، أن يد

(١) الهيئة العامة للإعلامات ، مجموعة خطب وأحاديث للرئيس السادات ، نوفمبر ١٩٧٦ ،
في الفترة من يناير ١٩٧٦ الى ديسمبر ١٩٧٦ .

الاتحاد الاشتراكي بالضرورة مترفع نهائيا عن الأحزاب ، وسوف يصبح كل حزب حرا تماما في ادارة نشاطه في حدود القوانين والدستور .

نستخلص من هذه السطور بعض ملامح التغييرات التي طرأت على الاتحاد الاشتراكي :

١- أن الاتحاد الاشتراكي كصنيعة للعمل السياسي أصبح محل مراجعة أساسية ونهائية .

٢- أن هذه المراجعة تتضمن ابعاد الاتحاد الاشتراكي عن نظام الأحزاب وفي ذلك انتهاء لدور الاتحاد الاشتراكي نفسه .

٣- أنه بالرغم من صدور القرار بإنشاء الأحزاب إلا أنها ستظل تعمل في اطار القوانين ، والدستور (وهي القوانين التي ستضعها السلطة في نهاية الأمر) .

مايهما من استعراض هذه التفسيرات داخل الاطار السياسي للنظام هو مدى مواءمة هذه التغييرات مع طبيعة أهداف النظام الاقتصادي الجديد ، ويمكن أن نطرح السؤال بالصيغة التالية هل كان من الممكن أن يظل الاتحاد الاشتراكي يمارس مسؤوليته السياسية في ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، الاجابة لا بد وأن تكون بالنفي لأن هذه الواقع الاقتصادي الجديد لا بد من أن تسانده قوى سياسية تدافع عنه ، وعن بقائه ، باختصار لا بد من عملية ابراز للوزن السياسي للقوى الاقتصادية الصاعدة .

وهكذا فإن التطور الى الصيغة الحزبية قد دفع اليها أمرين أساسيين^(١) :

الأول : أن التناقضات بين الطبقات الاجتماعية فى المجتمع ، قد وصلت الى درجة من الحدة ، يستحيل معها الجمع بينها فى اطار تنظيم سياسى واحد ، وكان واضحا أن ثمة حاجة لأن تجد هذه التناقضات تعبيراً عنها فى أطر تنظيمية مختلفة .

الثانى : كان من الواضح أن هذا التناقض الاجتماعى يمكن أن يترجم فى صورة صراع سياسى مفتوح قد يهدد استقرار النظام .

فى دراسة عن الأصول الطبقيّة^(٢) لنظام السادات أكدت أن الخوف من حدة التناقض الطبقي ، الذى أدت اليه سياسة الانفتاح كان هو السبب الذى جعل السادات يضع العلاقة بين النظام والشعب من منظور جديد ، أى أن يسمح بقيام الأحزاب ، فضلا عن أن هذه العلاقة سوف تظهره فى صورة محرر القوى الاقتصادية الجديدة ، ولاكساب نظامه السياسى مظهر التعددية السياسية^(٣) .

وبناء على هذه التطورات صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وبالرغم من صدور هذا القانون بقيام الأحزاب الا أنه قد صدرت معه مجموعة من القوانين التى تقيد النشاط الحزبى ، ومشاركة

(١) السيد زهرة ، أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٦٧ .

(2) M.E.R.I.P. reports, opcit, pp. 5 , 6 .

(3) M.E.R.I.P. reports, opcit, p. 6 .

الجماهير ** .

ثانيا : التغييرات فى البناء السياسى وعلاقتها بالقانون :

اذا كنا قد تحدثنا عن الاطار العام للتغييرات السياسية فى مرحلة السبعينات ، وأكدنا على أن هذه التغييرات جاءت استجابة للقوى الاقتصادية التى أفرزتها حقبة الانفتاح ، فانه اعمالا لمنهجية الدراسة أن نتناول أهم القوانين التى ارتبطت بهذه التغييرات ، وعبرت عنها .

بداية يمكن أن نشير الى أن السادات قد رفع شعار الدستور ، دولة المؤسسات ، سيادة القانون كشعار يعبر عن أهمية القانون فى اجراء التغييرات التى ترغبها السلطة .

ومن هنا فإن أولى خطوات التغيير القانونى قد جاءت من خلال الدستور ثم مجموعة القوانين المنظمة لعمل المؤسسات القضائية ، وأخيرا مجموعة القوانين المقيدة للحريات ، وتجريم ابداء الرأى والمشاركة .

أولا : التعديلات فى الدستور بالنسبة لسلطة رئيس الجمهورية :

فى الباب الخامس من الدستور الخاص « بنظام الحكم » (الفصل الأول) « رئيس الدولة » .

** نذكر ضمن هذه المجموعة من القوانين قانون حماية « أمن الوطن (١) والمواطن » وهو القانون الذى ضمن ١١ نقطة للاستفتاء عليها وبجمل هذا الاستفتاء يتضمن تجريم أعمال الرأى ، والمشاركة فى التجمهر ، أو الاضراب عن العمل ، وكان هذا الاستفتاء قد صدر بعد احداث ١٨ ، ١٩ يناير ، وهى الاحداث التى حيرت عن سطح الشعب عن السياسة الانفتاحية الجديدة .

١- أن رئيس الجمهورية هو الذى يسهر على تأكيد سيادة الشعب ، وعلى احترام الدستور ، وحماية الوحدة الوطنية ، والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى مادة (٧٣) ^(١) .

٢- أن لرئيس الجمهورية اذا ما قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ، أو سلامة الوطن ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستورى ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه يسانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها مادة ٧٤ ^(٢) .

اما الفصل الثانى « السلطة التشريعية » فنجد أن :

١- أن لرئيس الجمهورية الحق فى ممارسة السلطة التشريعية ، فله الحق فى محل مجلس الشعب بعد استفتاء مادة (١٣٦) .

٢- أما الفصل الخاص بالسلطة التنفيذية نجد أن :

١- أن رئيس الجمهورية هو الذى يتولى السلطة التنفيذية مادة (١٣٧) .

٢- وهو الذى يضع مع رئيس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها مادة (١٢٨) .

(١) انظر الجريدة الرسمية ، ٣ فبراير ١٩٧٧ ، ص ١٧٥ العدد (٥) .

(٢) انظر هذه المواد من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٣ .

هذا بالإضافة الى أن لرئيس الدولة عدد آخر من السلطات ، والصلاحيات يقرها الدستور ، هذه الصلاحيات تجعل من شخص رئيس الدولة مؤسسة دستورية قائمة بذاتها فى أخطر الأمور التى تمس حياة المجتمع كله :

- حق اصدار قرارات لها قوة القانون مادة (١٢٢).

- وله حق اصدار القوانين والاعتراض عليها مادة (١٠٨).

- وله حق اعلان حالة الطوارئ مادة (١٤٨).

- وله اذا ما قام خطر يهدد الوحدة الوطنية ، أو سلامة الوطن ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر .

- وله الحق أيضا فى تعديل الدستور طبقا للمادة (١٨٩).

وبذلك يكون الدستور قد جعل من رئيس الجمهورية سلطة قانونية ، تفوق سلطة القانون نفسه ، وقد كانت هذه التغييرات فى الدستور كفيلة باعطاء رئيس الجمهورية الحق فى اصدار ، قوانين مثل قوانين الطوارئ ، والقوانين المقيدة للحريات ، فضلا عن القوانين المنظمة للقضاء الاستثنائى ، وبذلك يكون الدستور ، قد أعطى رئيس الجمهورية سلطات قانونية غير محدودة .

ثانيا : التعديلات فى المؤسسات القضائية ، دولة المؤسسات :

لا يمكن النظر الى القانون فقط على أنه تعبير عن مصالح طبقية معينة ، بل لابد أيضا من الاهتمام بدور المؤسسات القضائية التى تنفذ القانون ، ذلك أن كيفية عمل هذه المؤسسات ، وماهى القوانين التى تنظم عملها ، وهل

تخضع للقضاء الطبيعي ، أم القضاء الاستثنائي وماهى القضايا المنوط بها اقامة الدعوى والحكم فيها ، وماهى الاجراءات التى تتبعها فى الحكم فى القضايا المعروضة عليها ؟ ، وأخيرا ماهى الأحكام التى تصدرها ؟ وكيفية تنفيذ هذه الأحكام ؟ ، هل ترجع الى سلطة المحكمة ذاتها ؟ ، أم سلطة رئيس الدولة ؟ ، وبما تشكل سلطات هذه المحاكم ؟ ، وهياكلها الأساسية ؟ .

ان الاهتمام بجملة الاجابات الواردة عن هذه الاسئلة توضح أيضا مدى ارتباط المؤسسات التى تنفذ القانون بمصالح الطبقة .

ماهى التغييرات التى أدخلها الدستور على هذه المؤسسات القانونية ؟

- أهم ما فى دستور ١٩٧١ هو انشاء المحكمة الدستورية العليا وهى طبقا لمواد الدستور ١٧٤ ، ١٧٥ :-

أ - هيئة عليا قضائية مستقلة بذاتها .

ب - تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها ، الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، ويعين اعضائها بقرار من رئيس الجمهورية .

هذا فضلا عن المؤسسات القضائية الأخرى التى كانت موجودة وفق قوانين محددة مثل ، محاكم أمن الدولة ، والمحاكم العسكرية ، وأبقى عليها الدستور ، وكلها تشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، ورئيس الجمهورية أيضا هو الذى يحيل القضايا الى هذه المحاكم الاستثنائية بقرار منه ، وهو الذى يصدق على أحكام المحاكم ، وله الحق فى الاعتراض على قرارات الهيئات

بالافراج عن المتهمين^(١) .

نضيف الى ذلك جهاز المدعى العام الاشتراكى ، ولنا وقفه مع طبيعة عمل هذا الجهاز ، عند مناقشة القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، حيث نظم القانون طريقة عمل الجهاز ، وتشكيله ، ودوره ، وتحديد المادة (١٧٩) وظيفة المدعى الاشتراكى بأنه مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب ، وسلامة المجتمع ، ونظامه السياسى ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية ، والالتزام بالسلوك الاشتراكى .

وأخيراً وجدت هيئة قضائية ليس لها تاريخ فى حركة القضاء المصرى أسمها محكمة القيم ، وهى المحكمة التى نص قانون العيب على انشاؤها ولنا عودة مع هذه المحكمة أيضاً عند تحليل مضمون « قانون العيب » .

وتفصح هذه التغييرات فى انشاء هذه المؤسسات ، وطريقة انشاؤها عن أنها مؤسسات قضائية طبقية ، لحماية مصالح السلطة ، والحرص على تنفيذ القوانين التى تصدرها السلطة بالطريقة التى ترتضيها .

(١) أنظر القوانين الخاصة بمحاكم أمن الدولة ، والمحاكم العسكرية ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، مجموعة القوانين الاسامية المكملة لدستور جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٦ ، القاهرة .

ثالثا : التعديلات فى مجموعة القوانين المقيدة للحريات :

فى خلال هذه الفترة ، صدرت مجموعة من القوانين السياسية التى واكمت تنفيذ سياسة الانفتاح ، وبالرغم من أن هذه القوانين كلها ، كما أعلن صراحة تهدف الى حماية السلام الاجتماعى ، وتحقيق مجتمع الرخاء ، الا أنها فى مجملها تحمل دعوى لتقويض الممارسة الديمقراطية ، من أجل حماية الأوضاع الاقتصادية .

ومن المفارقات العجيبة أن هذه الترمانة القانونية بدأت كلها بكلمة حماية ، مثل قانون حماية أمن الوطن والمواطن ، حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، قانون حماية القيم من العيب ، وقانون حماية الوحدة الوطنية ، وفى هذا مايشير الى أن الهدف من هذه القوانين هو حماية طبقة الانفتاح ووحدها وسلامها الاجتماعى .

استخلاص وخاتمة :

من الاستعراض السابق للتغييرات السياسية التي جرت في مرحلة السبعينات من خلال القانون يمكن أن نؤكد على الفرضية التي طرحتها الدراسة في البداية ، وهي جدلية العلاقة بين سلطة الدولة وبين النظام القانوني .

فالذي حدث في الفترة الناصرية هو وصول الطبقة البرجوازية العسكرية الى الحكم ، وفي ظل الظروف المتغيرة ، وبدعوى حماية النظام القائم لجأت السلطة العسكرية الى أسلوب القمع الديمقراطي ، وإن كان هذا لا يعفى من مسؤولية تجاهل دور الجماهير .

أما في المرحلة الحالية فالأمر مختلف ، فلقد وصل الى السلطة التشريعية ، والتنفيذية بعض العناصر الطبقية الجديدة ، وأيضا العناصر التي أبعدت طوال فترة الستينات عن ممارسة العمل السياسي ، وكان وصول هذه العناصر من خلال القوانين التي قننت لعودتهم واستعادتهم لنشاطهم و ولم تكن هذه الأوضاع محض صدفة ، بل أنها كانت متعمدة ، ومقصودة ، فلم يكن من الممكن الإبقاء على العناصر التي تدعو الى الاشتراكية ، والتأميم ، وفرض الحراسة ، وفي وقت تعمل فيه الدولة بجاهدة بكل الطرق لازالة القيود ، والعقبات أمام الرأسمال المحلي والاجنبي ، ولذلك سعت السلطة الى استغلال كل الطرق القانونية لتهيئة الجو الملائم لصعود هذه القوى من جديد ، في ظل هذه الأوضاع ، أى اوضاع سطوة الطفيليين ، وأرباب الانفتاح على السلطة .

الفصل الرابع

مشكلة الدراسة واجراءاتها المنهجية

- تقديم .

١- مشكلة الدراسة .

٢- المفاهيم المستخدمة في الدراسة وتعريفاتها .

٣- الاجراءات المنهجية للدراسة .

أولا : اطار التحليل .

ثانيا : عينة التحليل .

ثالثا : خطة التحليل .

رابعا : مصادر التحليل .

مشكلة الدراسة واجراءاتها المنهجية

١- مشكلة الدراسة :

أتاحت لنا الدراسة التاريخية ، منذ بداية الخمسينات ، وحتى الآن لعلاقة القانون بالتغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى الوصول الى بعض الحقائق التى يمكن ذكرها فيما يلى :

أولا : أن التغيير فى النظام القانونى للمجتمع يرتبط جدليا مع التغييرات التى تحدث فى الواقع الاجتماعى ، وأن هذا التغيير ومناه يتوقفان على الآثار الاجتماعية التى تترتب على تطبيق القانون ، وايضا تتوقف على أهدافه ، ومضمونه ، والمصاح التى يريد تحقيقها .

ثانيا : أن تغيير الأنساق القانونية فى الدولة التابعة يرتبط أساسا ودائما بمحاولة إزالة سيطرة الدولة على اقتصادها ، فى مقابل اتاحة الحرية الاقتصادية للأطراف الأخرى ، وتتبدى هذه الفرضية فى مجموعة من الخطوات تسعى الأنساق القانونية دائما الى تحقيقها من خلال ميكانيزمات ، وأليات محددة هى :

١- تخلى الدولة عن دورها فى السيطرة على اقتصادها ، وبالذات فى المجالات الرئيسية للاقتصاد ، كالنشد ، والتجارة ، والاستيراد والتصدير .

٢- محاولة ادماج اقتصاديات الدولة بالاقتصاد الرأسمالى العالمى من خلال علاقة التبعية ، وذلك عن طريق مشاركته ، والدخول معه فى علاقات غير متكافئة ، وذلك بمنحه المزايا والضمانات والاستثناءات

فى مقابل تدعيم هذه المشاركة .

٣- تدعيم الوضع الطبقي لبعض الشرائح الاجتماعية ، مما يؤثر على ظهور بعض الطبقات الجديدة ، التى تلعب دورا فى الحفاظ على أوضاع التبعية التى تخلقها الأنظمة القانونية الجديدة .

٤- محاولة إقامة نظام قانونى سياسى ، يدعم الأوضاع الاقتصادية ، وبجميعها ، وذلك من خلال شل فعالية الطبقات الأخرى فى المعارضة ، وبالتالى إعاقة الصراع الاجتماعى ، أو التطور الديمقراطى ، وأيضا إلغاء الدور الجماهيرى فى ممارسة أنشطتها السياسية .

فى ضوء الحقائق السابقة تحددت مشكلة الدراسة فى الإجابة على التساؤلات الآتية :

(١) كيف ساهمت بعض القوانين التى صدرت فى مرحلة السبعينات فى تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد إنتاجى مستقل الى اقتصاد ريعى تابع ؟

(٢) كيف ساهمت بعض القوانين الاقتصادية لهذه المرحلة فى تخطى الدولة عن دورها فى السيطرة على اقتصادها ؟ .

(٣) كيف ساهمت قوانين هذه المرحلة فى إحداث تغييرات سياسية فى المجتمع بما يحقق تدعيم الأوضاع الاقتصادية الجديدة وحمايتها ؟

(٤) كيف ساهمت هذه القوانين فى إحداث تغييرات اجتماعية وبالذات تلك التغييرات المترتبة بالنسق القيمى فى المجتمع ؟ .

٢- المفاهيم المستخدمة في الدراسة وتعريفاتها :

١- القانون :

يقصد بالقانون في هذه الدراسة ، القانون العام ^(١) ، ** ، أى مجموعة القواعد المنظمة للعلاقات الداخلية بين الدولة والأفراد ، أى ذلك القانون الذى تدخل الدولة طرفا فيه .

٢- التشريع :

فيقصد به عملية سن القواعد القانونية بواسطة السلطة المختصة فى الدولة ، وفقا للإجراءات التى يرسمها الدستور ، ونعنى بالتشريع فى هذه الدراسة مجموعة القواعد التى تضعها سلطة الدولة من خلال السلطة التشريعية (مجلس الشعب) .

٣- تحليل المضمون :

المقصود بأسلوب تحليل المضمون فى هذه الدراسة ، هو التعرف على أهداف القانون المعلنة ، والخفية فى علاقتها بالقوى التطبيقية ، ويتم الوصول

(١) انظر المرجع التالى : د. على بد حسن : الدخيل إلى علم القانون - دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

** تسم الباحثة فى المرجع السابق مجالين مختلفين إلى صنف واحد ، وللأسف الذى يقوم عليه هذا التقسيم هو وجود الدولة طرفا فى العلاقة القانونية باعتبارها صاحبة السيادة ، أو عدم وجودها ، فإذا كانت الدولة ، أو أحد فروعها طرفا فى العلاقة بصفتها هذا كنا بصدد علاقة من علاقات القانون العام ، وتنقسم العلاقات التى تكون الدولة طرفا فيها بغيرها من الدول ، والهيئات ، وتوضع لأحكام القانون الدولى العام ، ثم العلاقات الداخلية العامة ، ويخص بتنظيمها القانون العلم الداخلى .

الى هذا المضمون من خلال :

أ- دراسة ، وتحليل علاقة القانون بالطبقة التي أصدرته ، ومدى تعبيره عن مصالح هذه الطبقة .

ب - تحليل مصالح هذه الطبقات ، وإلى أى حد عكس القانون هذه المصالح بصدوره .

ج - الآثار التي ترتبت على القانون بالنسبة لباقي الطبقات الأخرى .

٣- الإجراءات المنهجية للبحث :

لما كان الدراسة الراهنة تسمى الى التعرف على العلاقة الجدلية بين القانون والتغيرات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية فى المجتمع المصرى ، فى مرحلة السبعينات ، وأن هذه العلاقة لا يمكن الكشف عنها ، الا من خلال التعرف على أهداف هذه القوانين ، والمصالح المعبرة عنها ، وأيضا التغيرات التي ترتبت عليها ، فإن اختيار أسلوب تحليل المضمون ، كأسلوب يمكن من خلاله التعرف على مضمون هذه القوانين ، وأهدافها يمكن أن يقرب الدراسة من تحقيق أهدافها العلمية ، والمجتمعية .

تحدد الاجراءات المنهجية لأسلوب تحليل المضمون كما استخدمته الدراسة فى أبعاد ثلاثة هي : ^(١) .

اولا : اطار التحليل .

(١) انظر السيد يس ، تحليل مضمون الفكر القومي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٠ .

ثانيا : عينة التحليل .

ثالثا : خطة التحليل .

أولا : اطار التحليل :

فيما يتعلق باطار التحليل ، فإن الدراسة قد ركزت بصفة أساسية على مجموعة القوانين الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، التي صدرت في الفترة من ١٩٧٠ وحتى الوقت الحالي ، ومثلت قوانين هذه المرحلة الاطار العام الذي سيتم التحليل من خلاله .

وقد ركزت أيضا على مجموعة من المعايير لتصنيف القوانين التي اخترتها ، وقد تحددت هذه المعايير ، وفقا للتوجه النظري للدراسة في فهمها لطبيعة القانون ، وهو الفهم المادى ، الذى يركز على أن القانون انعكاس للأوضاع المادية فى المجتمع ، وأن هناك علاقة ذات تأثير متبادل بينه وبين هذه الأوضاع .

وطبقا لهذا الفهم ، فالتنا نجد أن هناك قوانين ذات صلة بالبناء الأساسى للمجتمع وأخرى ذات صلة بالبناء الفوقى ، كما أنه توجد قوانين خاصة ، تؤثر فى العلاقة بين مكونات الأساس ، والبناء ، وعلى ذلك يكون اطار التحليل شاملا لثلاثة أنواع من القوانين :

١- قوانين خاصة بالملكية والطبقات (القوانين الاقتصادية) .

٢- قوانين خاصة بالبناء الفوقى (القوانين السياسية) .

٣- قوانين ذات العلاقة المؤثرة فى مكونات البناء الأساسى والفوقى ، (القوانين الاجتماعية) .

وسوف يكون (القانون العام) هو المجال الذى سيخضع للتجديد .

ثانيا : عينة التحليل :

ليس فى استطاعة الدراسة أن تتناول كافة القوانين التى صدرت ، ابتداء من عام ١٩٧٠ حتى الآن ، وعلى ذلك فقد اختارت الدراسة عددا من القوانين ، وركزت فى اختيارها لهذه القوانين على جملة المعايير التى ذكرت سابقا ، فإذا حاولنا على سبيل المثال أن نحصى عدد القوانين التى صدرت عام ١٩٧٤ وحدها نجد أنها قد وصلت ١٢٤ قانونا ^(١) ولا ينبغي أن يتم القياس على هذه السنة وحدها ، لأن هذه السنة قد صدر فيها القانون الأساسى للانفتاح ، وكان تطبيقه يتطلب تغيير هيكل النسق القانونى للاقتصاد المصرى بأكمله ، حتى يتلائم مع ما تتطلبه بنود ، ومواد قانون الانفتاح نفسه ، وإذا أضفنا الى ذلك جملة القوانين التى بدأت تصدر تباعا حتى الآن فإننا نصل الى عدد يصعب حصره .

ولقد استطاعت الدراسة جمع عينة من القوانين التى بدأت عام ١٩٧١ والتى أمكن ترتيبها كما يأتى :

١- قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

٢- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال ، وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص .

(١) انظر النشرة التشريعية ، من يناير ١٩٧٤ الى ديسمبر من نفس السنة .

٣- قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة ، وشركات القطاع العام ، وبالفاء العمل بقانون المؤسسات وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وبعلم سريان أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وشركات التوصية بالأسهم ، الشركات ذات المسؤولية المحدودة وعلى شركات القطاع العام .

٤- قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

٥- قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شروط انتخاب ممثلى العمال فى شركات القطاع العام .

٦- قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

٧- قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثناء من بعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير .

٨- قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام .

٩- قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى تمثيل الشركات الأجنبية فى جمهورية مصر العربية .

١٠- قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى ، والجهاز المصرفى .

- ١١- قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالنقد الأجنبي .
- ١٢- قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .
- ١٣ قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .
- ١٤- القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الشركات المساهمة .
- ١٥- قانون رقم (١). لسنة ١٩٨١ بشأن نقابات العمال .
- ١٦- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية .
- ١٧- قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة .
- ١٨- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ، ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات .
- ١٩- القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي .
- ٢٠- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ قانون العمل .
- أما في مجال الزراعة فقد صدرت القوانين الآتية :
- ٢١ - القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ، ومالكها .
- ٢٢- القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بتقديم اعفاء ضريبي لمن يزرعون

أراضيهم زراعات تقليدية .

٢٣- قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ بإلغاء سلطة مجلس الوزراء فى الموافقة على استثناء غير المصريين من شروط ملكية العقارات المبنية والأراضى الفضاء .

٢٤- القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ يرفع القيمة الايجارية للأراضى الزراعية .

وأیضا صدرت القوانين التالية فى الجانب السياسى :

٢٥- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب .

٢٦- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

٢٧- قانون الطوارىء وهو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والذى يحدد تباعا كل ثلاث سنوات .

ولاتعنى هذه القوانين فى الفترة موضوع الدراسة ، انها فقط القوانين التى صدرت ، بل أن هناك قوانينا أخرى قد صدرت ، تخص معالجة جوانب أخرى من المجالات ، لكن الدراسة قد ركزت على هذه المجسوعة من القوانين ، لما لها من صلة بموضوع تراثنا ، فنبلا عن أنها تخص مجال « القانون العام » الذى يمثل الاطار العام لتحليل المضمون .

اجملا وبالنظر الى هذه القوانين يمكن تقسيمها الى المجموعات الآتية :

أولا : قوانين مهدت لآجراء تعديلات فى البنية الأساسية مثل :

(١) القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال بعض الأشخاص .

(٢) قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسة .

ثانيا : قوانين أحدثت تغييرات هيكلية فى البنية الأساسية :

(١) قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

ثالثا : قوانين تركزت فى تنظيم العلاقة بين رأس المال المحلى والاجنبى ويمكن تقسيمها الى مايلى :

(١) قوانين النقد :

أ- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى .

ب - قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالنقد الأجنبى .

ج - قانون رقم ٢٢٢ بشأن انشاء سوق مصرفية .

(٢) قوانين تركزت في مجال الاستيراد والتصدير :

أ - قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن حق الاستيراد والتصدير .

ب - قانون رقم ١٩٣ في شأن حق المواطنين في تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية .

ج - قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية .

رابعاً : قوانين تركزت في مجال الصناعة (القطاع العام) :

أ - القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإلغاء العمل بقانون المؤسسات .

ب - القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام .

ج - القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة .

د - القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور والمكافآت .

خامساً : قوانين تركزت في مجال الزراعة :

أ - القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجرى الأراضي الزراعية ، ومالكها .

ب - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بتقديم اعفاء ضريبي لمن يزرعون أراضيهم زراعات نقدية .

ج - القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ برفع القيمة الايجارية للأراضي الزراعية .

د - القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء سلطة مجلس الوزراء في الموافقة على استثناء غير المصريين من شروط ملكية العقارات والمباني والأراضي القضاء .

سادسا : قوانين لتنظيم مباشرة الأفراد لحقوقهم السياسية مثل :

أ- قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

ب - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

ج - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

د - قانون الطوارئ وهو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والذى يحدد تباعا كل ثلاث سنوات .

هـ - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

سابعا : القوانين المؤثرة فى علاقة البناء الأساسى بالفوقى (القوانين الاجتماعية) :

أ- قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شروط انتخاب ممثلى العمال فى شركات القطاع العام .

ب - قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بأصدار قانون النقابات العمالية .

ج - قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة .

د - قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ قانون العمل .

هـ - قانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ بشأن نقابات العمال .

قسمت الدراسة مجموعة القوانين التي حصرتها الى سبع مجموعات أساسية شملت كل مجموعة جملة القوانين التي استهدفت تنظيم العلاقة بين الدولة والأفراد في مجال محدد ، وقد لجأت الدراسة الى هذه التقسيمات للأعتبارات الآتية :

أولا : اعتبارات تتعلق بالاطار النظري لموضوع الدراسة ، وهو الاطار الذى يؤكد على التفاعل الجدلى فى كافة العلاقات القائمة بين البنائين الأساسيين المكونين للمجتمع ، وهما البناء الأساسى ، والبناء الفوقى .

ثمة قوانين قد ارتبطت بالبنية الأساسية للمجتمع ، وتنظيم علاقات الانتاج فيها ، مثل قوانين الملكية ، وأخرى ارتبطت باجراء تغييرات جوهرية فى طبيعة علاقات هذه الملكية وبالذات (علاقات الانتاج القائمة) سواء فى المجال الزراعى ، والصناعى ، أو المال والتجارة .

ثم ثوانين ارتبطت بالبناء الفوقى للمجتمع ، والتي تركزت فى تنظيم العلاقة بين الدولة والأفراد ، كالقوانين السياسية .

ثانيا : اعتبارات تتعلق بأهداف الدراسة : فالدراسة قد حددت هدفها فى التعرف على تأثير مجموعة من القوانين التي صدرت فى مرحلة السبعينات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، من خلال تحليل مضمونها ، ولذلك روى التركيز على بعض القوانين التي أثرت على هذه الأوضاع تأثيرا مباشرا،

وقويا .

ولقد استبعدت الدراسة مجموعة القوانين ذات الطابع الاجتماعي
للاعتبارات التالية :

١- أن القوانين التي ركزت عليها الدراسة بالتحلل وهي القوانين
الاقتصادية ، قد تناولت الآثار الاجتماعية لهذه القوانين .

٢- أن الآثار الاجتماعية للقوانين التي تناول الجانب الاجتماعي ، تكون
أبطأ في تأثيرها على عكس التأثير السريع والقوى للقوانين الاقتصادية
والسياسية .

وبالنظر الى الاطار النظري للدراسة وأهدافها فقد اختارت الدراسة مجموعة
من القوانين بلغ عددها خمسة وعشرين قانونا ، لأنها قد ارتبطت ارتباطا
مباشرا بتحقيق أهداف الدراسة ، فضلا عن أنها تدخل ضمن القوانين ذات
التأثير القوى سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي .

أما عن اختيار مجموعة القوانين التي تناولتها الدراسة بالتحليل داخل هذه
المجموعة فإن عددها قد بلغ ثمانية قوانين فقط ، وذلك لأن كل قانون منها
قد أكد على تنظيم علاقة محددة داخل التقسيم الذي فرضته طبيعة
الدراسة .

ولقد ركزت الدراسة على هذه القوانين لكونها ذات صلة مباشرة بطبيعة
المجالات السبعة التي تم حصر القوانين تبعاً لها ، والتي تشمل مجمل القوانين
التي حصرتها الدراسة ككل ، إلا أن الدراسة قد عمدت الى اختيار هذه
القوانين الثمانية للتحليل لكونها تنتمي الى مجالين أساسيين هما : المجال

الأول وهو مجال القوانين التي أحدثت تغييرات هيكلية فى البنية الأساسية للاقتصاد فى المجتمع والمجال الثانى هى القوانين التى أسهمت فى إحداث تغييرات أساسية فى البناء الفوقى .

فبالنسبة للمجال الأول ركزت الدراسة على تحليل مضمون القوانين الآتية :

١- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وهو القانون الذى تحركت فى إطاره كافة التغييرات التى تمت فى مجال الإنتاج ، وعلاقاته ، وإيضاً نظام الملكية وعلاقتها .

٢- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجهاز المصرفى .

٣- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ وهو الخاص ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير .

٤- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية .

وكان لزاماً على الدراسة بعد أن حصرت هذه القوانين التى أثرت على البنية الأساسية للمجتمع ، أن تتناول بالتحليل بعض القوانين التى أثرت أيضاً على البناء السياسى للمجتمع ، وبالأذات فى مجال الممارسة السياسية ، فكان تركيزها على مجموعة القوانين التى نظمت العلاقة بين الدولة والأفراد فى مجال ممارسة العمل السياسى ، وهى القوانين التى تخص المجال الثانى الذى حددته الدراسة وهى كالاتى :

أ- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

ب - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

ج - القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العب .

ويجدر الاشارة الى أن الدراسة ، قد استبعدت على سبيل المثال بعض القوانين التي صدرت في مجال الصناعة أو الزراعة ، بالرغم من كونها قوانينا صدرت أساسا لتنظيم علاقات الانتاج داخل هذه المجالات ، لكن نظرا للتخصص الشديد الذي يميز هذه المجالات ، فضلا عن أن هذه القوانين يمكن أن يقوم بها متخصصون في فروع أخرى ، وعلى ذلك فقد ركزت الدراسة على مجموعة القوانين التي تخدم هدف البحث .

في ضوء تساؤلات الدراسة ، وفي ضوء الاعتبارات السابقة لاختيار عينة القوانين حددت الدراسة بعض القوانين الاساسية ، التي يمكن من خلالها الكشف عن جملة الآليات القانونية التي ساهمت في احداث التغييرات الاجتماعية وقد تحددت هذه الآليات القانونية فيما يلي :

أولا : الآليات القانونية لتحقيق تبعية المجتمع المصرى للنظام الرأسمالى العالمى ، وقد تم الكشف عن هذه الآليات من خلال تحليل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى قضى بفتح المجال للاستثمار الاجنى لصالح الرأسمالية العالمية .

ثانيا : الآليات القانونية لتخلى الدولة عن دورها فى السيطرة على الاقتصاد القومى لصالح البرجوازية الكمبرادورية وقد تم التعرف على هذه الآليات من خلال القوانين التالية :

- ١- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجهاز المصرفي .
- ٢- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي .
- ٣- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الخاص ببعض الاحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير .
- ٤- القانون رقم ١١٨ فى شأن الاستيراد والتصدير .
- ٥- قوانين الوكالة التجارية وهى :
 - أ- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات فى جمهورية مصر العربية .
 - ب - القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون تنظيم اعمال الوكالة التجارية .
- ثالثا : الآليات القانونية لتدعيم الليبرالية السياسية للنظام الاقتصادى التابع ، وقد تم دراسة هذه الآليات من خلال القوانين التالية :
 - ١- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .
 - ٢- القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .
 - ٣- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب .
- رابعا : خطة التحليل :

وفقا للاعراض السابقة ، نجد أنه من الضروري أن تكون خطة التحليل وفق مستويين أساسيين :

أولا : المستوى الأول :

وهو تحليل القانون من الخارج ، ويكون تحليل هذا المستوى من خلال
المحاور الآتية :

١ - السياق الاجتماعي الذي صدر فيه القانون ، ويتم تحليل هذا السياق ،
والتعرف عليه من خلال الاجابة على الاسئلة التالية :

أ- ما طبيعة السلطة ، أو القوى الاجتماعية التي تعبر عن سلطة إصدار
القانون (داخليا ، وخارجيا) ؟ .

ب - مادواعي إصدار القانون ؟

ج - ما القوى الاجتماعية التي ستتأثر بالقانون ايجابا وسلبا ؟ .

د - ما مجالات الصراع التي عبر عنها القانون ، صراع سياسي ، أو
اقتصادي ، أو ايدولوجي ؟

هـ - هل القانون أتى لحسم الصراع لصالح الطبقات ككل ، أم لصالح
طبقة معينة ؟

وسوف نحاول الدراسة الاجابة على هذه الاسئلة ، بالاعتماد على بعض
المصادر ، التي تتضمن الدراسات ، والبحوث حول هذه القوانين ، كذلك
سوف نستعين بالباحثة ببعض المصادر الأخرى ، مثل مصابيح المجالس
الخاصة بالقوانين ، والمناقشات التي دارت بصدده ، وسوف نحاول الباحثة أن
تستقى من هذه المصادر اجاباتها على التساؤلات المطروحة لتحليل مضمون
القانون .

- ٢- علاقة القانون مع القوانين الأخرى السابقة عليه ، بمعنى هل القانون صدر لتكريس وضع معين ، أن لتغييره ، أم تمهيدا لتغييرات أعمق ؟
- ٣- الآثار الاجتماعية المترتبة على القانون :

ويتم معرفة آثار هذه القوانين من الناحية الاجتماعية وذلك من خلال جانبين أساسيين هما مدى تأثير هذه القوانين على قضية التفاوت الطبقي ، وأيضا مدى تأثيرها على النسق القمى للمجتمع ، وسوف تستعين أيضا الدراسة ببعض الدراسات التي أجريت حول هذه القوانين وأثارها الاجتماعية .

ثانيا : المستوى الثاني تحليل القانون من الداخل :

ويتم التحليل في هذا المستوى وفق نوعين من الفئات :

- ١- الفئة الرئيسية للتحليل : وهي التي تتعلق بموضوع العلاقة التي ينظمها القانون بين الدولة والأفراد .

٢- الفئات الفرعية : المقصود بها الآليات القانونية التي يتضمنها القانون ، وقرها وتشمل هذه الآليات المواد المكونة للقانون ، والمنصوص عليها في بنوده ، والتي يتم بمقتضى تنفيذها تحقيق موضوع العلاقة التي ينظمها القانون عند التنفيذ .

مثال :

بالنسبة لتحليل مضمون قانون الاستثمار طبقا للمستوى الثاني من التحليل ، وهـ القانون من الدخل ، وسوف تكون الفئة الرئيسية للتحليل هي الآليات القانونية للتحويل من الاقتصاد المستقل الى الاقتصاد الريعى التابع .

أما الفئات الفرعية فتكون جملة المواد والبنود المتضمنة فى القانون والتي تضمن عملية التحول هذه فى اطارها الشرعى والقانونى ومن أمثلتها فى قانون الاستثمار مايلى :

١- الاستثمار الأجنبى فى المجالات المختلفة مثل :

أ- البنوك الخاصة ، شركات توظيف الأموال ، الاستثمار فى مجالات الاسكان والعقارات .

٢- المزايا والاعفاءات ، والضمانات ، والامتيازات للمال المستثمر .

٣- المشاركة مع رأى المال الاجنبى .

وتتمثل العناصر السابقة فى مواد القانون المختلفة التى تحقق عند تنفيذها الآليات المختلفة للاندماج .

وسوف ننظر الى القانون كوحدة واحدة ، يمكن التعرف على مضمونه وفق هذه المستويات من خلال محاور ثلاثة أساسية :

أولا : سنحاول من خلال المذكرة الايضاحية للقانون أن نتبين الهدف من وراء اصدار القانون ، وماهى الأغراض التى هدف اليها .

ثانيا : ماهى أهم النصوص المستحثة فى القانون نتعرف على مدى ملاءمتها للقضايا التى وضع لحلها .

ثالثا : التعرف على بعض الآثار المترتبة على القانون فى ضوء التساؤلات الخاصة بتحليل المضمون .

رابعاً : مصادر التحليل :

سوف تعتمد الدراسة فى تحليلها لمضمون القانون وفق المستويات السابقة
من خلال المصادر التالية :

- ١- الوثائق الرسمية التى صدرت حول القانون .
- ٢- مضابط الجلسات الخاصة بمناقشة القوانين .
- ٣- الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة حول القوانين .
- ٤- الخطب ، والأحاديث ، وتصريحات المسئولين حول القوانين .

الكتاب في سطور

يعد موضوع هذا الكتاب محاولة متواضعة للإسهام في نمو علم الاجتماع القانوني، وذلك بمساهمة مقولاته النظرية بالنسبة للمجتمع المضري في فترة السبعينات، وهي الفترة التي شهدت تغييراً أساسياً في جملة الأساق القانونية بغية إحداث تحولات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ولم يكن هذا التحول منقطع الصلة عما عداه من محاولات تاريخية سبقت، استهدفت مصر لكي تكون دولة تابعة من خلال تغيير نظمها القانونية، فمن المعروف تاريخياً أن جر مصر تلك التبعية للنظام الرأسمالي العالمي بعد محمد علي، قد اقتضى إقامة نظام تشريعي وقانوني يدعم هذه التبعية، ويرسخها حيث صدرت القوانين التي نظمت العلاقة بين مدمر وبلدان العالم الرأسمالي.

ولم يكن من الممكن في مرحلة السبعينات استكمال عملية الاندماج مع النظام الرأسمالي العالمي، والاتجاه به نحو مزيد من إحداث تغييرات في بنية العلاقات الاقتصادية لمصر، والاتجاه بها مع مزيد من الترابط إلا من خلال إزالة كافة العقبات أمام هذا الاندماج.

المؤلف في سطور

- د. ثريا عبدالجواد عمارة.
- حاصلة على ليسانس الآداب كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٥.
- ماجستير في الآداب جامعة عين شمس قسم الاجتماع ١٩٨٥.
- درجة الدكتوراه في الآداب جامعة عين شمس قسم الاجتماع ١٩٩١.
- تشغل الآن وظيفة مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنوفية.
- الأعضاء المنشورة :
- التشريع القانوني في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دراسة تحليلية امريكية ١٩٩٥.
- التحديدات القانونية والتنمية في مصر دراسة نقدية لقانون الافتراس الاقتصادي في مصر ١٩٩٣.
- الإرهاب والتطرف في فكر المثقفين "دراسة في تحليل المضمون" ١٩٩٣.
- استطلاع رأي المثقفين حول "اتفاقية غزة أريحا"
- الأوضاع المتغيرة لتشرذم الأحداث في التسعينات "دراسة اجتماعية لظاهرة عمالة أطفال الشوارع" ١٩٩٦.

المحروسة

هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر في مواجهة المناخ المشبوه الذي يحاول أن يتجاهل مصر وينفي عنها وجودها الحضاري المتميز ودورها الفريد في المنطقة .. بل وفي العالم بأسره

تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والتخدمات المحفظة والمعلومات
٤٣٧٥٣٣ - ت - ٣٧٥٢٣٣
مدير المركز والمحرر على السلسلة: فريد زهران